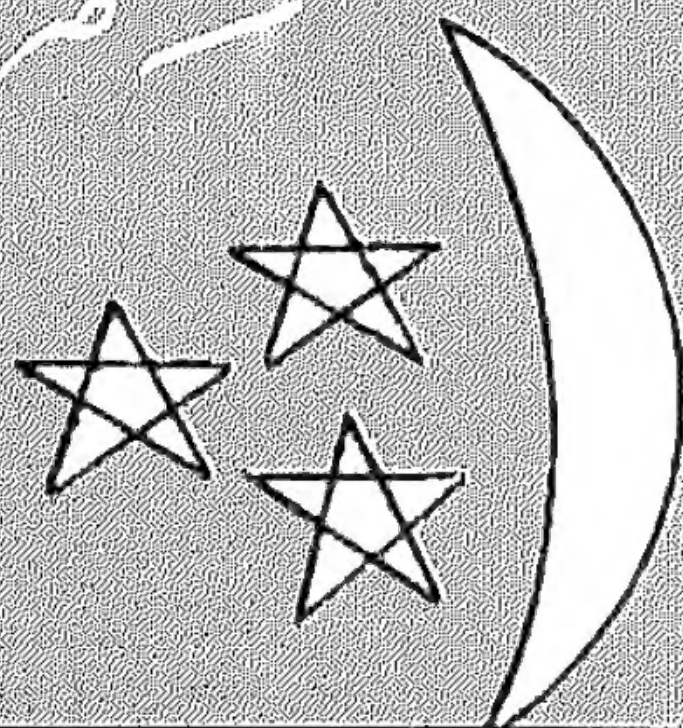


شخصياتنا الكبرى

طارق البشري



شخصياتنا الكبرى

كتاب

الهِلال

KITAB

AL-HILAL

الاصدار الاول

يونيو ١٩٥١

سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

مكرم محمد أحمد رئيس مجلس الإدارة

عبدالله حماد رشيد نائب رئيس مجلس الإدارة

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب. تليفون: ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

العدد ٥٥٢ - رجب - ديسمبر ١٩٩٦ NO.552-DE-1996

فاكس FAX-3625469

مصطفى نسيب رئيس التحرير

عادل عبد الصمد سكرتير التحرير

أسعار بيع العدد فئة ٤٠٠ قرش

سوريا ١٣٠ ليرة - لبنان ٨٠٠٠ ليرة - الأردن ٣٠٠٠ فلس -

العراق ١٥٠٠ فلس - السعودية ١٥ ريال -

شخصیات تاریخیة

طارق البشرى



دار الهلال

الغلاف للفنان

حلمى التونى

المقدمة

هذه دراسات أربع، كتبتها في فترات متباعدة، وبين أول دراسة منها عن سعد زغلول، وآخر دراسة فيها عن مصطفى النحاس، بينهما ربع قرن من الزمان، وما أدراك ما ربع القرن في القرن العشرين، هو الدهر في العصور السالفة من حياة الأمم، وعلى من عايشوا هذه الفترة أن يقارنوا بين أولها ونهايتها ليتأملوا كيف انتقلت الأوضاع من حال إلى حال، فما أبعد سنة ١٩٦٩ عن سنة ١٩٩٤، في الظروف الدولية والأوضاع العربية والشئون المصرية، وفي توازن القوى على صعيد منها، وفي الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية.

وأنا لست من كُتّاب السير الشخصية لزعماء أو مفكرين، لا لموقف خاص ولا لاختيار ذاتي، ولا لاتصراف مقصود عن هذا الدرب من دروب الدراسات، فما أكثر ما قرأت منها وما حرصت على متابعتها من شخصيات التاريخ والفكر، وما أمتع ما لقيت من هذه المتابعات، وما أغنى فكري ووجداني منها، لست من كُتّاب السير الشخصية لأننى اهتممت بحركة المجتمع وبالحركات الشعبية أكثر مما اهتممت بالأفراد ودورهم، ولأننى وجدت الاحتياج الأكثر لهذه الدراسات لقلتها النسبية، ولأن القصور يرد منا في هذا المجال أكثر من غيره.

جذبتنى أكثر دراسة «الحركات» و«المؤسسات» سياسية أو اجتماعية، وهناك صلة وثيقة بين الحركة والمؤسسة، هى صلة المضمون بوعائه ، وصلة الماء بشواطئه ومجراه ارتفاعا وانخفاضا. فليس من حركة ولا تيار إلا وله نوع تنظيم يجرى به أو يسير فى قنواته، وليس من تنظيم إلا وقد تفتق عن احتياج حركى معين وإلا وقد تحكم فيه أيضا، وأن علاقة الحركة والتنظيم - أثرا - وتأثرا لا أقول إنها علاقة قائمة أو علاقة كبيرة، ولكننى أتجاسر بالقول إنها علاقة مصير ، صلاحا أو فسادا.

عندما أطلع هذه الدراسات الآن، أتساءل مع القارىء، ما الجامع الذى يجمع بينها، هم جميعا شخصيات سياسية، ويحتلون درجات متفاوتة من درجات الزعامة أو القيادة السياسية، وهم جميعا من مصر ومن النصف الأول من القرن العشرين، ولكن كل ذلك يشكل دلالات قريبة المنال لاتقود إلى جوهر ما.

كما أن مناسبات نشر الدراسات لا يصلح أى منها لاستخراج دلالة جوهرية، دراسة سعد زغلول مثلا نشرت فى مجلة الطليعة فى مارس ١٩٦٩ بمناسبة مرور ٥٠ سنة على ثورة ١٩١٩، ثم أعيد نشرها فى صحيفة الوفد فى مارس ١٩٩٤ بمناسبة مرور ٧٥ سنة على تلك الثورة، ودراسة عبدالرحمن الرافعى سياسيا، نشرت فى مجلة الطليعة فى ديسمبر ١٩٧١ بمناسبة مرور خمس

سنوات على وفاة مؤرخنا الوطنى الكبير، ودراسة أحمد حسين نشرت فى مجلة المصور فى ٨ أكتوبر ١٩٨٢ بمناسبة وفاته ثم أعيد نشرها فى عدد خاص لصحيفة الشعب فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣.

أما عن دراسة مصطفى النحاس ، فقد جاءت بمناسبة ظهور المذكرات التى أعدها محمد كامل البنا عن النحاس، وكانت هذه المذكرات قد تعاقد معها على نشرها فى دار الحرية ضمن كتبها الشهرية التى كانت تنشرها فى أوائل التسعينات، وقد حدثنى عنها الأستاذ الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة الأسبق ورئيس دار الحرية، ثم حدثنى عنها الأستاذ الدكتور سعد الدين إبراهيم ، ثم الأستاذ الدكتور يحيى الجمل، وهما من أعضاء مجلس إدارة دار الحرية، وذلك لأعد دراسة عن هذه المذكرات تنشر معها فى شهريات كتب الدار، وأعددت هذه الدراسة، ثم حدث أن تغيرت إدارة دار الحرية فلم ينشر شىء من ذلك فى كتبها، وإنما نشر فى صحيفة المصرى السياسى بدءاً من شهر أغسطس سنة ١٩٩٤، وكانت بدايتها الدراسة التى أعدتها وقد نشرت على خمسة أعداد من ٢١ أغسطس إلى ١٨ سبتمبر ١٩٩٤. ومن ذلك يظهر أن كلا من هذه الدراسات كان قد أعد فى مناسبة خاصة ، وهى مناسبات لا تشكل جامعا واحدا لهذه الدراسات .

إنما الجامع الذى أتفطن إليه عند إعادة مطالعتى لهذه المذكرات، فى ضوء ما أعرفه عن نفسى، هو أن مزاجى البحثى ينجذب أكثر لدراسة الفكر السياسى فى صورته الحركية أى بالتعبير الحركى لى، وهذا من الناحية الفكرية يشدنى إليه شغفى بدراسة الحركات والمؤسسات، والفكر السياسى والاجتماعى، أما أن نقرأ فى كتب المؤلفين ومقالات المحترفين لصناعة الفكر، وإما أن نلتقطه من حركة الواقع ومن مواقف الرجال من العاملين فى مجالات النشاط السياسى والاجتماعى، النوع الأول هو فكر أفراد علماء ودعاة نطالعه صريحا وننظر فى أثره فى الواقع، وأثر الواقع فيه بالاستنباط والقياس والاستنتاج، ولكن النوع الثانى هو فكر الحركة ذاتها مستخلصا من قادة لها أو زعماء أو عاملين، ويستخلص من مواقفهم الواقعية والحركية من نوع استجابتهم للأحداث وأسلوب رد الأفعال والأفعال، الأولون فكرهم نظرى يؤخذ من كتاباتهم ومعانيهم تستفاد من ظاهر عباراتهم، والآخرين فكرهم تجربى يؤخذ من مواقفهم، وكتاباتهم هى موقف وعمل سياسى فى المحل الأول، ومعانيهم تستخلص من سياق حركتهم فعلا ورد فعل.

وبهذا التصور حاولت أن أعالج كلا من الشخصيات التى يضمها هذا الكتاب، وسعد زغلول ومصطفى النحاس ساسة،

ورجال سياسة يقف كل منهم على رأس حركة سياسية، وفكرهم يستخلص من موقفهم. وعبدالرحمن الرافعي إن كان مؤرخا وله دراساته التاريخية التي تغطي العصر الحديث في مصر من بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، إلا أنه كانت له حياة سياسية متميزة في الحزب الوطني، ولم يلق عليها الضوء، وعرفه جيلنا كمؤرخ فحسب، فكان من النافع أن يلقى الضوء عليه في إطار الحركة السياسية التي كان يعمل فيها. وأحمد حسين هو أيضا من رجال السياسة في الفترة ذاتها، ورغم أنه أصدر العديد من الكتب بعد اعتزاله السياسة، فإنني حرصت على تبين مسيرته الفكرية في إطار حركته السياسية في حزب مصر الفتاة، مستخرجا فكره من مواقفه.

هذه الشخصيات الأربع يجمعها أنهم كانوا جميعا من رجال الحركة الوطنية، وهم منها من الفصيلين الأساسيين لها. الفصيل الذي تكون منه حزب الوفد، وكان أكثر اعتدالا في وسائله ومرونة في حركته، والفصيل الآخر الذي بدأ بالحزب الوطني لمصطفى كامل ومحمد فريد، وتوالد من أرواقته في الحركة الوطنية المصرية حركات أخرى منها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والحزب الوطني الجديد وأثر بارز في الضباط الأحرار. الفصيل الأول فيه

سعد زغلول والنحاس، والفصيل الثانى فيه عبدالرحمن الرافعى من الحزب الوطنى القديم وأحمد حسين من مصر الفتاة.

ويبدو لى من مطالعة هذه الدراسات، أنه يشملها أيضا النظر إلى الجماعة الوطنية لتكوين جامع وكوحدة اجتماعية متماسكة، بحسبان أنها فى مجال النشاط الوطنى تشكل وحدة الانتماء الرئيسية، هذا النظر مبنى على مطلب الاستقلال الوطنى الذى يشكل عمود الارتكاز للحركات السياسية الشعبية لدينا على مدى التاريخ الحديث، وهو يتنوع ويغتنى على مر الزمان والتجارب، أو بدأ فى الأعوام الأولى للقرن العشرين بالدعوة إلى جلاء القوات الأجنبية عن مصر، ثم استطرد فى العشرينات إلى تحرير الإرادة الشعبية من ضغوط المستعمرين بمطلب الديمقراطية ثم تعمق فى الثلاثينات باسترداد الأصالة الإسلامية ومرجعيتها الشرعية، ثم إغتنى فى الأربعينيات بالمطالبة بالاستقلال الاقتصادى عن المؤسسات الاقتصادية الأجنبية، ثم اتسع فى الخمسينات إلى شمول البلاد العربية كلها استقلالا ونهوضا ووحدة.

على شجرة هذه الجماعة الوطنية، أضع أمام القارئ هذه الأفرع الأربعة، وأرجو أن أكمل عليها أفرعا أخرى بإذن الله.

والحمد لله

طارق البشرى

محمد
زغلول



وفكره السياسى

كانت ثورة ١٩١٩ ، التي تزعمها سعد زغلول ، ثورة وطنية ديمقراطية ، تركزت أهدافها فى هذين الجانبين واستهدفت تحقيق الاستقلال التام وإقامة الحياة النيابية الدستورية . والمهم هنا محاولة تقصى الفكر السياسى لسعد زغلول فى هذين الجانبين ، مع الإشارة الى موقع هذا التفكير من التيارات السياسية التى كانت دائرة فى مصر فى الأنوار المختلفة من حياته . ويقتضى الحديث عن الفكر الوطنى ، الإشارة إلى نشوء الجماعة الوطنية لمصر، عناصرها وعقباتها ، كما يقتضى الحديث عن الفكر الديمقراطى ، الإشارة الى موقف سعد من السلطة ورأيه فى طريقة تكوينها .

وأول ما يلاحظ أن سعد زغلول ، لم يكن مفكرا صاحب نظرية ولا داعية سياسيا ، يمكن أن تلتقط أفكاره من خلال كتاباته ودعاويه ، ولكنه كان «رجل دولة» عملى المنزع يهتم بالقضايا التنفيذية ويعبر عن نفسه من خلال المواقف العملية والمسائل الجزئية ، وهو يتخذ مواقفه ضمن الملابس الواقعية التى تحيط به ، ويستجيب فى هذه المواقف للسياق العام للأحداث والظروف ، ويمكن تتبع مواقفه من خلال هذا السياق العام ، والاستدلال على نسيجه الفكرى ومنزعه النظرى ، والمصادر التى شكلته .

وثانى ما يلاحظ ، أن سعدا تتلمذ على الشيخ محمد عبده منذ بداية حياته العامة ، ثم أصبح عميدا للحزب المدنى للأستاذ الإمام ، على ما يذكر السيد رشيد رضا .

كان سعد زغلول جسرا بين ثورتين ، أدرك الثورة العرابية فى بداية حياته السياسية ، وهو شاب فى العشرينات ، ثم امتدت قامته السياسية ليصبح إماما للمصريين فى ثورتهم الكبرى الثانية سنة ١٩١٩ . وحمل الى جيل بداية هذا القرن ، رسالة ثورة عرابى وحلمها الوليد النامى «مصر للمصريين» .

كان ريفى المولد والنسب والتربية ، ولد سنة ١٨٥٧ بقرية ابيانة بالغربية لحدى الأسر الريفية ذات اليسار والزعامة الاجتماعية . وقريته - كما يقول العقاد - بعيدة عن العواصم حيث تستقر سطوة الحكام ، غير بعيدة عن آثار عسفهم وفسادهم ، وأسرتة من الطبقة المتوسطة ليست من الثراء بحيث تنعزل عن مطالعة شقاء المجتمع ولا من البؤس بحيث تنكسر أمام الظلم «١» . ويأتى مترجمو حياة سعد على أخبار تصدى أبيه لحكام الاقليم الأتراك ، اظهارا لما تربى عليه هو من الشعور بالتميز القومى عن هؤلاء الحكام ، ومن اكتسابه روح المجابهة ضدهم ، وعندما شب الفتى سلك فى التعليم المسلك المتاح للمصريين أبناء الريف ، حفظ القرآن وتعلم الحساب فى كتاب القرية ، ثم سافر الى القاهرة طالبا لعلوم الأزهر ، وسعد بهذا من اقحاح الفلاحين ممن لم يشب

«١» سعد زغلول ، عباس محمود العقاد ، ص ٥٠ - ٥١ .

تربيتهم الأولى عنصر أجنبى . ولن يطالع برنامج «الحزب الوطنى الأهلئ» الذى شكل بزعامة عرابى فى ١٨٧٩ يلحظ أهمية النشأة الريفية فى تحديد الهوية المصرية وقتها «من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها ينضم لهذا الحزب فإنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ...» «٢» .

وافق مجئ سعد الى القاهرة سنة ١٨٧١ ، وصول جمال الدين الأفغانى اليها ، ومالبت هو أن تحسس طريقه الى جماعة الأفغانى ومحمد عبده ، وتفاعل الأفغانى به خيراً لما قرأه له دفاعاً عن الحرية . فلما عين محمد عبده رئيساً لتحرير الوقائع المصرية عين سعداً بها . وعند نشوب الثورة فى ١٨٨٢ ، كان سنه يصل الى الخامسة والعشرين ، شاباً لفحه لهيب الثورة يطعن الاستبداد ويطلب حكم الشورى ويرتبط بالأستاذ الإمام فكراً وعملاً ، وكان الأستاذ الإمام من الجناح المعارض لأساليب العرابيين المتطرفة دفاعاً عن منهج الإصلاح التدريجى ، ولكنه التحم بهم لما هاجم الانجليز مصر وعمل معهم ما استطاع تنظيمًا للمقاومة ، ولما فشلت الثورة ووجه بتهمة الدعوة لخلع الخديو ، ونفى الى بيروت ثلاث سنوات . وكان سعد خلال مدة نفى الإمام على اتصال به لا يبدو أنه انقطع ، وتظهر صلتها الفعلية ماكتبه سعد الى الإمام أثناء نفيه ، «مولائى : ذكرت لحضرتك أن الضعف ألم بفكرى قبالة الا ماقويته بتواصل المراسلة غير تارك فيها ما عودتنا على سماعه من

«٢» مجلة الطليعة - عدد فبراير ١٩٦٥ - الوثائق .

النصائح والحكم التي نهتدى بها الى سواء السبيل ، ونتمكن بها من السير في العالم المصرى الذى اختبرت حقائقه وعرفت خلائقه ، وما يناسبها من ضروب المعاملة ..» «٣» .

فى هذه الأثناء ، فصل سعد من وظيفة حكومية كان يشغلها ثم قبض عليه بتهمة تكوين جمعية سرية باسم «جمعية الانتقام» . فلما أفرج عنه اشتغل بالمحاماة ، وكانت على ما يذكر مؤرخو الفترة مهنة لا يحيط بها الاحترام ، ولكن سعدا نهج فيها نهجا من الاستقامة ارتفع بها وينفسه الى مستوى المهن ذات الاعتبار ، واشتهر فيها بقوة العارضة والتزام الجادة وبالاستقامة ، ثم عاد الأستاذ الإمام فى ١٨٨٨ وعين قاضيا بالمحاكم الأهلية بعد أن رفض الخديو اشتغاله مدرسا بدار العلوم تجنباً لتأثيره على الطلبة ، ثم عين مفتيا للديار المصرية ، بعد فصل هذا المنصب عن مشيخة الأزهر فى ١٨٩٩ ، وصرف نشاطه حتى وفاته سنة ١٩٠٥ فى الدعوة لاصلاح الأزهر والتعليم ، وخلال ذات الفترة ، علا نجم سعد المحامى ، حتى اختير - بتوسط الإمام - قاضيا بالمحاكم فى ١٨٩٤ ثم مستشارا ، ثم عين وزيرا للمعارف سنة ١٩٠٦ . من خلال الثورة العرابية أطرد نضوج الوعى الوطنى ، وبدأت الجماعة السياسية فى مصر تدرك هويتها وذاتها ، كان لظهور طبقة ملاك الأرض المصريين بعد انتهاء نظام الالتزام والعهد أثره فى ذلك . وكان لحركة تعليم أبناء الفلاحين واستخدامهم فى الجيش والادارة أثره

«٣» تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده . رشيد رضا - الجزء الأول ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

أيضا . وتقدمت الثورة بشعار «مصر للمصريين» ضد الاتراك والجراكسة المسيطرين على جهاز الدولة جيشا وإدارة ، والخاضعين للنفوذ الأوربي الأخذ في التغلغل في الحياة الاقتصادية والسياسية . علي أن المفهوم القومي كان موجها في الأساس ضد هذا النفوذ ، وضد الاستبداد الشرقي الذي يمارسه الخديو ومن يحيط به من نوى الأصول التركية والجركسية .

ولم يكن ثمة خلاف بين العراقيين واتجاه محمد عبده حول الفكرة الوطنية . وقد أوضح بيان «الحزب الوطني الأهلى» مفهوم هذا الولاء المتميز عن المشاعر الدينية «الحزب الوطني حزب سياسى لا دينى . فانه مؤلف من رجال مختلفى الاعتقاد والمذهب . وجميع النصارى واليهود ، ومن يحرث أرض مصر .. وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم عند أخص مشايخ الأزهر ..» ويذكر محمد عبده بالوقائع المصرية فى ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ ، «لابد لنوى الحياة السياسية من وحدة يرجعون اليها ويجتمعون عليها اجتماع دقائق الرمل حجرا صلدا ، وأن خير أوجه الوحدة الوطن لامتناع الخلاف والنزاع فيه .. إن ياء النسب فى قولنا مصرى وانجليزى وفرنساوى هى من موجبات غيرة المصرى على مصر ..» «٤» .

والواضح من تتبع أحداث الثورة العرابية ، والحركة الفكرية التى واكبتها ، أن الهدف الوطنى اندمج بالهدف الديمقراطى ليصوغا معا

«٤» رشيد رضا .. المرجع السابق الجزء الثانى ص ١٩٤ - ١٩٥ .

شعار «مصر للمصريين» وسبب هذا أن الوجود الأجنبي الذى بدأت الذاتية المصرية تنهض ضده ، كان يتمثل فى جهاز الدولة الحاكم ، وكان هو ذاته عين الحكم الاستبدادى الذى يرتفع ضده مطلب الديمقراطية ، فكانت الديمقراطية سلاح الحركة الوطنية ووسيلتها لطرده الأجنبي ، وذلك بما تعنيه من تكوين مؤسسات الحكم على قاعدة من الانتخاب الذى يجرى بين أفراد الشعب . فكانت الديمقراطية وسيلة تمصير الدولة ، تعنى حكما نيابيا واقصاء للنفوذ الأجنبي معا ، وهنا نجد محمد عبده - فى مقاله السابق - يعرف «الوطن» بما يتمشى مع هذا المفهوم «مكانك الذى تنسب اليه يحفظ حقك فيه ويعلم حقه عليك ، وتأمين فيه على نفسك وآلك ومالك ، ومن أقوالهم «أهل السياسة» فيه : لا وطن إلا مع الحرية . وقال لابروير الحكيم الفرنسى : «لا وطن فى حالة الاستبداد .. إن فى الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة تشبه أن تكون حدودا ، «الأول» أنه السكن الذى فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد ، «والثانى» أنه مكان الحقوق والواجبات التى هى مدار الحياة السياسية ، وهما حسيان ظاهريان ، و«الثالث» أنه موضع النسبة التى يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل ويذل وهو معنى محض» وضمن هذا النطاق عرفت لمحمد عبده أحاديث عن الشورى والاستبداد ، كما حفظ التاريخ مقالا لسعد بالوقائع المصرية يقول فيه «المستبد عرفا من يفعل ما يشاء غير مسئول، ويحكم بما يرسم به هواه وافق الشرع أو خالفه ، و«أن الناس نفروا من ذلك بعد أن شاهدوا النفوس تذهب فيه

ظلما وتؤكل فيه الأموال أكلا لَمًا ، وتسببك الدماء زورا وتدمر البلاد تدميرا ..» « ٥ » .

تغير الوضع مع الاحتلال البريطاني «فأولا» أصابت هزيمة العربيين الحركة «المصرية» بالانتكاس ، ويمكن أن يتصور أثر لطمة الاحتلال في تشتت ثقة جيل العربيين بنفسه ، هزيمة عسكرية ، واحتلال أقام مهرجانات نصره بالقاهرة وضعف أبداه بعض قادة الثورة، وشعور عام مخدر من هول الصدمة ، وضعف مرير في الأمل في أن ثمة مخرجاً منظوراً ، واحساساً بيأس الوطنية الوليدة في مواجهة العنفوان الأوربي بآلاته ومخترعاته وبدقة تنظيماته السياسية والعسكرية والاقتصادية ثم لا يكاد يلحظ في العالم الخارجى إلا امتداد موجة الاستعمار في العالم غير الأوربي كله ، والاهزائم تصادفها حركات شعوب الشرق ، ثم عودة لحكم الخديو المستبد مدعماً بالاحتلال البريطاني ، واحساس بأنه قد أصبح قدر الأحياء في هذا الجيل أن يقضوا حياتهم في ظل حاكم يمثل لهم أبغض أساليب الاستبداد ، وأبشع أنواع الخيانة الوطنية . كانت الجراحات أعمق من أن يدركها التداوى السريع . وكان انتصار الباطل محنة للشرقاء ، ومحنة للعقائد والقيم . وقد أقصى الكثيرون من الحياة العامة بالنفى والسجن

« ٥ » عباس العقاد .، المرجع السابق ص ٦٥ ويلاحظ أن مقال سعد هذا لم يكن موقعاً منه ، وأورده رشيد رضا ضمن مقالات الإمام في الطبعة الأولى للجزء الثانى من كتابه، فأخبره سعد زغلول أن هذا المقال له ، وأن الإمام أوصاهم وقتها بعدم توقيع مقالاتهم فاستبعده رشيد رضا من الطبعة الثانية.

وبالهرب، واستعفى آخرون لانوا بالصمت ، ووصل غيرهم الي أسلوب نفعى ، فاذا لم يكن مانريد فأرد مايكون وراوغه ، ومادامت مصر لاتستطيع طرد الانجليز ، فلنعمل على أن تغنم من وجودهم مثيرة الصراع بين سلطتهم وسلطة الخديو .

ثانيا : مع الاحتلال ظهر فى السلطة ما يمكن تسميته بالثنائية ، وهو ما عبر عنه لطفى السيد فيما بعد «بالسلطة الشرعية» و «السلطة الفعلية» . كان الخديو صاحب الأولى ، وكان الانجليز أصحاب الثانية ، وكانت بريطانيا قد اضطرت لابقاء الوضع الرسمى لمصر كما هو ، اذ كانت البلد أكثر تطورا من أن يفرض عليها حكم أجنبى مباشر بغير أن يستثير السخط ويتعرض للقلاقل فى زمن غير طويل ، وإذ كان تنافس الدول الكبرى على مصر مجبرا بريطانيا على ابقاء هذا الوضع ، وبهذا وجد عنصران يحكمان السياسة ، رغم تداخل السلطتين وهيمنة الانجليز بشكل عام .

وأدت هذه الثنائية ، الى ايجاد نوع من التميز بين هدفى الثورة ، فمطلب الدستور والحياة النيابية يوجه فى الأساس ضد سلطة الخديو ، ومطلب الاستقلال يوجه فى الأساس ضد الانجليز ويعبر عن نفسه بشعار «الجلاء» باعتبار أن الوجود الانجليزى وجود مادى صرف لا يستند الى شىء من الشرعية .

وفى هذا الوقت ، كانت الحركة الوطنية - بعد انتكاس الثورة - ضعيفة ممزقة تتلمس مكانا لخطواتها الأولى المترددة ، كما كانت

سياسة الانجليز ترمى الى موازنة سلطة الخديو بقوة كبار ملاك الأرض المصريين ، والاستفادة من اتصال مصالح هؤلاء الملاك «منتجى القطن» بها ، والاستفادة من صراعهم التقليدى مع البيت الحاكم فى مصر . ثم كان هناك من لا يزال يستمسك بالفكرة الأساسية للثورة العرابية : والوقوف ضد استبداد الخديو والمطالبة بتمصير الحكم المصرى ، وكان لهؤلاء من ذكريات حكم اسماعيل وأسلافه ما جعلهم يرون بعض الخير فيما اجراه الانجليز فى تنظيم الادارة والمصالح ، وكان لهم من ذكريات الهزيمة ما حد من آمالهم وطموحهم فحاولوا الاستفادة من وجود الانجليز فى ترشيد أداة الحكم والحد من سلطة القصر .

ثم تمخض الوضع ، عن ظهور جيل شباب التسعينات المقطوع الصلة نسبيا بأوضاع ما قبل الاحتلال ، ويعهد اسماعيل وأسلافه ، المتفتح العين على صورة الاحتلال البريطانى البغيض ، البعيد عن ذكريات الهزيمة ، وواجه هؤلاء - وعلى رأسهم مصطفى كامل - الاحتلال البريطانى باعتباره التحدى الأول للإحياء الوطنى .

اتجه الاولون إلى تأكيد الذاتية المصرية ضد الخديو والتبعية للخلافة العثمانية ، واتجه الآخرون إلى تأكيدها ضد الاحتلال البريطانى ، واستغل الاثنان التناقض بين السلطتين الشرعية والفعلية الاستفادة الأولين من الانجليز ضد الخديو ، واستفادة الآخرين بالخديو ضد الانجليز . على أن الاتجاه الأول ، لم يكن كلا منسجما ، كان القسم الغالب منه لا يكتفى بالاستفادة من الانجليز ضد الخديو ، إنما كانت

مصالحه الاقتصادية ترتبط بالانجليز وبيقاتهم ، وكان هذا هو اتجاه حزب الأمة ، وكان القسم الأقل ممن وقفوا عند محاولة الاستفادة من الوجود الانجليزى كراهة في الخديو وسلطانه ، ويبدو أنه كان من هؤلاء الاستاذ الإمام وسعد زغلول ومن جرى مجراهما ، وإذا كان مصطفى كامل وحزبه الوطنى يرون أن مركز المشكلة هو الوجود البريطانى ، وأن زواله هو الخلق بفتح السبيل للبناء الديمقراطى ، فقد كان هؤلاء يرون أن حكم الاستبداد الداخلى هو ما أوهن المجتمع المصرى وهو ما أدى به الى الاحتلال .

وقد عرف عداء الأستاذ الإمام الشديد للخديو عباس ، وله فى ذلك حوادث معروفة ، وله مقال كتبه فى مجلة «المنار» سنة ١٩٠٢ عن محمد على رأس العائلة المالكة ، وجه اليه فيه من الهجوم ما لم يوجهه أحد ، وأوضح فيه رأيه فى أثر الاستبداد فى تدمير البنية المصرية ، رغم ما نشر محمد على من تعليم وما أسس من جيش وما بنى من صناعات وما شق من ترع ، اذ بنى المصانع ويغض الى المصريين العمل بظلمه ، واهتم بالزراعة فهرب ملاك الأرض من أرضهم ، وأنشأ الجيش ولم يحبب الجندية الى الشعب ، وترجم كتباً ولكن «حكومة محمد على لم توجد فى البلاد قراء ..» وذلك لأنه لم «يجعل للأهالى رأياً فى الحكومة فى عاصمة البلاد وأمهاة الاقاليم» .. وكان هذا لدى محمد عبده هو السبب فى أن مصر لم تثبت أمام هجوم الانجليز» «٦» .

«٦» رشيد رضا - المرجع السابق - الجزء الثانى ص ٢٨٢ .

ومن حديثه يظهر سبب اهتمامه بالبناء الداخلى وبالتعليم والقانون قبل أى شىء وذلك من خلال أسلوب الاصلاح التدريجى الذى دعا اليه ، ولم يجد غضاضة فى محاولة الاستفادة من الوجود الانجليزى ضد سلطة الاستبداد الشرعية ، وتوفى سنة ١٩٠٥ قبل أن يعلم أن الوجود الانجليزى هو سند حكم الخديو الاستبدادى رغم الاختلافات الثانوية ، وهو العائق ضد تمصير مؤسسات الحكم وتطويرها ديمقراطيا ولو بالاسلوب التدريجى على ما سيظهر بعد .

لا نكاد نرى لسعد زغلول - بعد فترة عمله «بالوقائع المصرية» كتابات سياسية توضح أفكاره ، وقد استطاع بعمله فى المحاماة ثم القضاء ، أن يخط لنفسه طريقا آخر غير النشاط السياسى المباشر ، ولكن لا يبدو أنه انعزل عن الحياة السياسية كلها ، فقد استمرت صلاته بأستاذه محمد عبده وبغيره من وجوه الفكر والسياسة ، وعرف تردده على صالون الأميرة نازلى فاضل الذى كان يجتمع فيه كثير من رجال السياسة والفكر ، وعرفت علاقاته بقاسم أمين ، ورجال «الجريدة» صحيفة حزب الأمة ، وبعلى يوسف صاحب المؤيد الموالية للخديو ، كما عرف من كتابات المعاصرين أنه كان شخصية بارزة يعمل لها حساب ، ويبحث عن الفكر السياسى له فى هذه الفترة يمكن أن يعتبر تفكير الأستاذ الإمام أطارا نظريا لسلوك سعد زغلول فى هذه الفترة ، ولحركته ونشاطه .

كتبت صحيفة التايمز اللندنية عنه تقول «إنه من شيعة المرحوم

محمد عبده الذين امتازوا بالارتقاء والتهذيب ، وهم من سماهم اللورد كرومر فريق «الجيروند» فى النهضة المصرية الوطنية ، وأن سعدا عريق فى وطنيته أجمع الناس على اكرامه والاعجاب به لما اشتهر عنه من الاستقامة واستقلال الرأى .. «٧»

وكتب أحمد شفيق وكان رئيسا لديوان الخديو عباس ، أن الخديو قابل فى ١٩٠٨ أحمد فتحى زغلول أخا سعد، وعاب عليه كونه من حزب محمد عبده الذى نشر له مستر بلنت خطابين دعا فيهما الإمام لسحب كل سلطة من يد الخديو اذا أريد وضع نظم جديدة لإدارة مصر . بحيث يخرج عن سلطته الأزهر والأوقاف ، وبحيث لا يتدخل فى الادارة أبدا . وأن محمد عبده استشار فى رأيه هذا كثيرا من المفكرين فوافقوا عليه ، وسأل الخديو أحمد فتحى زغلول عن هؤلاء الذين استشارهم الإمام فى سحب سلطات الخديو ، فأجابه أنهم سعد زغلول وعبد الكريم سلمان وعبد الرحيم الدمرداش «٨» .

وعندما تكون حزب الأمة ، المناوىء للخديو والقريب من اللورد كرومر، كان الخديو يعتقد أن لسعد وأخيه يدا فى تأليفه ، وسأل أحمد شفيق عن ذلك مرتين فأجاب أنه لم تظهر لهما به علاقة ، ولكن بقى الخديو على هذا الاعتقاد وسجله فى مذكراته التى نشرتها صحيفة المصرى سنة ١٩٥١ «٩» .

«٧» عباس العقاد المرجع السابق ص ١٠٠ ، عبرات الشرق ص ١١

«٨» مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى - القسم الثانى - أحمد شفيق - ص ١٤٢

«٩» أيام لها تاريخ ، أحمد بهاء الدين ١١٠ .

وحاول العقاد أن يوضح موقف سعد من الأحزاب القائمة وقتها ، فذكر أن سعدا لم يكن يرجو لمصر الاستقلال باعتماد على الدول العثمانية ولا على فرنسا كما كان يفعل مصطفى كامل ، ولم يكن يعول في هذا الأمر الا على «التربية الوطنية» وأن تستقل الأمة بمطالبها ، وأنه كان يساعد مخالفه فيما من شأنه ايقاظ بث الحمية الوطنية ، وإن لم تسنح له فرصة لخدمة الدعوة الوطنية ، على حسب اعتقاده الا انتهزها بقدر طاقته ، وأنه أيد مصطفى كامل وعلي يوسف ، من كتاب الصحافة فيما تكفلوا به من ايقاظ روح الأمة كما أيد قاسم أمين في تحرير المرأة واصلاح الحياة الاجتماعية فلم يجد قاسم من يهدى اليه كتابه غيره « ١٠ » . وقد حدث أن أوشكت «المؤيد» على الافلاس فانقذها سعد بالمال كما دافع عنها لدى صهره رئيس الوزراء مصطفى فهمى ليلقى قرارا صدر باغلاقها .

والواضح ، أن مهنة سعد كقاض وقتها ، كانت تجنبه امكانية الارتباط المباشر بالعمل السياسى وفقا لتقاليد هذه الوظيفة ، وكان كما يذكر أحمد بهاء الدين حائرا بين التيارات المختلفة إزاء أخطاء الحزب الوطنى فى مرحلته الاولى ، واستناده الى الخديو فى الداخل ، والى التأيد العثمانى فى الخارج وإزاء الروابط الوثيقة القائمة بين حزب الأمة والانجليز « ١١ » والحاصل أنه بعد ١٩١٩ هاجم خصومه السياسيين مرة

« ١٠ » عباس العقاد المرجع السابق ص ٩٠ - ٩١ .
« ١١ » أحمد بهاء الدين المرجع السابق ص ١٠٤ - ١٠٨ .

مذكرا إياهم بانتمائهم السابق لحزب الأمة «ان حزب الأمة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته ، ان الله لا يصلح عمل المفسدين» كما خطب يقول أنه ليس وحده صاحب الدعوة الوطنية ، وعدد من يرجع اليهم الفضل فيها وهم الافغانى ومحمد عبده ، ومصطفى كامل ومحمد فريد زعيما الحزب الوطنى .

ظهر النشاط المباشر لسعد فى هذه الفترة ، فى مجالين : التعليم والقانون ، وهما الميدانان اللذان دعا الأستاذ الإمام الى الاصلاح الاجتماعى من خلالهما ، وكان أهم نشاط لسعد فى التعليم أنه بادر ساعيا مع زملاء له ، فى إنشاء جامعة مصرية أهلية ، وكانت دار سعد زغلول هى مسقط رأس الجامعة ، وفيها عقد الاجتماع الذى تقرر فيه انشاؤها .

أما فى مجال القانون فقد كان القضاء مهنته ، وهو وظيفة تطبيقية فى الأساس ، وأحكام المحاكم مقيدة بوقائع كل دعوى وينصوص القانون ، وبهذين القيدين يصعب أن ينطلق تفكير القاضى فى أقضيته بما يكشف فى جلاء عن فكره السياسى والاجتماعى ، علي أنه يمكن من مطالعة الاحكام التى وضعها أو شارك فى وضعها ، النقاط بعض خطوط تفكيره .

كان القانون يعفى الحكومة من مسئوليتها عن أى عمل يجريه موظفوها فى شأن تفاتيش الرى ، فكتب سعد زغلول يقول «لا يمكن أن يكون المراد بهذه الأعمال الاجراءات الاستبدادية المخالفة للعدل والقانون

والمضرة بحقوق الافراد وليست فيها مصلحة عامة للناس ، لأن ذلك لاينطبق على مبدأ الحكومات العادلة ، ولايصح أن تتضمنه شرائعها «١٢» وذكر فى حكم آخر أن القانون إنما يوضع لخدمة العدالة الإنسانية «١٣» وسعد هنا لا يقوم بوظيفته فى تطبيق القانون فسحب ، ولكنه يناقشه ويحكم عليه حسب مضمونه ، مستندا الى معيار فكرى عام يتعلق بمبدأ الحكومات العادلة . ويصم الاجراءات الاستبدادية بوصمة المخالفة للقانون والعدل ، مادامت تضر بحقوق الافراد وبالمصلحة العامة . ويلاحظ فى تفكير سعد اتجاه ثابت فى إدراك التناقض بين القانون والاستبداد الذى عرفه من قبل فى مقالة بالوقائع المصرية بأنه العمل وفق مشيئة الحاكم ، والذى هو عمل الحكومة الطليق من الالتزام بالقواعد المقررة . والقانون لديه ليس أمرا مقدسا فى ذاته ، إنما يكون قانونا حقا بقدر ما يحتفظ من حقوق وما يحقق من مصلحة عامة وبقدر مايتوخى العدالة . وقد حاول فى حكم له سنة ١٩٠٦ ايجاد نوع من الهيمنة للقضاء على دستورية القوانين وقرارات مجلس النظار ، وأهدر قرارا للمجلس لمخالفته القانون وبعد ذلك بأعوام - بعد ١٩١٩ - كتب فى صحيفة البلاغ بامضاء «س . أ» يوصى المحاكم أن تمتنع عن تطبيق المراسيم بالقوانين التى تصدر على خلاف أحكام الدستور «١٤».

«١٢» سعد زغلول من أقضيته . عبده حسن الزيات ص ٥

«١٣» المرجع السابق ص ٢٥٧ .

«١٤» المرجع السابق ص ٢٠٥ ..

وفى أحكام أخرى يبدى الحذر والتشكك فى صحة الاجراءات التى تتبعها أجهزة الحكومة ، ويحرص على وجوب التعرض لصحتها ومناقشتها ، من المحكمة بغير أن يسلم بها «إن المباحث التى يجريها رجال الادارة والاقارات التى تحصل أمامهم من أحد الخصوم .. لايمكن أن تكون بمقتضى المبادئ القانونية حجة يحتج بها أمام القضاء ، ولايصح أن يترتب عليها بنوع أصلى حق لخصم على آخر..» «١٥» يعلق جامع هذه الأحكام على ذلك بقوله إن فيها «أثر الضمير المتعنت وأن وراءها قولة الشك فيما سوى القضاء ، شك مكبوت» .

ثم كانت دائرته صاحبة أول حكم يقرر أنه لا عقاب على من يقذف فى حق موظف عام اذا استطاع أن يثبت وقائع القذف . ويعرف الوظيفة العامة بمنطلق ديمقراطى فيقول « لكل الناس شأن فيها وفائدة فى الاحاطة بها وحق فى أن يأخذوا عليه «الموظف» فى هفواته وغلطاته فيها ولا شئ عليهم «الناس» فى نشر ذلك متى كان الأمر صحيحا» «١٦» ، وكان هذا يعنى الافساح للصحف فى التصدى بحرية للموظفين ونقدهم . كما عرف عنه حكم صرح فيه بوجوب تشديد العقوبة إن كان المذنب موظفا «إن المتهم هو موظف عمومى وطبيعة وظيفته تقضى أن يكون على جانب عظيم من عفة النفس واستقامة الضمير ، ولذلك يتعين تشديد عقابه حتى يكون خطر مثله مأمونا» «١٧» .

«١٥» المرجع السابق - ص ٢٤٤ - ٢٤٧ .

«١٦» المرجع السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٧ .

«١٧» المرجع السابق .

وفى حكم أصدره سنة ١٩٠١ حمل حملة عنيفة على مايتخذها رجال الادارة من اجراءات العنف والتعذيب مع المواطنين .. «تبين مما سبق أن هذا العمدة لقن نفس الأمور سببا للجناية لم يقله المصاب ، ولأن العمدة الذى يعلم من مأموره تلك الشدة التى سبق بيان بعض آثارها ، وتلك المجاهرة بمخالفة القانون لا يبعد عليه أن يلقن المصاب تحت حماية المأمور أسماء المتهمين ظلما وزورا ، وحيث أن وقوع مثل هذه التصرفات بحجة اظهار الفاعل أو كشف الحقيقة أشد خطرا على النظام العام من خفاء الجانى أو تخليصه من العقاب ، لأن لا شيء أسلب للأمن وأقلق للراحة وازعج للنفوس من أن يعبت بالنظام من عهد اليه حفظ النظام ، وحيث أنه لا يصح أن تكون مثل هذه التصرفات أساسا للحكم ، بل لا يصح غض النظر عن المؤاخذه عليها ، لأن ذلك مما يضر بالقضاء ويجعله عوناً للظلم بدل أن يكون نصيرا للعدالة» «١٨»

هنا يظهر الحكومة بأنها من يعتدى على النظام لا من يصوته ، وأنها الخارجية على المجتمع لا الافراد ، وهو هنا لا يحكم على الحكومة من خلال النظام الذى تفرضه ، ولكن من على أسس نظام عادل يستوحيه من فكره ومبادئه ، ويصل بذلك إلى أن هذه التصرفات الفعلية لا تصلح «أساسا للحكم» هو موقف سياسى يعبر عن نفسه من خلال القانون .

واستمر هذا رأى سعد فى النشاط الاستبدادى لجهاز الإدارة والأمن ، وعندما انتخب وكيلا للجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، عرض

«١٨» المرجع السابق ص ٢٩١ .

عليهم مشروع قانون عن الجمعيات التعاونية الزراعية ، وفيه حكم يبيح للإدارة حق حل الجمعية ، فعارضه بشدة كما عارض هيمنة جهاز الإدارة على هذه الجمعيات «لست فى حاجة لأن أشرح لحضراتكم ما يلاقى الأهالى من العقبات للوصول إلى الحكام الإداريين...» ويتحدث عن جهاز الإدارة بقوله «سلسلة طويلة جدا لا تنتهى إلى الوزير إلا بعد حلقات كثيرة تبتدىء من العمدة إلى معاون البوليس ، ثم إلى مأمور المركز ، ثم لوكيل المديرية ، ثم لسكرتير الناظر ، إلى أن تنتهى إلى الناظر «الوزير» كل هؤلاء أخشاهم ، أخشاهم كما تخشونهم أنتم ، وتخشونهم لأنكم جربتم كثيرا أعمالهم ...» «١٩» .

كان المجتمع فى نظر محمد عبده ، هو نظام للحقوق والواجبات يتجسد فى القوانين ، ورأى المجتمعات نوعين ، مجتمع القوة حيث يسود الحكم المطلق ويتسلط بالرهبة والقسوة ولايرعى عدلا ولا مساواة فى جباية أو معاملة ، ومجتمع القانون الذى يحفظ الإنسان وينطلق به فى مجالات الاكتشاف والذى يبنى القوة على أساس من القانون «٢٠» .

ويرى أن الغاية من القانون ضبط المصالح وفتح سبل المنافع وسد طرق المفاسد . وأن القانون الصادر عن رأى العام هو الحقيق باسم القانون «٢١» . وإن سعادة البلاد رهينة بارتفاع شأن القانون وعلو

«١٩» سعد زغلول فى الجمعية التشريعية جمع وترتيب أحمد فهمى حافظ ص ٦٨ ، ٢٨٢
«٢٠» رشيد رضا . المرجع السابق الجزء الثانى ص ٩٢ .
«٢١» رشيد رضا - الجزء الثانى ص ٢٠٠ .

قدره واحترام الحاكمين له قبل المحكومين « ٢٢ » . وفى هذا المعنى تقريبا وضع مونتسكيو مفهومه عن الحرية ، والحرية عنده تتحقق فى التنظيم الحكومى ، وتعنى القدرة على فعل مايرى الناس فعله ، والامتناع عما يرى الناس وجوب الامتناع عنه ، وهى بهذا تعنى الحق فى فعل ما تسمح به القوانين ، يصدق ذلك على الفرد كما يصدق على الدولة « ٢٣ » . وهذا أيضا هو المعنى الذى يلاحظ من كتابات سعد زغلول السابقة ، مطبقا على الحالات المحددة التى كان يناقشها بحكم وظيفته . ومصدر القانون لديه المصلحة والنفع ، وهو واجب الهيمنة على الحكومة وتصرفاتها .

والواقع أن سعدا ، فضلا عن تأثره بفكر الأستاذ الإمام ، وبالفكر الليبرالى الذى كان منتشرًا وقتها بما ترجم من كتابات فولتير ومونتسكيو ، « ٢٤ » . فضلا عن ذلك فقد اسبغ عليه عمله القضائى صفات خاصة ، فهو عمل يمارس من داخل السلطة ومؤسسات الحكم ، من الحاكم ، ولكنه يتميز بوجه من أوجه الاستقلال عن السلطة بحكم كونه عملا رقابيا ، واكسبه ذلك قدرة على الاطلاع على عمل الدولة بغير استغراق ولا خضوع لضغط آلتها الدائرة ، ولا شك فى أن هذا العمل اكسبه خبرة بنشاط جهاز الدولة ووظيفته ، ومن ناحية ثانية ، كان

« ٢٢ » رشيد رضا الجزء الثانى ص ٥٢

« ٢٣ » The Democratic and the Authoritarian Stat Franz Neumann p.131.

« ٢٤ » Arabic Thought in the Liberal Age A. Hourani p.138.

تطبيق القانون مما يؤكد لديه دائماً وجوب خضوع القوة للقانون ،
وجوب إخضاع أعمال الدولة وتصرفات الافراد له ، سواء في مسائل
المعاملات أو بالنسبة لنشاط الدولة إزاء الأفراد ، أو بالنسبة للمسائل
الجنائية ذات الاتصال بالصریات . والخضوع للقانون يفرض على
صاحبه موقفا عقلانيا ضد العشوائية والفوضى ، أى ضد الاستبداد
الذى يعنى أن يتصرف الحاكم أو الفرد وفق مشيئته بغير خضوع
لنظام . وهذا يمكن من حماية الحقوق ورفع المضار ولجم الآثار السيئة
للقوة المجردة ، القوة العارية ، سواء مارسها الدولة أو مارسها الافراد
ومن ناحية ثالثة فإن العمل القانونى يفرض على صاحبه قيودا ، هي
الإطار العام للقوانين القائمة ، أى للنظام السياسى والاجتماعى القائم ،
ولايستطيع أن يرفضها دون أن يتخطى حدود وظيفته ، ولايستطيع من
خلال عمله - ان كان معارضا لها ، الا أن يلتف عليها من خلال المواقف
العملية وبالتفسيرات الجزئية . ومن ناحية أخيرة ، اكسب هذا العمل
سعدا سمة رجل الدولة المسئول ، يمارس وظيفة محددة ، ويعمل فى
حدود سلطاتها ، وتفرض هي على أحكامه وتقديراته حدودا لا يستطيع
أن يتعداها وإلا فقد فاعليته فى عمله ، واكسب هذا سعدا روحا نظاميا ،
اتضح بعد ذلك فى كل أدوار حياته .

ومما يلاحظ فى أحكام سعد ، أنه مع وقوفه ضد نشاط الدولة
المخالف للقانون ، ومع إدراك هذا الاتجاه فيه فى حياته العامة ، فإنه
لايحاول فى أى من هذه الأحكام أن يضع تفكيره كله كمنظريه واحدة

واضحة . إنما يستجيب بفكره العام للأحداث الجزئية ، بمواقف محدودة وبعبارات قصيرة يحرص ألا تتعدى الحدود المفروضة عليه ، وأن الروح النظامية التي تميز شخصية سعد وتحوطه بسمة رجل الدولة المسئول ، تجعله ينظر الى القانون لا على أنه وقاية للفرد ضد انطلاق سلطة الدولة فقط ، ولكن على أنه حماية للمجتمع والنظام العام ضد الخارجين عليه ، حدث أن ارتكب مصري بالحجاز جريمة وعاد الى مصر بغير عقاب ، والمبادئ القانونية تمنع أن يحاكم شخص على ما ارتكبه خارج البلد الذى قارف فيه جرمه ، ولكن سعدا حاكمه وحكم عليه فى مصر معترفا بأن ذلك لايجوز حسب المبادئ العامة . ولكن «من وظيفة كل حكومة أن تؤيد النظام فى بلادها على حسب ماتقتضيه المصلحة العامة ، ووجود المجرم فى بلاده غير مسئول عما يكون قد ارتكبه من الجرائم المهمة فى غيرها مما يشين بالنظام العام ، وقد يقضى الى اختلاله بما يقوى فى نفس المجرم الميل الى الشر وما يبعث فى غيره من القلق والاضطراب ومايضعف فى نظر العامة من سلطة القانون .. «٢٥» . سعد بهذا حريص على الا تضعف فى نظر العامة سلطة القانون .. حريص ألا يختل النظام العام .

ووقف بعد ذلك بسنوات فى الجمعية التشريعية ، يناقش مشروعا يبيح للمحكوم عليه فى الجنايات أن يطعن فى الحكم الصادر ضده ، إن كان صدر بالأغلبية لا بالاجماع ، وطالب أن يباح النظر فى أحكام

«٢٥» سعد زغلول من اقضيته - المرجع السابق ص ٢٦٩ .

البراءة أيضا ، قال «إننا مثل الحكومة يهملها جدا حفظ النظام العام . يجب أن نبحث عن طريقة تضمن للبريء الحقيقي براءته كما تضمن للعدالة أن تأخذ حقها من كل مجرم . ويجب ألا ننظر لصالح المتهم فقط بل يجب أن ننظر أيضا لصالح الهيئة الاجتماعية التي نحن جزء منها . علينا هذا الواجب لأننا مشتركون في التشريع مع الحكومة ومسئولون معها عن الأمن العام» «٢٦» .

وما أكثر ما قال في الجمعية ضد خصومه «ليست المسألة بالضوضاء تؤخذ ولكن بالقانون . . حكم القانون هو النافذ لا حكم الضوضاء» «٢٧» . وقد ذكر العقاد أن سعدا قرأ كتابا لكرويتكين ، ومذهبه الفوضى والغاء الحكومة ، وعلق على ذلك بقوله «أين سعد من هذه الأودية السحيقة؟ بيد أنك حتى تستطلع الأمر ترى أنه لم يقرأه إلا عجباً من أن يكون في الدنيا من يخرجون علي النظام هذا الخروج» «٢٨» علي أن سعدا مع حرصه علي الخضوع للقانون إنما يقرر دائما وجوب الحكم عليه بمبدأ المصلحة العامة وحماية الحقوق ، ويضع القانون بهذا ضد الاستبداد وفي صالح التنظيم الديمقراطي .

في ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواي ، خفق بها قلب مصر كما عبر قاسم أمين ، وواجه بها الاستعمار البريطاني أول ريح تزعزع بنيانه في

«٢٦» سعد زغلول في الجمعية التشريعية - المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٤ .

«٢٧» سعد زغلول في الجمعية التشريعية ص ٤٧ .

«٢٨» عباس العقاد المرجع السابق ص ٥٧٥ .

مصر ، وحاول كرومر أن يميل قليلا مع العاصفة وأن يضيف على الحكم طابعا يسوغ به لدى الرأى العام . فكان تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف، كتب زتلاند فى ترجمته عن كرومر ، أن سعدا كان معروفا بنزعتة الوطنية ، وأن تعيينه كان تجربة ينبغى أن تلاحظ بالدقة الواجبة قبل تكرارها « ٢٩ » . ونشرت الأهرام فى ٦ أبريل ١٩١٢ بامضاء «عارف» مقالا امتلأ بالطعن على سعد بعد استقالته ولكنه اعترف بأن تعيينه وزيرا كان لارضاء الوطنيين لما عرف عنه من معارضته للحكومة ولسياسة الانجليز ، وذلك تقوية لمركز اللورد كرومر بعد حادثة دنشواى « ٢٠ » . ويذكر أحمد شفيق أن كان الفكر السائد وقتها أن هذا التعيين قصد به إبعاد سعد عن الاشتغال بإنشاء الجامعة المصرية ظنا من كرومر أن ذلك يقضى على المشروع . وقد قدم كرومر الاقتراح الى الخديو فى ٢٦ اكتوبر فاستأجله الخديو فى الموافقة يوما ثم وافق ، والشائع أنه لم يرتح لهذا التعيين « ٣١ » .

كتبت «المؤيد» رغم موالاتها للخديو تقول «بينما نحن كذلك فى هذا القنوط من وزرائنا إذا برنة جرس قوية صلت على الآذان فنبهت الازهان الى حركة جديدة فى الوزارة .. سعد زغلول يعرفه المصريون قاطبة بالعلم والفضل وعلو المبادئ .. واستقلال الرأى كما يعرفونه

« ٢٩ » Lord Cromar Zethland. p.307

« ٣٠ » أحمد شفيق المرجع السابق ص ١١٠ .

« ٣١ » أحمد شفيق المرجع السابق ص ١٠٢ .

بالمقدرة الفائقة .. وهو القائل أن الأمة المصرية ينقصها العلم الصحيح وهو الداعي الى الجامعة المصرية «٢٢» .

وتساءلت «اللواء» صحيفة الحزب الوطنى عما اذا كان سعد سيسطيع أن «يحيى سلطة الوزراء المصريين» وقالت إنه معروف فى ماضيه وحاضره أنه «أشد الناس تمسكا باستقلاله وحقوقه وأكثرهم انتقادا علي الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم، فنحن لا نبتهج بتعيين سعادة سعد بك زغلول ، إلا بأمل أن يكون كما كان علي باشا مبارك والفلكي باشا وأمثالهم ممن خدموا العلم فى القطر خدمات خالدة ونطالبه أن يكون فى مستقبله كما هو فى حاضره وكما كان فى ماضيه الرجل المستقل الذى لا يخذعه منصب ولا مال» «٢٣» .

تقدمت الاشارة الى ما كان يبيده الأستاذ الإمام من اهتمام بالتعليم وباصلاح نظمه . وكان يبدى قلقه مما يحدث فى المجتمع المصرى ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، من صدع يتسع مع الوقت وينبغى رأبه . والمجتمع يجب أن يخضع لقانون نظامى وأخلاقى وإلا لحقه الدمار ، وهذا القانون أو مجموعة القيم تختلف باختلاف الأمم . وكان الإمام معجبا بمنجزات المدنية الحديثة فى أوربا ، ولكنه كان مقتنعا بصعوبة نقل ذات مؤسساتها الفكرية والقانونية الى مصر لاختلاف التربة الاجتماعية ، وقد لاحظ صدعا يتسع فى المنشآت الاجتماعية

«٢٢» عباس العقاد .. المرجع السابق ص ٩٧ - ٩٩ .

«٢٣» عباس العقاد .. المرجع السابق .

والمؤسسات الفكرية فى مصر ، فثمة قوانين وضعية وقدر من الخارج وفرضت على الأهلين بغير فهم لها وبغير أمل فى أن يحترموها أو يطيعوها اقتناعا بها ، وبجوارها توجد الشريعة الإسلامية ، وليس من علاقة تربط بين المجالين ، وثمة طابعان من المدارس ، مدارس حكومية لاتعلم طلبتها أى قيم اجتماعية أو سياسية ، تشترك مع المدارس التبشيرية فى تدريس برامج أجنبية تشكل الطالب بوجدان غريب عن بلده تابع لأمة أجنبية ، ومدارس دينية على رأسها الأزهر تعلم الدين ، ولا تعلم المواد اللازمة للحياة فى العالم الحديث ولعلاقة بين نوعى التعليم ، وليس كل منهما كافيا فى ذاته أو مكثفيا عن الآخر ، وثمة تقسيم روحى مماثل بين الروح التقليدية والروح التى تشيعها أفكار أوربا الحديثة بغير أن يوجد أساس مشترك يجمع الروحين فى نسيج واحد ، وهذا يميل بالأسس المعنوية للمجتمع الى أن يوهنها القلق والشك . فيصبح المجتمع بغير قانون ولا قيم . وكان إصلاح هذا الحال عند الإمام لا يكون بالرجوع الى الماضى ، فقد غبر ، ولكن يكون بربط حاجات المجتمع الحديث بمبادئ الإسلام « ٢٤ » ووجد أن مهمته هى تفتيح الفكر الإسلامى ليستوعب حاجات الحياة المدنية ، وليكون أساسا أخلاقيا ومعنويا لها ، وأن وسيلة الإصلاح هى تطوير الأزهر وتفتيح مناهج التعليم ربطا لعلوم الحياة الحديثة بقيم المجتمع ، لينطلق العقل مسيطرا على شئون دنياه ، وهنا تبدو أهمية التعليم بالنسبة له .

« ٢٤ » حورانى .. المرجع السابق ص ١٣٠ ، ١٠٠ ل خ .

ويبدو أن سعد زغلول قد اتبع هذا الخط العام لفلسفة التعليم ،
وإذا كان التعليم الحكومى خاضعاً للسياسة البريطانية تنفذ
أهدافها فيه من خلال مستشار وزارة المعارف «دانلوب» وتصرف
همها فى تخريج الموظفين ، وفى إحكام السيطرة البريطانية على
مؤسساته بتدريس العلوم باللغة الانجليزية والإكثار من المدرسين
الانجليز والنظار ووكلاء المدارس وموظفى الديوان العام حتى «صار
التعليم هو الراية التى يحارب حولها دعاة الوطنية من جميع
«الصفوف» «٢٥» فقد عمل سعد على إحياء اللغة العربية فى
المدارس . وعلى التوسعة للمصريين فى وظائف الديوان العام والادارة
والتفتيش وعلى الاكثار من المدرسين المصريين وتعيين وكلاء المدارس
الثانوية منهم تمهيداً لترقيتهم الى وظائف النظارة . واقتضى هذا
البحث فى عقبات التعريب بالتوسع فى حركة الترجمة ، واغضب هذا
جميعه الانجليز أشد الغضب . كما بدت المهمة لوزير فرد يعمل فى
وزارة خاضعة للانجليز والخديو مهمة صعبة بملاحظة العقبات
السياسية والعقبات الفنية ازاء تغيير نظام استقر مدة خمس
وعشرين سنة .

ومن ناحية ثانية أنشأ مدرسة القضاء الشرعى ، كما كان محمد
عبده يعمل لإنشاء قسم قضائى متطور بالأزهر، فلما فشل أعد مشروعاً
بإنشاء مدرسة قضائية شرعية منفصلة عن الأزهر يتولى هو نظارتها
«٢٥» عباس العقاد المرجع السابق ص ٨٩ .

ولكنه توفي قبل ظهورها ، فلما عين سعيد بعث المشروع وقام بتنفيذه «٣٦» . رغم أنه لم يكن يدخل في برنامج وزارته . واغضب هذا الكثير من شيوخ الأزهر الذين وجدوا في إنشاء المدرسة اغلاقا لأهم أبواب العمل أمام خريجي الجامع الكبير ، وتحديا لهيئته علي التعليم الديني ، كما اغضب الخديو الذي كان حريصا على دعم نفوذه علي هذه المؤسسة الدينية العتيقة ، معارضا لاتجاهات الإمام وتلامذته في تعديلها جذرا من أن تمتد أيديهم اليها . فلما عرض المشروع على مجلس الوزراء برئاسة الخديو اعترض عليه ، فعارضه سعيد في حدة ظاهرة ، وضرب بيده المنضدة مخاطبا أياه بأسلوب لم يألفه من قبل ، وانطوى له الخديو بهذا على الاستياء الشديد . ونجح سعيد في إنشاء المدرسة وفي حمايتها ضد مؤامرات الخديو . قال له حسين رشدي يوما «أنت ياسعد لاتريد الا ابقاء مدرسة القضاء الشرعي» «٣٧» .

وإن الأستاذ الإمام عندما لاحظ الصدع الحاصل في المجتمع بين المؤسسات التقليدية والحديثة في الفكر والتعليم ، لم يلحظ ان علاج هذا الأمر ، مهمة سياسية خليقة بأن تلقى معارضة كل من السلطتين الشرعية والفعلية ، وتطوير التعليم الديني خليق أن يستفز الخديو ، ويدفعه للمقاومة وتمصير التعليم الحديث خليق بأن يدفع الانجليز الى مقاومته .

«٣٦» رشيد رضا .. المرجع السابق .. ص ٥٥٧ .

«٣٧» أحمد شفيق - المرجع السابق ص ١١٢ : ٢٧٣ : ١٦٤ .

وقد واجه سعد هذه المقاومة من الناحيتين ، وحاول الاستيفادة من الخلافات بين السلطتين مستندا على كرومر فيما يعارضه الخديو ، ومعتمدا على رأى العام الوطنى فيما يعارضه الانجليز ، وكان اثناء عمله يميل الى الاتصاف بالرأى العام شرجا لسياسته وادلاء بالاحاديث للصحف ، فكان أول وزير يعنى بهذا الأمر « ٣٨ » ، كما أكد الصفة التى اتفق الجميع على وجودها فيه وهى استقلال الرأى والشخصية ، وحقق فى علاقته مع الموظفين الانجليز ما أملته صحيفة اللواء ، وهو احياء سلطة الوزراء المصريين ، وذلك من خلال حوادث عدة جرت معهم ألزمهم فيها حدود « القانون » باعتبار أن سلطته كوزير عليهم مصدرها القانون ، وكان بهذا يتحدى النفوذ البريطانى .

على أن حدود الخلافات بين الخديو والانجليز كانت ضيقة ، وكان هذا يحد من إمكان المناورة الواسعة بينهما ، ويقلل من الامكانيات المتاحة لنجاح سعد واستقراره ، ولكنه بقى فى الوزارة مع ذلك أمدا محميا بالرأى العام من جهة ومستفيدا من قدرته على الانضباط وخاصة احترامه للأوضاع المقررة وما تفرضه عليه من حدود شأن رجل الدولة دائما ، وأدى هذا الى أن يعدل الحزب الوطنى سياسته ازاءه فهاجمه بشدة متهما إياه بالخضوع للمحتل الاجنبى .

وزاد هذا الاتهام فى مناسبتين ؛ أولاهما أن الوزارة فى مارس

« ٣٨ » مقال الدكتور محمد أبو طائلة منشور فى كتاب عبرات الشرق عن الزعيم سعد زغلول - ص ١٩٢

١٩٠٩ أعادت العمل بقانون المطبوعات الرجعى القديم الذى يجيز لوزير الداخلية انذار الصحف وتعطيلها مؤقتا أو نهائيا ، واعتبر ذلك ضربة موجهة ضد حرية الصحافة والحركة الوطنية والديمقراطية ، وسارت المظاهرات تعلن سخط الرأى العام على هذا الاجراء . وكان سعد وزيرا فى الوزارة فلققه ما لحقه من هجوم الحزب الوطنى . وثانيتها أن الانجليز ضغطوا على الحكومة لتقبل مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عاما بعد مدته التى تنتهى فى ١٩٦٨ ، مقابل مناصفة الأرباح بين الشركة والحكومة ، وهاج الرأى العام ضد المشروع ، وقاد الحزب الوطنى الهجوم على الحكومة ، فاضطرت لعرض الموضوع على الجمعية العمومية مفوضة إياها فى أمر الموافقة أو الرفض ، ورغم أن رأيا فى كل المسائل كان استشاريا بحتا . ووقف سعد زغلول فى الجمعية يدافع عن مد الامتياز ولكن الجمعية رفضته بالاجماع .

ولحق سعد فى هذا الموقف الكثير من النقد والتشهير ، ذكر العقاد دفاعا عنه أن أمر قانون المطبوعات كان محصورا بين الانجليز والخديو ورئيس الوزراء ، فلما علم به سعد عارضه ولم يقبله الا بعد تلطيف بعض قيوده ، وأنه كان معارضا لمشروع مد الامتياز فى مجلس الوزراء ، ولكنه قبل الدفاع عنه اذا فوضت الجمعية العمومية فى الفصل فيه ، فكان موقفه نوعا من المناورة أخرج بها المشروع من أيدي مجلس الوزراء فرفضته الجمعية «٣٩» ويتفق كلام أحمد شفيق مع هذه الرواية،

«٣٩» عباس العقاد .. المرجع السابق ص ١٢٢ . الخ .

وزاد عليها أن المعارضين للمشروع من الوزراء كانوا سعد زغلول وحسين رشدي وأحمد سعيد « ٤٠ » .

عاد سعد بعد ذلك الى التعليق على موقفه من قانون المطبوعات فقال للعقاد « إننى من وجهة المبدأ أرى أن تقييد الكتابة غير جائز ، أما الكتابة التى كانت حاصلة فعلا فى تلك الأيام فغير الجائز فى نظرى ، وفى نظر غيرى هو تركها تتدهور الى الهاوية التى كانت تندفع إليها » وعلق العقاد قائلا إن سعدا فى هذه الفترة خضع لهجوم شخصى عنيف من الشيخ عبد العزيز جاويش « الذى رأس تحرير اللواء » بعد أن خاب أمله فى أن يعين ناظرا لمدرسة القضاء الشرعى ، وذلك فى وقت كان سعد يحارب سياسة دانلوب فى التعليم ، ويناضل النفوذ البريطانى على الوزراء المصريين تحقيقا لأمله أن تكون مصر للمصريين ، وأن الشيخ جاويش كان تونسيا مشمولاً بالحماية الفرنسية يدعو للخلافة العثمانية دعوة شقى بها زعيم الحزب الوطنى محمد فريد .

على أن عبارة سعد السابقة تظهر موقفه الفكرى من مسألة الحريات ، فهو مؤمن بها مبدأ ، ولكنه يقف بها عند حدود ما يراه المصلحة بمنزعه على صرف ، وكان السياق الواقعى هو مايملى عليه مواقفه . وهنا أيضا يتفق سعد مع استاذة محمد عبده ، ذكر الشيخ مصطفى عبد الرازق ، أن الاستاذ لم يكن من أنصار حرية القول والكتابة الا بمقدار ، وأنه إلتمس سن قوانين الرقابة على المطبوعات

« ٤٠ » أحمد شفيق .. المرجع السابق ص ١٨٦ - ٢٠٥ - ٢٥٧ .

خشية من انتشار الكتب «المشيعة للخرافات بين العامة» و «انتشار اللهجات السخيفة والموضوعات المؤذية للأخلاق وأنه كان يميل للاستعانة بالقوانين النظامية على ضبط الأخلاق» «٤١» . وقد علق سعد على موقفه هذا في الجمعية التشريعية قائلا : «كنت معارضا أولا فيه وفي اصداره «قانون المطبوعات» ثم اشتركت مع ذلك في اصداره ثم ندمت على هذا الاشتراك ، ولكن وقتما اشتركت في اصداره كنت مقتنعا بأنى لاحظت ظروفًا يجب على ملاحظتها ، وشاهدت بعيني تطبيق هذا القانون ، واشتركت أيضا في تطبيقه...» وقال «كنت قاضيا وكنت وزيرا والآن أنا عضو بينكم ، وأحس من نفسي أن شعوري كان يختلف باختلاف مركزي . كان لى فى كل مركز شعور خاص .. هذا تأثير الوسط» «٤٢» . ويبدو من هذه الأقوال أنه مع نقده لموقفه السابق علنا ، قد تطور فكره من مسألة الحريات الى مدى أبعد مما كان وهو وزير بعد أن لاحظ بنفسه طريقة التطبيق لقانون ظنة وقتها ، مفيدا ، وأدرك فى ذكاء كيف تعمل آلة الحكم وتعديل فى معتقداتهم الشخصية ، وكيف يكون «تأثير الوسط» ولهذا جاءت معارضته فى الجمعية التشريعية لفرض رقابة الجهاز الادارى على الجمعيات التعاونية قوية ومؤثرة ، وأدلى بهذه الخبرة السياسية العملية من وجوب عدم الاعتبار بحسن نية رجل الادارة وما قد ينطوى عليه من فضل ، فالمهم هو حدود سلطته ،

«٤١» محمد عبده «الشيخ مصطفى عبد الرازق» ص ١١٧ .

«٤٢» الجمعية التشريعية - المرجع السابق ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

وطابع الوظيفة وأسلوب العمل . ودفعه هذا الى أن يصرف جهدا كبيرا في رسم الاطر النظامية وتحديد الاختصاصات والوظائف بما يتيح من الناحية العملية أكثر الأوضاع حرية ، كان يقول «نحن نحب الحرية ولكننا نحب أن تستعمل استعمالا مفيدا ، إن الدفاع عن الحرية ، نعمة لذيذة جدا يحسن وقعها في الأسماع .. ولكن هذا لا ينافي أن العبث لايجوز الاشتغال به أو الالتفاف اليه ..» (٤٣) ثم يبلور مفهومه عن الحرية بقوله «كل تقييد للحرية يجب أن يكون له مبرر والا كان ظلما ..» (٤٤) . وكانت الحرية عنده تنظيم للعلاقات وتحديد للمؤسسات وتوزيع للسلطات وكل ذلك يحتاج الى القانون الذي تضعه الهيئات النيابية ، وفي هذا يقدم مفهومها مكملا «نحن لا قوة لنا الا بالحق وباحترام القانون» (٤٥) . تقدمت الإشارة الى أن تباين سلطتي الخديو والانجليز والخلاف بينهما ، ساهم في التمييز بين مطلبى الثورة «الدستور والجلالة» وذلك في ظروف كانت فيها الحركة الوطنية الديمقراطية لا تزال في مهدها ، وقد نمت الحركة نمووا اظهرته حادثة دنشواي ، وما تلاها من تجمع لعناصر المقاومة ، وشاعت السياسة البريطانية أن تتدارك هذا الأمر في أوله ، ورأى كرومر أن يكون التدارك بتجربة الاستعانة ببعض العناصر المعروفة بوطنيتها ، مثل سعد زغلول ، ولكن ما لبثت السياسة البريطانية أن ذهبت الى اتجاه مخالف لرأى عميدها في مصر فاستبعد كرومر الذي جاء مكانه الدون جورست يحمل «سياسة الوفاق بين

«٤٣» الجمعية التشريعية - المرجع السابق ص ١٠٢

«٤٤» الجمعية التشريعية المرجع السابق ص ٢٧

«٤٥» الجمعية التشريعية - المرجع السابق ص ٥٢ .

الخديو والاحتلال» ، وبدأ تنفيذها بإطلاق يد الخديو في أعمال الحكومة، فاستقالت وزارة مصطفى فهمى المبغضة للخديو فى ١٩٠٩ وحلت محلها وزارة يرأسها بطرس غالى عين فيها من أنصار الخديو محمد سعيد وأحمد حشمت وحسين رشدى ، وتخلّى الخديو عن مساندته للحزب الوطنى ، وتخلّى الانجليز عن مساندتهم لمثل سعد زغلول .

وصف العقاد هذه السياسة بقوله : «إنها تعنى تشتيت قوى الأمة وتوحيد قوى الحكومة» والحق أن توحيد قوى الحكومة لم يؤد الى تشتيت قوى الأمة بل الى تقاربها ، فاتجه الحزب الوطنى الى سياسة مناوئة للخديو الذى اتفق مع الانجليز ، واتجهت العناصر المناوئة للخديو فى الأساس الى معارضة الانجليز بعد أن انكشف ارتكاز الاستبداد المحلى على الاحتلال البريطانى ، وكان من هؤلاء سعد زغلول ، وبرغم بقاء الخلاف بينه وبين الحزب الوطنى فقد كان مسار الحوادث الى التقريب بينهما ، وقد ذكر أحمد شفيق أنه عند تشكيل وزارة بطرس غالى قال جورست للخديو عن سعد ، «إنه مستاء جدا منه بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبر وكلامه قاس مثل الحجر ، لكن اذا خرج مع الخارجين فربما يحصل منه مايسوءنا - يعنى أنه خائف من لسانه وأعماله - فاذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم تعمل طريقة لآخراجه «فرد الخديو» أن بطرس باشا قال لى اذا طلب الانجليز ابقاء سعد فاتركه لى وأنا أعرف ما أفعله لخروجه» «٤٦» وبهذا أصبح خروج سعد من الوزارة نتيجة طبيعية لسياسة الوفاق . وقد نقل من وزارة المعارف الى الحقانية ، فلما توفى جورست وحل محله كتشنر،

«٤٦» أحمد شفيق - المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

ساعت العلاقات بينهما ، وفى أول أبريل ١٩١٢ ، شرع فى محاكمة محمد فريد زعيم الحزب الوطنى دون استشارة سعد فقدم استقالته وانتهى عهده بالوزارة .

فى ١٩١٣ انشئت الجمعية التشريعية كهيئة استشارية شبه برلمانية، تتكون من ١٧ عضوا معينا ونحو ٦٦ عضوا منتخبا بانتخابات على درجتين ولها رئيس معين ووكيلان أحدهما معين والآخر منتخب ، وكان للقاهرة أربع دوائر انتخابية ، رشح سعد نفسه فى دائرتين منها «بولاق والسيدة زينب» فنجح فيهما معا واختار إحداهما ، ثم أصبح هو الوكيل المنتخب وعدلى يكن الوكيل المعين .

وإذا كان سعد - كما يقول الدكتور أبو طائلة - أول وزير يتجه الى رأى العام بالأحاديث والتصريحات ، فقد كان فى المعركة الانتخابية - كما يذكر أحمد شفيق - صاحب «أول بيان انتخابى فى تاريخ النيابة المصرية» . يذكر هارولد لاسكى «أن اجراء بسيطا يقرر ضمانه للمتهم فى الدفاع عن نفسه لهو أدخل فى معنى الحرية من كل العبارات العامة الرصينة التى وصف بها روسو الحرية» وبذات المنطق ينبغى ملاحظة أهمية هذا الاجراء البسيط الذى اتخذه سعد ، وكان يمكن بمراعاة شخصيته البارزة ، ومواقفه السابقة ، ومعارضته للحكومة بعد خروجه منها ، أن يخوض الانتخابات بغير برنامج يقدمه ، فى ظروف لم توجد بها تقاليد تحتم عليه ذلك ، فكان اصداره بيانه فى ذاته حدثا يكشف عن موضوعية وفكر مستنير وإيمان عملى بالديمقراطية وجاء بيانه يتضمن خمس فقرات ، اثنتان منها تتعلقان بنشاطه التقليدى فى إصلاح قوانين المحاكم والتعليم وواحدة تتعلق بحرية الصحافة

وضماناتها ، كما مس الأوضاع الطبقيّة مسا خفيّفا بالنسبة لتوسيع نطاق التعليم « ليتيسر لابناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الاغنياء » وبالنسبة لاحتياجات المزارعين بتسهيل الري والنقل ودراسة اسعار القطن ، كما يلاحظ علي البيان تواضعه وحذره في ازجاء الوعود ، وحرصه على الا يعد بتحقيق ما لا يستطيع ، فانحصرت وعوده في دراسة المشاكل السابقة ومحاولة اقناع الآخرين واستمالة الحكومة وأن يكون ذلك « ضمن الحدود القانونية » ومع صيانة النظام العام من ضرر شطط الصحافة .. الخ .. ولأول مرة في المعركة - كما يذكر العقاد - تسمع الخطب الانتخابية وتجري الانتخابات بغير مساومات ولا شفاعات ولا توسل بجاه الحاكم أو بالعصبية . وأيدت سعدا في المعركة الأحزاب الثلاثة الموجودة . كما اكتسب فيها ثقة الناخبين من الأهالي وافراد الشعب ، اذ رفض معظم الفقراء منهم اغراء الحكومة لهم بالمال ليتخلوا عنه ، وكان كيتشنر يبذل جهوده في العمل على اسقاطه ، وبعد نجاحه كثرت رسائل الجماهير الى الصحف ، تحبذ ترشيحه لوكالة الجمعية ، أو تنصحه بالرفض حرصا على ألا يقيد المركز حريته في العمل « ٤٧ » . وهذا يدل على ما تعلقت به من آمال الجماهير في معارضة السلطتين الشرعية والفعلية المندمجتين وأرسل محمد فريد الى رجال حزبه من منفاه يطلب اليهم أن يجتهدوا في ادخال سعد لجنة الحزب الادارية ، وانتخابه وكيلا للحزب ، وكتب في مذكراته أن الاخبار تنبىء عن السعى لتشكيل حزب معارضة في الجمعية التشريعية يكون تحت رئاسة سعد زغلول « ٤٨ » .

« ٤٧ » أحمد شفيق - المرجع السابق ص ٣٠٤ .
« ٤٨ » كفاح شعب مصر - محمد صبيح ص ٣٩٩ .

وبدأت بهذا تحوط سعدة سمات الزعامة القومية ، تؤيده الجماهير وتعلق آمالها به وتلتقى عنده تيارات سياسية مختلفة : وبدأ هو قادرا على ضم الصفوف اليه وربط الجماهير به .

انعقدت الجمعية التشريعية خمسة أشهر حتى عاجلتها الحرب العالمية الأولى فأوقفت ، وكانت الجمعية واهنة السلطة ضيقة الاختصاص ، لكن سعدة استطاع أن يلتقط بعض المسائل ، وأن يثير من خلالها ، مع مراعاته الحدود القانونية لعمله ولوظيفة الجمعية ، جملة من المبادئ السياسية التي تتخطى حدود الوضع السياسى القائم برمته ، وسلك فى هذا سبيل المحامى المترافع ، المعتمد على القوانين والتشريعات القائمة المهتم بالجزئيات والتفاصيل . وكان يعلم أن ليس شئ مما يطالب به يمكن أن تقبله الحكومة ، وأنه يتخذ الجمعية منبرا لمخاطبة الرأى العام ، فكانت احاديثه تتجه إلى الجماهير فى الاساس ، وبهذا تجاوز دوره فى كل مراحلها السابقة ، دور المصلح المتحرر ، إلى دور المناضل السياسى ، المتجه إلى الجماهير . وكانت هذه نقطة التحول الأساسية فى حياته وفى صلته بالجماهير .

ولكنه حتى فى هذا الموقف ، لم يتجرد من طابع «رجل الدولة» الشغوف بوضع الانظمة وبناء المؤسسات ، المهتم بالجانب التنظيمى العملى ، لا جانب الدعوة السياسية العامة ، كما كان يتبع ذات أسلوبه السابق ، فى الدعوة إلى «القانون» والنظام ، مع تحويل هذين المفهومين لصالحه ، ومع تجريد معارضيه من القدرة على الاحتماء بالقانون ، أى

العمل على كسب الشرعية لصالحه وحرمان خصومه منها ، ويمكن تلخيص مواقفه فى الجمعية بأنه طالب بأشياء وأعلن عن مبادئ من شأنها تغيير النظام القائم بغير أن يصرح بذلك ، وفعل هذا باسم «الحق والقانون» ، كما يمكن ملاحظة أن مواقفه كانت تتسم بالانضباط والخضوع فى العمل للتقاليد المرعية ، وللضوابط الموضوعية ، والمناورة بغير تعسف ولا لجاج ، وبهذا استطاع أن يورط خصومه فى الجنوح إلى الفوضى والضوضاء وأعمال الاستفزاز والمقاطعة ، والظهور بمظهر التعنت بغير أن يلحقه هو شىء من ذلك ، وبغير أن يشتت جهده فيما لا يفيد .

● كانت الحكومة ترى أن يكون الوكيل المعين هو من يرأس الجمعية إذا غاب رئيسها ، ابعادا لسعد عن رئاستها فى هذه الحالة ، ولم يكن فى قانون الجمعية ما يقطع فى هذا الشأن . والتقط سعد هذه النقطة مدافعا عن أولوية الوكيل المنتخب وعن «حقوق الأمة وحقوق الجمعية» ، ودافع عن «حق الأمة» ضد «قوة الحكومة» بذات الطريقة التى تحدث بها الليبراليون فى فرنسا عن «الحق» حق الشعب والمجالس النيابية ، «والقوة» قوة السلطة التنفيذية ، واستفز لدى أعضاء الجمعية نوازع الشعور الاستقلالى بصفتهم وكلاء عن الأمة ، «إنى فى هذا الموقف أدافع عن شرفى وشرفكم ، إذا قبلتم نظريتى كانت اصلح لى ولكم وللصالح العام» ، «رأى نافع لكم نافع للحرية مؤيد لسلطتكم» ، «نحن نبكى وندافع مادام حقنا يعتدى عليه ، ويجب علينا أن ندافع عنه

مهما كان الآخذ له ، ولو سكتنا عن الدفاع عن حقنا لكننا مجرمين» .
وهو في دفاعه عن الحق يحتّم بالقانون «إننا قوم مسالمون وطلاب حق
وبحث مصلحة لا أننا مشاغبون كما أرجف بنا المرجفون» ، ويحاول أن
يجرد الحكومة من حماية القانون «لا يخدعنكم هذا «موقف الوزراء» فهم
سياسيون الآن لا قانونيون» ، «القانون يعطى الأمة حقا لا لأن تستعمله
بل لأن يكون زينة ... أنا لا أَرْضَى أن الاستخفاف بالأمة يبلغ إلى هذا
الحد» . ثم ينبّه الجمعية إلى أن لها أن تعزل رئيسها ووكيلها المعين
بصفتها عضوين فيها . فلما هاجت الحكومة وانصارها ضد هجومه
وتقريره ، وكتلت أغلبية من الاعضاء تنصرها عليه ، انسحب وانصاره
من الاجتماع (وكانوا ٢٨ عضوا) ليبطل اجتماع الجمعية بغياب أكثر
من ثلث أعضائها ، وبرر ذلك «انسحابنا كان لأننا أبينا أن يخالف
القانون ضدنا» .

● وعرضت ميزانية الأوقاف على الجمعية ، فطعن ببطلان تكوين
وزارة الأوقاف لأن الخديو كونها بغير استشارة الجمعية . واستغل
الفرصة ليتكلم عن حدود سلطات الخديو ، قيل له أن الخديو صاحب
السلطة فأكد أن الجمعية - رغم ضعفها - شريكته في التشريع وأن
الخديو لا يملك صفته كحاكم إلا باشتراك القوى التشريعية معه ، قيل
أن اختصاص الجمعية منحة ، فرفض قائلاً أنه «ضمانه لحسن نظام
واتقان العمل ومنع العبث بالمصالح» . وأنه إذا كان اختصاص الجمعية
ضعيفا فهو أحق بأن يسان لا أن يعبث به ، قيل له أن تكوين الوزارات

فى أوروبا يملكه رئيس الدولة وحده ، فرد قائلا «عجبا لكم ! تستدلون بنظام ليس عندنا منه إلا شىء قليل ! أعطونا النظام بأكمله واستدلوا كما شئتم (هناك) لو أن الرئيس أصدر أمرا مخالفا لنظامهم لأسقطوه من عرشه» . وقيل له أن الخديو صاحب السلطة على الاوقاف بالذات ، فقال أنه يستمد سلطته عليها من القاضى الذى يعينه ناظرا . فقيل أن الخديو يملك عزل القاضى فلا يتصور أن يستمد منه سلطته ، فقال «يمكنكم أن تعزلوه بالقوة أما نحن الآن فإننا نتكلم بالقانون» . وكان لحديثه وقع عنيف على الحكومة فاتهمته بالاضرار بالبلاد والشعب ، وتبرأ بعض الاعضاء من حديثه فقال أن المطالبة بالعدل واحترام الحقوق لا يضر بالدولة ، وأنه إن تكلم عن الخديو بحرية ، فهو مسئول عن كلامه . وكانت فى عباراته نبرة من التحدى لم تقع بهذه القوة من قبل فى سمع الخديو «أمير البلاد وولى النعم» .

● وفى مناقشة مشروع قانون الجمعيات التعاونية انتهز الفرصة للحديث عن سلطات الحكومة وحدودها وسلطة المحاكم وما تكفله من ضمانات ، وعن حرية تكوين الشركات والجمعيات ، وكان حديثه تطبيقا مباشرا لمبدأين هما حرية تكوين الجمعيات ، ومبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع الاختصاصات بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وما يكفله ذلك من ضمانات للحرية . وهذا هو المبدأ الليبرالى العتيد فى تنظيم الدولة ، ومما يستحق الالتفات ، أنه عارض أن يكون للحكومة سلطة حل الجمعية التعاونية ، وطالب بأن يترك ذلك

للمحاكم ، ووصف اقتراح الحكومة بأنه سلب للسلطة القضائية ، ولكنه في الوقت نفسه تشدد أكثر من الحكومة في الحرص على منع الجمعيات التعاونية من الاشتغال بالسياسة ، إذ كان اقتراح الحكومة يتعلق بمنع الجمعيات من الاشتغال بالسياسة «اشتغالا يضر بالأمن العام» فطالب أن تمنع من الاشتغال بها أصلا «سواء كانت سياسة مباحة أو ممنوعة» وكان هذا منه نظر حصيف باعتبار أن الجمعيات التعاونية مؤسسات اقتصادية ، وأن العمل السياسي وظيفه الحزب ، وباعتبار أن الضمانة الأساسية للجمعيات لا في أن تعمل بالسياسة ، ولكن في ألا تستبد الحكومة بتكوينها وحلها والا فقدت الجمعيات استقلالها وسيطرت عليها حكومة يسيطر عليها الاحتلال وحكم الخديو الاستبدادي ، كما أن جواز اشتغالها بالسياسة «المباحة» يعنى أن تتخذها الحكومة ركيزة لها في العمل السياسي في الريف ، وباعتبار إن كان ما يسيطر على تفكير سعد هو فكرة توزيع السلطات والاجتزاء من السلطة التنفيذية «القوة» لصالح «الحق» . وهنا تبدو منه عقلية عملية تنظيمية لا ترى الأمور إلا من خلال سياقها الواقعي . والحرية لديه تنظيم للعلاقات وقرار للضمانات الفعلية وتوزيع للاختصاصات والسلطات .

❶ وقد اقترحت الحكومة توسيع سلطة مجالس المديرية . فعارضها سعد كاشفا عما في ذلك من التضليل بالديمقراطية ، لأن المجالس غير قادرة على الوقوف موقف المعارضة من رؤسائها المعينين ومن الحكومة . وجاء هذا القول منه دالا على ابتعاده بالنسبة

لديمقراطية عن أسلوب حزب الأمة القديم الذى كان يرى التدرج فى البناء الديمقراطى ، والبدء بمجالس المديريات وتوسعة اختصاصاتها تدريجيا ، كما جاء قوله يحمل ذات الابتعاد عن منهج الاصلاح الديمقراطى التدرجى الذى نادى به الشيخ محمد عبده .

يذكر الدكتور أبو طائلة أن سعدا جعل الجمعية على ضيق اختصاصها مقاما كمقام البرلمانات الكبرى ، «وما بلغ ذلك إلا بارتكازه على رأى عام خارج الجمعية كان يردد صوته ويؤيده أصدق التأييد»^{٤٩} . وذكر أحمد بهاء الدين أن انتصار سعد كان ساحقا خارج الجمعية ، وتعلقت به قلوب الناس ، وأنه لما اشتبك معه أحد الاعضاء امتلأت جدران الجمعية الخارجية فى اليوم التالى بالمنشورات السرية^{٥٠} . وبهذا أصبح مع سعد الجمهور ، وأصبح ضده الخديو والانجليز ، إذ غاظهم بقسوة حملاته وإذ توقعوا الشر مما بدا فى الافق من ظهور زعامة وطنية جديدة تتجمع حولها الجماهير . وفكر كيتشنر قبل الحرب فى حل الجمعية أو إلغاء نظامها كله^{٥١} .

قامت الحرب العالمية الأولى ، وأعلن الانجليز الحماية على مصر وعزلوا الخديو عباس وأحلوا محله السلطان حسين ثم السلطان فؤاد . وتشنت العمل الوطنى تحت ضغط قيود الحرب ، وامسك الانجليز سلطة

«٤٩» عبرات الشرق ص ١٩٢ .

«٥٠» أيام لها تاريخ ص ١١٤ - ص ١٧٤ .

«٥١» العقاد - المرجع السابق - ص ٢٣٩ .

الحكم المستبد كله فى أيديهم ، وعانت العناصر السياسية من النفي والتشريد والاعتقال ، وعانت جماهير الشعب من القمع والارهاب ، وانطلقت قوات الاحتلال فى المدن والريف تستولى على المحاصيل والدواب والأموال ، وتقتنص الشباب ترسلهم إلى جبهة القتال . وانكشف عمل الانجليز عن أسلوب فى الحكم هو الاشد قسوة وظلما ، وانكشف كذب دعاية الاحتلال عن استفارة الادارة البريطانية ، أمام اكثر العناصر تخلفا . ويمكن أن يتصور أثر هذا الوضع على الجماهير بعد أن تما وعيها السياسى وازدادت تماسكا ، كما يمكن أن يتصور أثر ذلك فى تفكير سعد زغلول الذى عرف بكراهته الاستبداد والحكم المطلق منذ ثورة عرابى وتلمذته على الاستاذ الامام . وإذا كانت سياسة الوفاق قد دقت اسفين الصراع المكشوف بين سعد والانجليز ، فلا شك أن اعلان الحماية واجراءات السلطة البريطانية خلال الحرب قد أبلغ هذا الصراع إلى قمته . وإذا كانت سياسة الوفاق قد قاربت بين هدفى الثورة وبين القوى الوطنية الديمقراطية ، فقد أدت الحماية إلى التحامهما معا .

ومن جهة أخرى ، فإن سعدا رغم زيادة اتصاله بالرأى العام منذ خروجه من الوزارة ودخوله الجمعية التشريعية ، فقد كان غير مدرك لكل الطاقات الكامنة لدى الجماهير . لذلك لم يكن جازما بمجىء الثورة ، ولكنه بملكة التصور العملى ، كان يدرك جازما أنه لابد لمجيئها من قارعة تشعل نيران الغضب ، وكان يرى أن الثورة عمل شاق فى بلد

أعزل موهن بالاعباء مشحون بالجند والسلاح والارصاد وأن مايفجرها
«هو شعور الناس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بأرائهم»^{٥٢} .
ولا شك أن الاستبداد البريطاني خلال الحرب قد ابلغ القلوب الحناجر ،
وإن كان هذا منبئاً بما يمكن أن يحدث بعدها .

ومن جهة ثالثة ، كان للمبادئ التي اعلنها الرئيس الأمريكى ولسن
قرب انتهاء الحرب عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، صدى عميقا
لدى الحركة الوطنية المصرية برمتها ، ولدى سعد أيضا ، وانطلقت
محركات الامل فى تحقيق الاستقلال التام . واتفقت هذه المبادئ لدى
سعد مع جملة من أفكاره التقليدية والمتحررة ، وصفها فى أول خطبة
وطنية له بعد الحرب فى اجتماع انعقد بمنزل حمد الباسل ، بأنها تتفق
مع الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة والاخلاق وربط بينها وبين مبادئ
الديمقراطية ، وأدرك مع غيره أن انتهاء الحرب ينبئ بظهور تناقض
بين الدول الكبرى يمكن أن تستفيد منه الحركة الوطنية فى صراعها
ضد الحماية البريطانية . وترى مع غيره انتهاء الحرب .

على أنه من الناحية المقابلة ، خرجت بريطانيا من الحرب منتصرة
مزهوة ، وبدت بالنصر قوية مهيمنة تعمل فى الميدان الدولى لتثبيت
«سلام بريطانى» يسود العالم وتسود به العالم .
بهذا بدأت الخطوات الأولى حذرة متربصة ، تتحسس الطريق ،

٥٢» العقاد - المرجع السابق - ص ١١٩ .

ظهر هذا في حديث سعد الشهير مع المعتمد البريطاني ونجت في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ غداة إعلان انتهاء الحرب ، اذ طلب مع عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي التصريح لهم بالسفر إلى بريطانيا للمباحثة في شأن استقلال مصر ، وذلك باسم المبادئ الحرة التي تنادي بها الامة البريطانية العظيمة ، وقال سعد له « لا نلتجىء هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية . »^{٥٢}، وتضمن هذا اشارة حذرة إلى امكان الاتصال بالدول الاخرى والخروج بالمسألة المصرية عن نطاق العلاقات الثنائية مع بريطانيا ، في وقت تعمل فيه هذه الدول على اقتسام غنائم الحرب ، وتتوقع فيه انجلترا أن تثور أمامها المشاكل في مؤتمر السلام . وأصر سعد على طلبه باسم التمسك بمبادئ الحرية الشخصية التي تمنع مصادرة حقه في التنقل، ولم يكن هو من السذاجة بحيث يؤمن بما يقوله للمعتمد البريطاني ، وما لبث أن أفصح عن قصده في خطبه اللاحقة وهو أن القصد من السفر عرض الموضوع على الرأي العام البريطاني ، إذ كان يأمل في ضغط حزب العمال على الحكومة هناك تأييدا لمطالب مصر ، كما كان المعروف أن القصد من السفر اثارة الموضوع في مؤتمر السلام واحراج بريطانيا والضغط عليها .

وما لبث الموقف أن تصاعد ، ويظهر من تتبع الاحداث أن سعدا ، كان يدفع الموقف إلى التآزم والتوتر متخذاً خطة الهجوم ، وكثرت خطبه واتسمت بالحدة المتزايدة يعلن فيها أن الحماية «أمر باطل بطلانا أصليا

«٥٢» العقاد - المرجع السابق - ص ١١٩ .

أمام القانون الدولي» ، وشدد حملته على الانجليز ، وكان واعيا بما يفعل ، فقد روى أنه قال : «أما أن يدعونا نساfer أو يقبضوا علينا ، والا فهم يتركوتنا نموت فى مواضعنا»^{٥٤} . وكان ما شاء ، إذ اعتقل هو وبعض أصحابه ونفوا فى ٨ مارس ١٩١٩ ، وكان هذا شرارة الثورة التى انفجر بها لهيب الشعب فى ٩ مارس .

ليس من مهمة هذا البحث تتبع أحداث الثورة ، ولكنه محدود النطاق فى بيان الفكر السياسى لسعد زغلول ، ويصعب اجلاء هذا الفكر فى ظروف يندمج فيها الفرد كلية فى التيار الجارف لحركة الشعب الناصر . يصف تروتسكى العلاقة بين الفرد والثورة فى قوله «إن الناس ينفعلون انفعالا مختلفا اذا دغدغوا ، ولكنهم ينفعلون انفعالا متشابهة إذا تعرضوا لحديدة محماة ، وكما تحول المطرقة البخارية المكعب والكرة على حد سواء إلى صحيفة معدنية ، هكذا تتسحق المقاومات وتضيع حدود الشخصية الفردية تحت ضربات الاحداث العظمى ذات القوة التى لا ترحم» .

والحديث عن المطالب الوطنية والديمقراطية للثورة ، أمر لا يمكن نسبته لسعد وحده ، إنما ينظر إلى مقالاته فى هذا الشأن كعنوان للثورة ومطالبها . وصلابته هى انعكاس لمدى صلابة الحركة الشعبية ، وما يعلنه من تنازلات ثانوية أو مرحلية ، إنما يستجيب به إلى الامكانيات الموضوعية الداخلية والخارجية وحدودها ، بمعنى أنها

«٥٤» العقاد - المرجع السابق - ص ٢٢٢ .

أحداث وليست مجرد فكر سياسى . ويكفى القول أن سعدا كان خلال الثورة معبرا عن مطالب الجماهير وأهدافها وإلا ما أصبح زعيما لها . وأنه لم يفرض زعامته على الثورة وعلى الشعب، ولم يكن فى مقدوره أن يفعل ، ولكنه كان بناء سياسيا وشخصيا صالحا لأن يقف على رأس الجماهير فى حركتها ، ولأن تختار هى العمل تحت زعامته ، وأنه مع الأحداث كان مؤهلا لأن يفتح على الحركة الشعبية ويستوعبها ، وأن يفتح على التيارات الوطنية والديمقراطية المختلفة ، وأن يجعل الكتلة الكبيرة منها ترضى به وتلتقى عنده وأن يسلك سبيلا يراعى به جوانب الاتفاق فى الحركة الوطنية ، ويبلورها ويعبر عنها ، وألا يتراخى تراخيا تسبقه به الجماهير أو احدي كتلتها الواسعة ، وألا يقفز بعيدا بما يقطع أواصر ارتباطه بها . وكانت الأحداث مع تكوينه السابق هما ما أهلاه للزعامة ، وكان قبول الجماهير له - بالضرورة- اختيارا حرا لم يفرض عليها بضغط ولا بنقوذ مادي .

أما من جهة مسار الثورة وحركة الجماهير ، فهذا يتعلق بتقدير الامكانيات الموضوعية المتاحة وقتها ، وهو أدخل فى التاريخ منه فى الفكر السياسى لزعيم . وبكلمة عامة فإن ثورة ١٩١٩ رفعت شعارات عن الاستقلال التام والديمقراطية ، كانت تتخطى الكثير من الشعارات الوطنية التي رفعتها حركات أخرى فى بلاد أخرى وقتها ، وكانت أكثر طموحا وأوضح أهدافا . كما كان كفاح مصر كفاحا رائدا افتتحت به حركات شعوب الشرق بعد الحرب الأولى ، وكانت تجربتها تجربة ذات

اشعاع والهام . فإذا كانت لم تحقق أهدافها كلها في هذا الوقت ، فيكفى القول أن الاستعمار كان مستبدا بخمسة أسداس الكرة الأرضية وقتها ، وأن لم يكتب الانتصار الحاسم لحركة وطنية أخرى خلال ذات الفترة . وأن مصر حققت بثورتها هذه - التي مضى عليها خمسون عاما الآن - الكثير من التقدم سواء في علاقتها بالاستعمار أو في بناء أسس الحياة الديمقراطية في الداخل ، أو في التطور الاقتصادي . وعلى قدر ما أنجزت الثورة يمكن أن يقدر دور زعيمها في الظروف الموضوعية . وضمن السياق التاريخي العام لمصر والعالم .

وثمة نقاط أربع تتعلق بدور سعد زغلول في هذه الفترة :

أولا : يظهر موقفه الشخصي ، عندما أعرض مؤتمر السلام والرئيس ولسن عن مناصرة مصر واعترفوا بالحماية عليها . وأدى هذا إلى جنوح معظم رجال الوفد وقتها ممن يمثلون كبار ملاك الأرض إلى مهادنة الانجليز ، والتمهيد لتسوية الخلاف معهم ، على أن سعدا قفرت عيناه من الخارج إلى الثورة الملهبة في مصر . ولم ييأس من فشل مساعيه الدولية ، ولكنه ارتد إلى مصادر القوة الذاتية للحركة الوطنية ، وهي حركة الشعب . وبقي متشددا في موقفه ، يدير المعركة في مصر من باريس ضد الانجليز ، وضد من تخلوا عن الثورة من زملائه ، وصاروا من أعدائها . وقد شهد جورج لويد المنسوب السامي البريطاني بمصر فيما بعد في كتابه «مصر بعد كرومر» بأن إعراض الجماعة الدولية عن مناصرة مصر لم ينجح إلا في اقناع سعد بأن المعركة

تجرى فى الأرض المصرية لا فى غيرها . واستغل فرصة وجوده بالخارج ووجود جماعة المنشقين معه بعيدا عن مصر ، فى أن يحكم اتصاله بالوفد فى مصر عن طريق عبد الرحمن فهمى ومصطفى النحاس وغيرهما من الشباب ، وأن يعزل هؤلاء المنشقين عن الحزب العامل فى البلاد ويكشف مناوراتهم . ويجنب الحركة الشعبية أثر تهادنهم ، ويقطع صلاتهم بالحزب ، حتى إذا خرجوا بعد ذلك خرجوا أفرادا لم يمس خروجهم كيان الحزب ولا يمس وحدة الحركة الشعبية .

كما يلاحظ من خطبه بعد ذلك ، أنه كان ينظر للمسألة الوطنية فى ارتباطها بالديمقراطية ، وكانت شروط التفاوض التى يتقدم بها دائما تتضمن اعلان الاستقلال التام عن الانجليز ، والغاء الاحكام العرفية فى الداخل ، وعرض نتيجة المفاوضات على الشعب قبل اقرارها . فسر الاستقلال مرة بقوله أنه يعنى «خروج الانجليز من البلاد وحكمها بأهلها دون غيرهم»^{٥٥} ، وهذا شعار «مصر للمصريين» العتيد ، وبهذا كان الاستقلال والديمقراطية ، كل منهما هدف للآخر ووسيلة .

ثانيا : سبقت الإشارة إلى حديث سعد عن التناقض بين «القوة» و«الحق» ، قوة الحكومة وحق الشعب . وقد ردد ذات الكلمة فى ثورة ١٩١٩ فى بيان أرسله لمصر من الخارج ، فقال فى «قوتهم» ارغامنا على النظام الذى يريدون ، وأن تعترف به الدول الاخرى ، ولكن «حقنا لا

«٥٥» مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة . ص ٨٧ .

يُضِيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف» . ويظهر بهذا تصور سعد عن «الحق الاعزل» ، «القوة الظالمة» ، ويصور هذا طابع الكفاح «السلمى المشروع» والتحدى الذى تقابله الحركة الشعبية غير المسلحة أمام استبداد يمسك السلاح . وكانت مصر تُعج بالمظاهرات من أقصاها إلى أقصاها والايستعمار والحكومات الرجعية تفرغ الرصاص فى صدور المناضلين ، على أن الثورة بقيت رغم ذلك واستمر اندفاع الجماهير فى المطالبة بحقها ، فصارت صيغة الصراع بين الحق والقوة صيغة نضالية مفعمة بالثقة فى ظهور الحق ، وشاعت عن سعد عبارة أصبحت من شعارات الوفد التى يكثر ترديدها «الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة» ، ولم يقصد سعد الواقعى بأولوية الحق هذه ، أن للحق قيمة تفترض انتصاره فى ذاته دون سعى ، ولم يدع إلى التواكل انتظارا لنصر يأتى وحده . ولكنه كان يفرغ فيه معنى عمليا واضحا فى حدود ما يراه من امكانيات متاحة ، وفى حدود الكفاح السلمى المشروع . ذكر فى رسالته السابقة أن ما يعنيه من أن الحق لن يضيع «أن تبقى مطالبين به ساعين إليه» : وأن نجهتهد فى تلمس ما يكون موجودا وما يظهر مستقبلا من ثغرات فى جبهة الخصم ، كالصراعات بين الدول ، وصراعات الشعوب ضد حكوماتها ، وأن نعمل على أن تبقى جبهة الثورة متشددة مستمسكة ليعلم الجميع «أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول إلى استقلالها التام» . بهذا يؤكد حرصه على الاستفادة من ضعف جبهة الاعداء ، وعلى ضم الصفوف حتى لا يتيح للأعداء

الاستفادة من الخلافات فى صفوف الثورة ، ومن هنا كان تركيزه على الاتحاد .

ومن ناحية أخرى ، بدت القيمة النضالية لمفهوم « الحق » و « القوة » فى ظروف الكفاح السلمى المشروع . فى العمل الدائب على تجريد الحكومة والاستعمار من أية شرعية تستر وجودهما ، وتعريتهما من أى تبرير معنوى يمكن به للجماهير أن تسيغ هذا الوجود ، والحفاظ على الوعى متيقظا وعلى الروح الوطنية والديمقراطية نقية غير مستعمرة ولا مستعبدة ، وعندما ينجح فى تجريد الحاكم من كل قيمة معنوية ، تصبح قوته قوة عارية صماء ، ويظهر بمظهر العدوان السافر وتبدو سلطته جرما بحتا ، وكان قمة ما وصل إليه هذا الامر أثناء الثورة ، هو ارتفاع شعار المقاومة السلبية وعدم التعاون مع سلطة الاحتلال . فبقيت مصر فترات لا يجرق أحد أن يتولى حكومتها ، وانتشرت المقاومة السلبية انتشارا وجدت به سلطة الاحتلال نفسها حكومة بغير محكومين . وكان مؤدى هذا الأسلوب ، أنه إذا كان الحق يحتاج إلى القوة التى تنصره ، فإن القوة تحتاج إلى الحق الذى يبررها أو إلى مجرد مظهره . وإذا لم يمكن للتحرك الشعبى الاعزل أن يطيح بالسلطة البريطانية المسلحة الحاكمة ، فهو قادر على هجرها سلميا بأن ينسحب البلد كله من تحتها . وبهذا بلغ الكفاح السلمى قمته النضالية والثورية وقتها .

تجسد هذا الأسلوب فى شعارات تنادى كل مصرى ألا يتعامل مع أى انجليزى ، فلا يشترك مصرى فى الوزارة ولا يتلقى الموظف أمرا من

رئيس انجليزى ، ولا يتعامل المصرى مع بنك ، أو شركة ، أو متجر أو مصنع أو باخرة انجليزية .. وكان هذا ما استشاط به الانجليز غضبا فأوسعوا من حركة الاعتقالات ثم سارعوا فى تقديم ما يمكنهم من تنازلات تحفظ وجودهم المهدد ، وأصدروا تصريحا ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ويقال أن غاندى فى الهند استوحى هذه التجربة المصرية وبلورها فى أسلوبه المعروف الذى أصبح علامة على الكفاح الهندى ضد الانجليز . ويبدو أن الوفد كان يدرك صعوبة هذا الاسلوب فيما يتطلبه لنجاحه من تعبئة شاملة ومن اتحاد شعبى ووطنى يبلغ أوسع نطاق . ويبدو أن كان لذلك تأثيره فى تصميم الوفد على فكرة الاتحاد وضم الصفوف ، والنأى بالحركة الشعبية عن أى نقطة يمكن أن تكون إثارتها مفرقة للجمع الكبير .

ثالثا : يذكر كرومر فى كتابه «مصر الحديثة» ، أن مصر بلد دولى ، وأن الحكم الذاتى فيها ينبغى أن يراعى مصالح الطوائف المختلفة من سكانها المسلمين والمسيحيين والاوروبيين والاسيويين والافريقيين . وأن خلق حكم ذاتى فى مصر قادر على مراعاة هذه المصالح المتباينة قد يحتاج إلى سنين أو أجيال «٥٦» ، وقرب انتهاء الحرب أعد المنتدوب السامى البريطانى «ونجت» مشروعا للنظام النيابى يعتمد على التمثيل النسبى للطوائف فى المجلس التشريعى . والخطر فى ذلك أن السياسة

الانجليزية كانت تعتمد تجاهل الانتماء المصرى لدى الشعب ، وإن تفتت وحدته بتصويره طوائف منفصلة ، والتفكير منطقى ، فإذا أراد أجنبى أن يحكم بلدا حكما دائما ، فعليه أن يحول هذا البلد إلى «أجنبى» أى إلى تجميعات أجنبية عن بعضها ، يذوب هو فيها ويطمس أغترابه عنها ويستطيع بذلك أن يمسك زمام الامور بضرب الشعب بعرضه فى بعض .

وخلال السنوات العشر السابقة على ١٩١٩ عمل الانجليز بنشاط على الايقاع بين المسلمين والاقباط ، واستغلوا مقتل بطرس غالى رئيس الوزراء الذى اغتاله شاب وطنى بسبب خيانتته لبلاده وتعاونته مع الانجليز ، واستعملوا فى هذا الخلاف صنائع لهم من الجانبين . واستمروا مصرين على هذه السياسة بما ضمنوه تصريح ٢٨ فبراير من تحفظ على استقلال مصر يتعلق بحماية بريطانيا للأقليات فيها . وكان لسعد فى هذه النقطة جهد واضح لتوحيد صفوف الامة . وقد أدرك بمصريته ، وأصر الارتباط الوثيق بين المسلمين والاقباط ، واستعداد الشعب بعنصريه على الامتزاج الكامل ، ورأى الشيوخ والقساوسة يغشون متكاتفين المساجد والكنائس ، ويتقدمون المظاهرات ، فجهد فى تأكيد هذا المعنى وتعميقه . حدث أثناء جمع التوكيلات للوفد ، أنه لم يلاحظ وجود قبضى بين أعضائه فبادر بضم وأصف غالى ، ثم انضم إلى الوفد سينوت حنا ومكرم عبيد وويصا وأصف ، وكان لهم نشاط كبير . وكان سعد يعتبر مكرما ابنا له . فلما عين الانجليز يوسف

وهبه رئيسا للوزارة تحديا لشعار المقاطعة وافسادا لوحدة الشعب ، رد الوفد بتعيين مرقص حنا رئيسا للجنة الوفد . وذهب عبد الرحمن قهصمى إلى الكنيسة يعلن أنه إذا كان بين القبط خائن فيبين المسلمين ست خونة هم الوزراء الذين قبلوا العمل معه ، وتطوع شاب قبطى شرع فى اغتيال يوسف وهبه ، واثناء معركة الانتخابات سنة ١٩٢٢ كان سعد يؤكد على «الاتحاد المقدس بين الصليب والهلال» ويوصى الجماهير قائلا «احذروا هذه الدسيسة واعلموا أن ليس هناك اقباط ومسلمون ، ليس هناك إلا مصريون فقط . ومن يسمونهم اقباطا كانوا ولا يزالون انصارا لهذه النهضة وقد ضحوا كما ضحيتم .. فاحسوا التراب فى وجوه أولئك الدساسين .. ولولا وطنية فى الاقباط واخلاص شديد لتقبلوا دعوة الاجنبى لحمايتهم وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفى والاعتقال، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين معذبين محرومين من المناصب والجاه والمصالح يسامون الخسف ويذوقون الموت والظلم على أن يكونوا محميين باعدائهم واعدائكم .. «٥٧» ولما أُلِّف الوزارة سنة ١٩٢٤ اختار فيها وزيرين قبطيين ، وعلق على ذلك بان ليس ثمة تمثيل نسبى للاقباط «٥٨» . فالكل مصريون ، وأن الانجليز لم يلتزموا النسبة العددية عندما اطلقوا الرصاص على المظاهرات ولم يفرقوا بين مسلم وقبطى ، ولم يلتزموها عندما نفوا قادة الوفد . إذ نفى قبطيان وأربعة مسلمين .

«٥٧» مجموعة الخطب - المرجع السابق ص ١٢ - ١٤ .

«٥٨» انظر وثائق الطلبة عن ثورة ١٩١٩ .

ومن جهة ثانية ، كان مما يعوق الوحدة الوطنية ، ما سبق أن لاحظته محمد عبده من صدع حضارى بين القديم والجديد فى التعليم وفى المؤسسات الاجتماعية والفكرية ، وليس لسعد كتابات فى هذا الشأن . وقد سبقت الإشارة إلى سياسته التعليمية التى استوحى فيها فكر محمد عبده فى اصلاح هذه الحال . على أنه خلال الثورة كان بشخصيته هو من عوامل التجميع بين الاتجاهات والتيارات الثقافية المختلفة ، فهو ريفى لم تنقطع صلته بالريف حتى وفاته ، وازهرى حفظ القرآن فى الكتاب ودرس علوم الدين فى الازهر وتعلمذ على الافغانى ومحمد عبده ، ولكنه حضرى درس فى حياته الفكر الحديث ونهل منه ، ومارس تطبيق القوانين الوضعية واتصل بالبيئات المختلفة ، واكتسب القدرة على مخاطبة كل نمط فكرى وتفهمه . وهو من ناحية أخرى شيخ تمتد ذاكرته السياسية إلى ثورة عرابى ، ولكنه استطاع أن يفلت فى سن الستين من وهن الشيخوخة واثرها المحافظ على تفكيره ، كما استطاع أن يفلت من قبل من محنة جيله المؤسسية بعد احتلال مصر . وادرك فى هذه السن أن الشباب هم مصدر قوة الثورة ، وقف بين الطلبة فى ١٩٢٢ وهو فى السادسة والستين يقول « اتخيل كائى عدت إلى الصبا ، وعادت إلى صدرى حماسته فاستسهل كل صعب واستهين بكل خطب وأبى كل صوت يدعو إلى التقدم والارتقاء » « ٥٩ » . وبهذا كان سعد شخصية مجمعة تقف على المشارف وعند ملتقى الخطوط .

« ٥٩ » مجموعة الخطب - المرجع السابق ص ٩١ .

رابعاً : كان فكر سعد يقف عند حدود الحركة الوطنية الدستورية .
انطبع تفكيره بهذه الحدود ، وحرص ايضاً خلال الثورة ألا يتجاوزها
حرصاً منه فيما يرى على الوحدة الوطنية وتجنباً لكل ما يثير الاختلاف.
«إن الأمة المصرية ليس لها إلا مبدء واحد اتفقت كلمتها عليه ، وهو مبدء
الاستقلال لمصر والسودان . وليس لها إلا برنامج واحد هو الذي سبقت
الإشارة إليه ، وإلا هيئة واحدة وثقت بها كل الثقة في تنفيذ هذا
البرنامج ، وهي هيئة الوفد المصرى ..» «٦٠» ، ومن هنا كان مفهومه
للوفد انه ليس حزباً ولكنه وكيل عن الأمة فى المطالبة بالاستقلال «نقول
نحن لسنا بحزب وانما نحن وفد موكل عن الأمة يعبر عن ارادتها فى
موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام . فنحن نسعى لهذه الغاية
وحدها ، وانى أعدكم إن شاء الله أنى عند بلوغها اتنحى عن العمل فلا
ترونى أعمل ولا تسمعونى أتكلم .. اما المسائل الداخلية .. فهذه مسائل
أترك الأمر فيها لمن هو أعرف منى بها .. وأما ما يتعلق بالاستقلال
فنحن أمة لا حزب ومن يقول أننا حزب يطلب الاستقلال يكون مجرماً .
لأن هذا يدل على أن فى الأمة حزباً أو أحزاباً أخرى لا تريد
الاستقلال» «٦١» .

يذكر العقاد تلخيصاً لدور سعد زغلول :

«إذا استطاع هذا الزعيم أن يبت هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه

«٦٠» مجموعة الخطب ص ٨٩ .

«٦١» مجموعة الخطب ص ٢٧ - ٢٨ .

حواليه فكل ما تنشئه الامة وهى مأخوذة بهذا الروح فهو من عمله
وصنع يديه . أما إذا كان عمله كله هو ما يعمل به بنفسه ويرسم عليه
طابع يديه فما هو بزعيم . وسعد زغلول قد بعث فى مصر هذا الروح ،
أو هو قد ايقظه أو هو قد جمعه حواليه . فكل ما نهضت به الأمة من
الاشتغال بالصناعات أو مصارف الأموال أو شركات التجارة أو معاهد
التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ، ففيه
سهم لا ينكر لزعماء سعد زغلول . هذه الزعامة هى التى التقى حولها
المصريون فعلموا أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم
أمة . وأنهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وأنهم شيب وشبان ولكنهم أمة ،
وأنهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى
جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ...»

الحمد لله

تعليق أبو سيف يوسف

١ - يقدم طارق البشرى تحت هذا العنوان احدى المحاولات الجادة والجديدة فى هذا الموضوع ، وهو فى دراسته هذه يمسك بمفاتيح رئيسية :

- فهو يحدد الأصل الطبقي لسعد زغلول (الطبقة الوسطى من الملاك الزراعيين) .

- ويحدد أن سعدا مع ذلك مثقف ينتمى إلى طليعة المثقفين المعبرين عن الطبقة الوسطى الصاعدة .

- ويحدد الكاتب وضع سعد داخل الحركة الوطنية ، فيشير إلى أنه جسر بين ثورتين : الثورة العراقية ، وثورة ١٩١٩ .

- ثم يحدد المكونات الرئيسية لفكره كمثقف مصرى تلقى العلم فى الكتاب والازهر وتأثر بقوة بفكر محمد عبده كما تأثر بالفكر الليبرالى - فكر البرجوازية الاوربية - خصوصا بافكار الثورة الفرنسية .

٢ - واعتمادا على هذه المفاتيح الرئيسية يتفادى طارق البشرى - إلى حد ملحوظ الوقوع فى براثن المنهج الذاتى فى الكتابة عن الشخصيات التاريخية . هذا المنهج الذى يعزل الشخصية عن المجتمع والطبقة والايديولوجية السائدة ، وما يترتب على هذا - بالضرورة - من

«*» نشر هذا التعليق من الاستاذ أبو سيف يوسف فى ذات عدد مجلة الطليعة الذى نشر فيه البحث فى مارس سنة ١٩٦٩ .

تضخم المزايا ، أو تضخيم الأخطاء والعيوب ، ونحن نعلم أن هذا المنهج الذاتى قد ساد بين عدد من المؤرخين والكتاب . فحاول بعضهم أن يرسم صورة اسطورية لسعد كبطل من أبطال الاساطير . فى حين حاول البعض الآخر أن ينالوا من مكانته فى تاريخنا القومى كقائد سياسى وزعيم وطنى ولدته الحركة الوطنية التى استأنفت التهوض بعد هزيمة الثورة العرابية .

٣ - ولابد أن نعترف بأن ثمة صعوبات جمة تواجه كل من يحاول أن ينهج فى كتابة التاريخ القومى نهجا موضوعيا «أى علميا» فالظاهرة التاريخية بطبيعتها معقدة أشد التعقيد . وفى مجال دراسة الشخصيات : القادة والمفكرين .. إلخ تبدو هذه الصعوبة على الوجه التالى : وهى أن فكر هذه الشخصية له - بشكل عام - جانبان :

- جانب ذاتى من حيث أن هذا الفكر نتاج ذات ، أو فرد له صفاته النوعية .

- وجانب موضوعى ، من حيث أن هذا الفكر يظهر فى مجتمع معين ويستخدم تصورات انضجها هذا المجتمع .
وتكمن الصعوبة هنا فى توضيح العلاقة الجدلية بين هذين الجانبين .

٤ - وأمام هذه الصعوبة قد يجنح الدارسون فى العادة إلى أحد اتجاهين : اتجاه يضع افكار الشخص محل الدراسة خارج نطاق القوانين العامة للمجتمع . وهذا ما حاول أن يتجنبه طارق البشرى فى

دراسته . واتجاه آخر يتمثل فى العمل على استخلاص محتوى فكر الشخص بكيفية آلية أو شبه آلية من المجتمع ومن الظروف المحيطة . واخشى أن هذا ما نجده فى دراسة طارق . فتحت تأثير الحكم العام الذى انتهى إليه الكاتب من أن سعدا لم يكن مفكرا صاحب نظرية ولا داعية سياسيا ولكنه كان رجل دولة وضع فكر سعد فى إطار صارم لا يكاد يتجاوزه ، أو يضيف إليه ، وهو فكر الاستاذ الامام محمد عبده . ولكن إذا اتفقنا مع طارق على أن الاستاذ الامام كان رائدا لسعد ، وإذا اتفقنا معه - مرة أخرى - على الفرق بين محمد عبده وبين سعد زغلول هو الفرق بين الداعية أو المفكر وبين السياسى أو رجل الدولة ، إلا أنه يصعب - مع ذلك - وفقا للضرورة التاريخية أن نتصور أن سعدا الذى قاد ثورة ١٩١٩ وتجمعت حوله الامة لم تكن له أفكاره الخاصة واجتهاداته عن أهم القضايا التى طرحتها الحركة الوطنية فى عصره .

وتحت تأثير هذه النظرة الالية فى التفاعل بين سعد وبين المؤثرات المحيطة به يجد الكاتب نفسه مرة أخرى أمام صعوبة التعرف على ملامح فكر سعد إبان انفجار ثورة ١٩١٩ . وفى هذا يقول «أنه يصعب اجلاء هذا الفكر فى ظروف يندمج فيها الفرد كلية فى التيار الجارف لحركة الشعب الثائر !» .

والواقع أنه يصعب علينا أن نسلم مع طارق بهذا المنطق :

أولا : لأن سعدا لم يكن مجرد فرد فى ثورة : لم يكن مجرد

فلاح فقير أو عامل أو مجرد مثقف عادي : أو مالك يتحرك على أرض ثورة ١٩١٩ . بل كان سعد قائد الثورة ، فيه صفات أهله لهذه القيادة .

وثانيا : لأن سعداً كقائد لهذه الثورة ينتمي إلى طبقة صاعدة هي الطبقة الوسطى ، وكان لها النفوذ الغالب في صياغة شعارات الثورة وفي تحديد مسارها . وسعد على هذا يقع تحت نفوذ هذه الطبقة وتحت تأثير حزبها ، ولكنه يقع أيضاً - خصوصاً أثناء اشتداد المد الثوري - تحت تأثير الجماهير الواسعة من الشعب الكادح . فهو يتعرض - والحال كذلك - لمؤثرات متناقضة ومتصارعة تنعكس على فكره وعلى مواقفه العملية . وهذا يفسر بشكل عام - التناقض بين مواقفه (الراديكالية) عند تعاظم حركة الجماهير ، وبين مواقفه المهادنة أو الوفاق ضد حالة انحسار الهبة الثورية . ففي الحالة الأولى كان يلقي «الخطب الحادة» ويدعو إلى مواقف متشددة ضد الانجليز ، وفي الحالة الثانية كان يبدى ميلاً إلى مهادنتهم على أساس أن بين البلدين «مصالح مشتركة» لا يصعب التوفيق بينها .

ولكن كيف كان سعد يحل هذه التناقضات ؟ بين ضغوط الاستعمار والاقطاع من ناحية وبين ضغوط حركة الجماهير الكادحة من عمال وفلاحين من ناحية أخرى . كان سعد يحل هذه التناقضات بالسعى إلى دعم مراكز الطبقة الوسطى في الحكم والادارة عاملاً باستمرار على وضع حركة الجماهير تحت الوصاية حتى لا تخرج عن قيادة

الوفد «٦٢» . والواقع أن دراسة طارق البشرى تقدم لنا مثلاً واضحاً عن مفهوم سعد للحرية والديمقراطية ، هنا يتمثل الجانب التقدمى فى فكر سعد فى أنه يضع الحرية والديمقراطية فى مقابل التصورات والمؤسسات الاقطاعية المتخلفة المتمثلة فى نظام الحكم والادارة والتعليم والموقف الاجتماعى من تحرير المرأة . ولكن مفهوم سعد عن الحرية والديمقراطية كانت له أيضاً جوانبه المحافظة . فالحرية عنده وعند قيادة ثورة ١٩١٩ لم تكن أصلاً ثورة زراعية أو اصلاحاً زراعياً يحرر فقراء الفلاحين ويلغى السخرة ولم تكن دعوة للفلاحين والعمال إلى أن ينظموا انفسهم ويقوموا بمبادرات للدفاع عن مصالحهم . وانتهت الحرية والديمقراطية إلى أن تكون فى فكر سعد « نظاماً للحقوق والواجبات » وشعارات مجردة عن « النظام العام » تصوغها الطبقة المتوسطة للدفاع عن مصالحها الأساسية .

وما يقال عن التناقض القائم فى فكر سعد زغلول عن الحرية والديمقراطية يقال أيضاً عن التناقضات المرتبطة بأفكاره عن الأمة والحزب ، والاستقلال ، إلخ .

٥ - من هنا ، ومما تقدم بفضل عند دراسة فكر شخصية تاريخية

«٦٢» يقول فولاد يكن ، وهو أحد الكتاب الشبان الذين مجدوا سعد زغلول ، وذلك فى كتاب نشره فى باريس عام ١٩٢٧ ، تحت عنوان (ابو الشعب المصرى سعد زغلول) أنه إذا كان سعد قد استطاع خلال اللحظات التاريخية أن يستنفر الجماهير ، فإنه عرف كيف يهدئها ويدعوها إلى النظام كلما اقتضت ذلك مصلحة البلاد . وأن مظاهرات كثيرة من ١٩١٩ - ١٩٢١ تفرقت بناء على كلمة منه .

كسعد زغلول أن تبدأ الخطوة الأولى فى منهج الدراسة بعملية تحليل داخلى لفكره . وهدف هذا التحليل هو أن نحدد المشكلات النوعية التى واجهت سعد فى مجتمع معين وفى زمن معين لنصل إلى تحديد التناقضات الرئيسية فى فكره ، لنحدد الجوانب التقدمية والجوانب المحافظة وبعد هذا بتأتى الخطوة الثانية وهى تقييم هذه التناقضات على ضوء الاتجاهات الاساسية السائدة فى المجتمع . ثم تأتى الخطوة الثالثة وهى تأصيل هذا الفكر . وتحديد نسبته إلى التيارات الفكرية السائدة ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة لحركة المجتمع . ونحن نعلم أن الكاتب قد اهتم بالخطوتين الثانية والثالثة . لكن عدم الالتفات إلى إبراز التناقضات الرئيسية فى فكر سعد زغلول هو الذى يفسر وجود الاختلاف الواضح فى المنهج بين كتابة الجزء الرئيسى من الدراسة وبين خاتمة الدراسة ، هذه الخاتمة التى تبدأ بادماج فكر سعد «فى التيار الجارف لحركة الشعب الثائر» . بل أن هذا يفسر لنا أيضا كيف أن خاتمة الدراسة قد شابتها بالفعل نظرة مثالية . كقول الكاتب بأن سعدا «كان مؤهلا لأن يفتح على الحركة الشعبية ويستوعبها وأن يفتح على التيارات الوطنية والديمقراطية المختلفة » وواضح اننا لا نستطيع بحال أن نقول أن سعدا قد انفتح على التيارات الديمقراطية المعبرة عن مصالح الكادحين فى مصر .

أكثر من هذا ، قد لا نستطيع أن نقول أن فكر سعد (حتى أثناء تعاظم مد الثورة الوطنية) كان يندمج كلية فى الشعب . والمثل

الذى تقدمه هو النداء الذى أرسله سعد زغلول بتوقيعه إلى البرلمان الفرنسى عام ١٩١٩ . وهذا النداء وثيقة حقيقية تسجل المواقف الاساسية للبرجوازية المصرية من القضية الوطنية ... وهكذا نقرأ فيها :

- أن مصر كانت تريد أن تحارب إلى جانب الحلفاء فى مقابل الاعتراف باستقلال مصر .

- وأنه من الظلم أن توضع مصر على قدم المساواة مع بعض البلدان العربية التى كانت تابعة للسلطة العثمانية ، لأن مصر فضلا عن أنها أكثر تحضرا وأكثر تطورا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، قد فتحت بعض هذه الولايات لحساب تركيا ، كما أنها فتحت البعض الآخر لحسابها خلال حروب ١٨٣٢ - ١٨٣٩ .

- وأن اللغة الفرنسية «قد أصبحت بين عائلتنا أشبه بلغة قومية ثانية . وباللغة الفرنسية تعبر النخبة الممتازة عن نفسها» .
واضح إذن أن هذا الفكر لا يعبر عن مجموع الشعب ولا يتدمج فيه، ولكنه فكر الطبقة الوسطى بكل معانى الكلمة .

وأخيرا فإذا كانت هذه الملاحظات لا تنقص من الدراسة القيمة التى قدمها طارق البشرى ، فليس هدفها أيضا أن تنال من مكانة ثورة ١٩١٩ كإحدى الثورات الوطنية الكبرى فى عشرينات القرن الحالى ، ولا أن تنال من مكانة سعد زغلول كقائد يعتز تاريخنا الوطنى بما قدمه لبلاده .

هل نحاكم الماضى بمعايير الحاضر؟*

كتب الاستاذ ابو سيف يوسف تعليقا على مقال «سعد زغول .. وفكره السياسى» الذى نشرته لى الطبيعة فى ذات العدد . ولى على هذا التعليق عدة ملاحظات :

أولا : رأى الاستاذ ابو سيف أن المقال وضع فكر سعد زغول فى اطار صارم من فكر الاستاذ الامام محمد عبده لا يكاد يتجاوزه والصحيح - كما يبدو - أن المقال عنى باظهار الصلة الفكرية بين سعد واستاذه من خلال علاقتهما وكتابات بعض المعاصرين لهما ، ثم من خلال الاستعراض للتوافق بين مواقفهما السياسية مدة حياة الامام ، والتوافق بين الفكر السياسى الذى دعا إليه محمد عبده ومواقف سعد زغول . وكان هذا محاولة لتكشف العمق الفكرى لسعد زغول بوصله بأقرب تيار فكرى له ، وذلك فى ظروف لم يحفظ التاريخ لنا منها نصوصا تحدد السمات الشخصية لفكر سعد بما يميزه عن اتجاه الاستاذ الامام رغم الاتفاق الاساسى بينهما الذى شهد به معاصروهما والذى يظهر من متابعة مواقفهما السياسية والفكرية . وقد جهد المقال ألا ينقل إلى القارئ حكما مجردا ، وحاول أن يشير فى أى مناسبة إلى أقوال محمد عبده وأقوال سعد زغول أو مواقفهم ، ليضع أمام القارئ

«*» تعقيب من كاتب المقال على تعليق الاستاذ أبو سيف يوسف ، وقد نشر التعقيب فى مجلة الطبيعة فى عدد ابريل سنة ١٩٦٩ .

صورة عن الموضوع ، وليكون القارئ هو من يقرر ، هل ما يفترضه المقال من تشابه بين فكر الرجلين صحيح مشهود به أم غير صحيح أم يعوزه الدليل ، وما مدى التشابه بينهما .

ومن جهة ثانية ، يبدو أن «التعليق» لم يلحظ أنه بعد وفاة الشيخ محمد عبده ، تطور فكر سعد زغلول إلى ما يجاوز فكر الامام وفكره هو نفسه من قبل ، وذلك بعد خوضه تجربة الاشتراك في الوزارة وزيار للمعارف ، وبعد تبني الانجليز سياسة الوفاق مع الخديو ، وازداد هذا التجاوز لفكر الامام وضوحا مع زيادة التقارب بين الانجليز والخديو ، وبلغ قمته باستقالة سعد وبموافقه في الجمعية التشريعية ثم بفرض الحماية البريطانية على مصر . ويبدو لى أن المقال لم يكن غامضا في تتبعه لهذا الخط ، وقد ذكر المقال أن محمد عبده توفي «قبل أن يعلم أن الوجود الانجليزى هو سند حكم الخديو الاستبدادى رغم الاختلافات الثانوية ، وهو العائق ضد تمصير مؤسسات الحكم وتطويرها ديمقراطيا ولو بالاسلوب التدريجى ..» (ص ٤١) كما ذكر أن محمد عبده الذى لاحظ الانقسام فى المجتمع بين المؤسسات التقليدية والحديثة فى الفكر والتعليم «لم يلحظ أن علاج هذا الامر مهمة سياسية خليقة بأن تلقى معارضة كل من السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية (الانجليز) » (ص ٤٨) وأن سعدا الوزير فى سعيه لاصلاح التعليم حسب مبادئ الامام وجد المقاومة من السلطتين ، ويظهر من السياق أن هذين القولين هما من تجارب سعد زغلول فى حياته السياسية بعد وفاة الامام ، وانها تجارب خطت بفكر سعد إلى ما يجاوز استاذة ، ثم ذكر

المقال ، من مواقف سعد فى الجمعية التشريعية اعترضه على توسيع سلطة مجالس المديرية باعتبارها تضليلا بالديمقراطية ، وإن كان موقفه هذا «يحمل ذات الابعاد عن منهج الاصلاح الديمقراطى التدريجى الذى نادى به الشيخ محمد عبده» . (ص ٥٢) . ويظهر بهذا جميعه أن سعدا تخطى الشيخ محمد عبده بالنسبة للموقف من الانجليز وبالنسبة للاصلاح الاجتماعى وبالنسبة لبدأ الاصلاح التدريجى ذاته . وبهذا يبدو من المقال - على عكس ما يذكر التعليق - أن سعدا الذى قاد ثورة ١٩١٩ كانت له «افكاره الخاصة ، واجتهاداته عن أهم القضايا التى طرحتها الحركة الوطنية فى عصره» . وهى ما حاول المقال أن يلخصه فى النقاط الأربع الواردة بآخره .

ثانيا : اقتطف «التعليق» من المقال عبارة عن دور سعد فى ثورة ١٩١٩ هي أنه «كان مؤهلا لأن ينفث على الحركة الشعبية ويستوعبها وأن ينفث على التيارات الوطنية والديمقراطية المختلفة» . وفهم من هذه العبارة أن المقال يقصد أن سعدا انفتح على التيارات المعبرة عن مصالح الكادحين فى مصر ، أى على الفكر الاشتراكى فيما يراه التعليق . والحقيقة أن هذا الفهم غير دقيق ، وأن العبارة السابقة قد اقتطفت بشكل مبتسر ، وقد تلاها فى المقال مباشرة «.. وأن يجعل الكتلة الكبيرة منها ترضى به وتلتقى عنده وأن يسلك سبيلا يراعى به جوانب الاتفاق فى الحركة الوطنية ويبلورها ويعبر عنها ..» واتصال العبارة ، يظهر المعنى الذى قصده فى المقال ، وهو عكس ما فهمه

التعليق ، والمقصود بانفتاح سعد على التيارات المختلفة ، لا يعنى أنه يتبناها كلها على اختلافاتها ، ولكن أنه يدخلها جميعا فى حساباته السياسية مراعىا جوانب الاتفاق بينها ليبقى على الكتلة الكبيرة من الجماهير تجمعها حول مطلبى الاستقلال والحرية ، حذر أن يؤدي الخلاف إلى تشتتها ، وهذا مسلك أى زعيم ذى إصالة وفهم يحرص فى سياسته العملية على أن يكون قوة مجمعة ، يحرص على أن يركز على اضعف الحلقات وأن يحشد لها كل ما يمكن من طاقة . وإذا كان من «المثالية» القول بأن سعدا كان يتبنى الفكر الاشتراكى ، فإن هذا القول لم يرد بالمقال ، إنما ما ورد به هو معنى عملى محدد على ما سبقت الإشارة .

ثالثا : بعد ذكر ما تقدم ، تظل هناك النقطة الاساسية ، وهى الخلاف بين «المقال» و«التعليق» حول تقدير ثورة ١٩١٩ ، وهل كان المطلوب تاريخيا منها أن تنادى بالثورة الزراعية وبتحرير فقراء الفلاحين ، أم أن ذلك كان يخرج عن حدود الممكنات التاريخية المتاحة فى ذلك الوقت . ويبدو لى أنه من المثالية اتهام ثورة ١٩١٩ بتقصيرها فى هذا الجانب ، وأنه نوع من محاكمة الماضى بمعايير الحاضر مع اختلاف الظروف التاريخية . ويصعب أن نجد حركة وطنية قامت فى ذات الفترة منادية بالثورة الزراعية . بل يصعب أن نجد حركة وطنية أخرى قامت وقتها ونجحت ضد الاستعمار نجاحا حاسما ، أو رفعت شعارات وطنية تتجاوز الشعارات التى رفعتها ثورة مصر . وحتى الحركات الشيوعية التى قامت وقتها فى البلاد المستعمرة والتابعة

وطالبت بالثورة الزراعية فى إطار الحركة الوطنية الديمقراطية ، لم تستطع أن تظفر بنصر حاسم الا فى بعضها ، وكان هذا قبل الحرب العالمية الثانية . وحتى بعد الحرب العالمية الثانية وجدت حركات وطنية أصيلة اكدت على جانب الاستقلال وحده ، ولم تنتقل إلى غيره فى المجال الاجتماعى إلا بعد تحقيقه ، كما حدث فى الجزائر مثلا ، وثورة شعب فلسطين اليوم تكتسب أصالتها الثورية من حرصها على ألا تشتت جهودها فى غير ما يفيد معركة التحرير الوطنى من قضايا المستقبل الاجتماعية . وإذا كانت حجة هذه الثورات المعاصرة أنها تواجه عدوانا شرسا يهدد الوجود القومى أو البشرى للشعب ، فحجة ثورة ١٩١٩ أنها حدثت منذ خمسين عاما فى ظروف سيادة الاستعمار فى العالم وضعف النمو الصناعى والحضارى فى الداخل وغير ذلك من العوامل .

ومن جهة ثانية ، لم تطالب الثورة بالغاء الامتيازات الاجنبية فورا ، رغم قيام الشواهد الدالة على حرص قادتها على الغاء هذه الامتيازات مستقبلا باعتبار أن الغاءها صنو الاستقلال . وكان عدم المطالبة بالغائها فورا ، أساسه الحرص على عدم تأليب الدول الكبرى ، وعلى محاولة الاستفادة من الصراعات بينها وبين بريطانيا ، وكان هذا فى وقتها موقفا سليما . فإذا كان ذلك هو الوضع القائم حينئذ ، فهل كان من الممكن تاريخيا وقتها المناداة بالثورة الزراعية وضرب كبار الملاك المصريين ، فى وقت لا تستطيع فيه الحركة الوطنية أن تلغى امتيازات

الأجانب حتى بغير المساس بأموالهم ومؤسساتهم العاملة في الاقتصاد
المصرى ؟

وإذا استفتينا خبرتنا التاريخية ، لوجدنا أن إلغاء الامتيازات
بدأ سنة ١٩٢٧ ، وتم سنة ١٩٤٩ ، ولم يبدأ الإصلاح الزراعى إلا
سنة ١٩٥٢ . وأنه بعد ١٩٥٢ كانت تصفية المصالح الاجنبية وتأميم
المؤسسات الصناعية ، أجنبية كانت أو مصرية ، كانت أكثر حسما
وأقل تعقيدا من انجاز الثورة الزراعية . فهل مع هذا يمكن القول
بأن ثورة ١٩١٩ ، بأى معيار من المعايير كانت مطالبة باجراء
الثورة الزراعية .

إن لثورة ١٩١٩ انجاز ديمقراطى هام . رغم ما فرض عليه من
قيود ، فإنه اتاح للشعب قدرا من الحرية احتضن نموه الاجتماعى
والفكرى . ويكفى فى هذا أن يقارن بين أسلوب حياة المصريين بعدها
وبين أسلوب حياتهم قبلها فى عهد الولاة والخدويين ، وعهد
العثمانيين والمماليك ، تكفى هذه المقارنة ليظهر كم كان انجازها
زخرا ديمقراطيا . وثورة ١٩١٩ أيضا أقامت الجماعة المصرية على
أساس من الوحدة الوطنية ورمت الخلافات الطائفية بعيدا . وهذا
مكسب قد لا نلتفت إلى أهميته اليوم ، لأننا ننعم به وتنهل من عينه
آمنين أنها عين لن تغيض ، ولو كان هذا فقط ما انجزته الثورة
لكفى به مغنما .

على أن هذه الأمور جميعا ، لا تكفى فيها كلمة من هنا وكلمتين من

هناك ، انما تحتاج إلى الدراسة الجادة الهادئة ، الصبور لسائر الظروف والملابسات .

أما وما وصف به التعليق المقال من الاستخلاص «الآلى» أو «شبه الآلى» لأفكار سعد زغلول من الظروف ، فهذا أمر ينبغى أن يترك الرأى فيه للقارىء ، لأنه يستحيل على الشخص أن يقيم عمل نفسه .



**مصطفى
التحاس**

**المذكرات التي أعدها
وحبسها عنه
محمد كامل البنا**

* دراسة أعدت عن المذكرات التي أعدها محمد كامل البنا عن مصطفى

التحاس .

مقدمة

(١)

مصطفى النحاس ،،،

كان زعيم مصر على مدى الربع الثانى من القرن العشرين ، من أغسطس ١٩٢٧ عندما خلف سعد زغلول فى رئاسة «الوفد المصرى» تنظيم ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية والديمقراطية ، وذلك حتى ثورة يولية ١٩٥٢ .

وصفه مكرم عبید مرة بقوله : «رجل مد إلى الامام صدره كأنه يرى فى عينى فكره عدوا يتحداه ولا يخشى خطره...» ، وهذه الصورة هى عين الانطباعة التى التقطها عنه السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى ، وأثبتها فى مذكراته عن أول لقاء له به فى حفل بدار المندوب السامى فى ١٩٢٥ ، رجل يمشى بصدره كأنه يتحدى ، ونحن الذين تفتح ادراكنا السياسى فى الاربعينات ومع نهايات الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ أدركناه زعيما غير منازع أو شبه غير منازع ، وهو يقف صلتا وندا لأعلى رأس رسمى فى البلاد ، الملك فاروق ، وكانت لا تزال فيه بقية من صمود وتحد ، ختم بها حياته السياسية بالغاء المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة فى ١٩٣٦ .

هو مصطفى ابن الشيخ محمد ابن الشيخ سالم النحاس ، ولد فى

١٥ يونيه ١٨٧٩ قبيل الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ وشب وعاش فى عهد الاحتلال ، وولد فى بلدة سمنود وهى مدينة صغيرة من أعمال محافظة الغربية فى وسط الدلتا إلى الشمال الشرقى ، يقال إنه لم يكن يزيد سكانها على اثنى عشر ألفا ، منهم خمسمائة قبطى وعشرون أجنبيا . وولد لأب تاجر أخشاب متوسط الحال ، وكان مصطفى واحدا من سبعة أخوة ومن ستة أشقاء منهم ، وفى الأشقاء أخت واحدة .

تعلم فى الكتاب مادة الكتاتيب ، حفظ القرآن وتعلم الكتابة والحساب ، ثم دفعه أبوه صبيا إلى مكتب البرق فى المدينة ليكتسب هذه المهنة ، وأغرى ذكاؤه أحد كبراء البلدة أن يقنع أباه بأن يسلكه فى تعليم المدارس ، وأن يسعى ليدخله مدرسة «الناصرية» بالقاهرة ، القسم الداخلى ، وهى مدرسة أبناء الذوات ، كما أكسبه تفوقه فى التعليم مجانية التعليم ، فجاز من المدرسة الناصرية إلى المدرسة الخديوية الثانوية إلى مدرسة الحقوق ، وتخرج فيها عام ١٩٠٠ ، وكان ترتيبه الأول على خريجى هذه السنة .

اشتغل بالمحاماة فى المنصورة ثلاث سنوات ، ثم عين قاضيا ، وأمضى فى قنا وأسوان بالصعيد ست سنوات ، ثم نقل إلى ميت غمر جنوبى المنصورة ، ثم قاضيا بمحكمة عابدين بالقاهرة ، ثم رئيس دائرة بمحكمة طنطا . ثم إخرج من القضاء لاشتغاله بالثورة لما شبت فى ١٩١٩ ، بمدة كلية فى القضاء خمسة عشر عاما قضاهها من يناير

١٩٠٤ إلى يولييه ١٩١٩ ، وكان أعزب يسكن فى حى شبرا مع أخته يكفل أولادها .

اتصل بالحزب الوطنى وكان عضوا نشيطا بنادى المدارس العليا الذى انشئ فى ١٩٠٥ ، وقيل أنه صار وكيلا للنادى ، ولكن من كتبوا عنه أثناء حياته لم يريدوا أن يعتنوا كثيرا بهذه الفترة ولا بصلته المبكرة بالحزب الوطنى ، نظرا للخصومة السياسية التى قامت من بعد بين رجال الحزب الوطنى وبين الوفد ، والنحاس فى العشرينات إلى الأربعينات من عمره ، قبل الحرب الأولى وأثناءها كان على اتصال بمجموعات من أهل جيله السياسيين للنظر فى مستقبل مصر - وبدأوا بعد الحرب يتحركون ويتصلون بكبار الشخصيات وعلى رأسهم سعد زغلول ، ويبدو أنه كان لهؤلاء شبكة اتصالات منظمة عرفوا بها أن وفدا يتشكل يزعم السفر للخارج لعرض قضية استقلال مصر على المنتديات الدولية ، وعرفوا أن اجتماعات سعد وأصحابه لتشكيل هذا الوفد تتابعها عيون الحكم البريطانى وأن اجتماعاتهم السرية فى بيت سعد تراقب ، وأبلغت هذه المجموعات سعدا وأصحابه بذلك .

وبعد أن تشكل الوفد فى ١٩١٨ ضم سعد إلى الوفد من هذا الشباب مصطفى النحاس وحافظ عفيفى ، ثم عين سعد مصطفى النحاس سكرتيرا عاما للوفد .

وكان عمر مصطفى النحاس منذ ولد فى ١٨٧٩ حتى ابتعد عن

السياسة كلية في ١٩٥٢ ، هو عمر الاحتلال البريطاني في مصر ،
من أول ما دخلها العسكر البريطانية في ١٨٨٢ حتى غادرها آخر
جندى بريطاني في ١٩٥٦ ، بفارق ثلاث سنوات في كل من البداية
والنهاية .

وتاريخ مصر في عهد الاحتلال البريطاني يمكن أن ينقسم إلى
مرحلتين متميزتين ، تفرق بينهما ثورة ١٩١٩ .

عصر مصطفى النحاس

(٢)

اختلف احتلال مصر عن احتلال كثير غيرها في زمانها من بلاد المستعمرات . وعندما دخل العسكر البريطانية القاهرة في سبتمبر ١٨٨٢ ، وجدوا بها دولة تتكون من مجلس الوزراء و برلمان منتخب ، ومن وزارات ومصالح وإدارات ، ومن جيش نظامى حديث ، بنى على عهد محمد على وخاض معارك تاريخية في العشرينات والثلاثينات من القرن ذاته ، ثم صفى في الأربعينات ، ثم أعيد بناؤه على عهد اسماعيل في الستينات ، وحارب في الحبشة وأعالى النيل ، كما وجدوا بها شرطة نظامية وتقسيمات ادارية ومديريات ومراكز وأقسام ونظم إدارة محلية ومجالس بلدية وإقليمية ، وبيروقراطية حديثة تمسك أزمة الأمور ونظم تعليم وقضاء قديمة وحديثة ، هي دولة تكامل بناؤها على مدى ثلاثة أرباع القرن ، فصارت موطدة الأركان مدعومة البنيان .

ووجدوا بها شعبا على درجة عالية من التوحد ، تدور فيه دعوات النهوض والارتقاء من عشرات السنين السابقة ، وتختمر فيه تجارب الإصلاح والبناء المؤسسى ، وتقوده نخبة سياسية واجتماعية ذات خبرة

وذاآ أفق واسع ونظر دقيق ، كما وجدوا بها عناصر ما كون الثورة العرابية اللى جمعت جيشا وشعبا وخاضت حربا وثورة ، وهى أن كانت هزمت أمام جيش الانجليز ، فقد كان هزمها الاقتحام العسكرى للجيش غاز لواحدة من أقوى دول الأرض ، والنصر العسكرى للجيش الغازى هو أيسر الخطوات ، وبعده تبدأ المحنة وتبدأ المهمة الصعبة ، مهمة التمكن من الحكم والسيطرة على المجتمع وتوطىء الاكناف ، وكل ذلك لا تجدى فيه كثيرا قوة الجيش الغازى ، وكل ذلك يجتمع فيه للمصريين عدد من العناصر والقدرات السابق ذكرها مما يصعب تجاهله على من يريد (من حكومات الانجليز) استدامة سيطرته على هذا المجتمع .

ومن جهة ثانية ، فقد أوجبت الأوضاع الدولية على الانجليز ألا يسفروا عن حقيقة نواياهم البقاء فى مصر ، ومن بداية القرن التاسع عشر كانت الدول الأوروبية الكبرى على تنافس على مصر ، وخاصة بريطانيا وفرنسا ، وكانت مصر جزءاً من المسألة الشرقية التى عرفتھا السياسة الأوروبية فى ذلك القرن ، بمعنى التنافس الأوروبى على إرث ممتلكات الدولة العثمانية ، وتدخل فى ذلك روسيا والنمسا مع بريطانيا وفرنسا ، ومصر فريسة أكبر من أن تختطف فجأة وتلتهم فى أسر ، وحجمها وموقعها بين بلدان المسألة الشرقية ، هو حجم وموقع لا يسهل تجاهله فى الموازين السياسية بين القوى المتنافسة ، والانجليز بما اشتهر عنهم فى «اقتصاديات السياسة» ،

بقدر ما تعنيهم السيطرة على مصر ، يعنيهم ألا يؤدوا عنها ثمنًا غاليا من مصالحهم ، سواء في مصر أو غيرها من جهات العالم .

لكل ذلك كانت نقطة البداية في السياسة البريطانية أن يدخلوا مصر بدعوة من الخديو لإقرار الأمن والنظام ، وأن يبقوا فيها باسم الشرعية المستفادة من استبقاء الخديو لهم ولذلك فإن من يتابع هياكل الحكم المصري قبيل الاحتلال وعقيب حدوثه ، دون أن يضع واقعة الاحتلال في حسبانها ، يكاد يظن أن التعديلات في تلك الهياكل وفي تغيير الوزارات تجري برتابة الأحداث اليومية ، من وزارة محمد شريف إلى وزارة محمود سامي البارودي (الثورة وتصاعدها) إلى وزارة رياض إلى وزارة نوبار (الخديو والاحتلال) ، ورياض ونوبار حكما قبل الاحتلال أيضا وشريف حكم بعد الاحتلال كذلك ، بما يؤكد التداخل بين المرحلتين .

وآل الوضع إلى أن هزمت ثورة عرابي ووصفى الجيش المصري وألغى الدستور ، وانتقلت مصر إلى الحوزة البريطانية ، ولكن بقيت هياكل الحكم وقنواته كما لو أن تغييرا طفيفا لحقها ، الخديو يقف بسلطته التقليدية يشكل مجلس وزراء يتألف من رئيس وأعضاء مصريين كلهم ، ويقوم بتسيير أجهزة الإدارة والأمن بواسطة موظفين مصريين كلهم ، ويجوار هذا الجهاز هيئتان شبه نيابيتين استشاريتان تتشكلان بالتعيين والانتخاب من المصريين وحدهم ، ويمتد الحكم إلى الأقاليم بأجهزة المديرية والمحافظات والمجالس البلدية والمديرية ،

ويصل إلى القري، بالعمد والمشايخ والخفراء ، وكل ذلك يتكون بمادة
مصرية صرف ، وأما جيش الاحتلال البريطاني فهو موجود باستدعاء
الخديو له ، وأما الجهاز السياسى البريطانى فهو يعمل من خلال
القنصل العام البريطانى الذى لا يزيد وضعه الرسمى عن غيره من
القناصل .

وخلال السنوات الأولى أمكن تحقيق السيطرة على أجهزة الحكم
المصرية بواسطة شبكة من المستشارين البريطانيين عينوا بالوزارات
المصرية ، يقدمون الخبرة والنصح دون أن يكون لأى منهم اتخاذ
القرار ، الذى بقى فى يد الرئيس أو الوزير المصرى ، وسدت الفجوة
بين النصيحة والقرار أو بين الخبرة والسلطة ، سدت بما اسمى
«بالنصائح الملزمة» ، ولم تتخذ أية خطوة كيفية لتغيير هذا الوضع إلا
فى ١٩١٤ عندما سمحت الأوضاع الدولية بفرض الحماية
البريطانية على مصر ، وألجأت ظروف الحرب إلى اتخاذ هذا الوضع .
لا أريد أن أطيل أكثر من ذلك ، وحسبى أن أوضح أمرين مما سبق
ذكره : -

أولهما :

ما ارتكن عليه النظام فى هذه المرحلة من ١٨٨٢ إلى ١٩١٩ مما
سمى فى لغة سياسة العصر وقتها ؛ السلطة الشرعية والسلطة الفعلية ،
الخديو والوزارة والجهاز المصرى من جهة ، والمعتمد البريطانى
(القنصل) والجيش البريطانى والمستشارين الانجليز من جهة ثانية ،

سلطة اتخاذ القرارات المصرية من جهة ، ومكنة إصدار النصيحة الملزمة البريطانية من جهة أخرى ، القرار المصرى والارادة البريطانية . هذه هي الثنائية التى سادت فى النصف الأول من عصر الاحتلال البريطانى لمصر .، هذا هو طابعه المميز تشير إليه لينظر القارىء من بعد فيما آلت إليه الأوضاع خلال النصف الأخير من عصر الاحتلال بعد ثورة ١٩١٩ .

ثانيهما :

كان الهيكل الحكومى العام مصريا وكانت أجهزة النشاط التنفيذى وقنوات تدفق المعلومات وإمضاء السياسات ، كل ذلك بقى مصريا فى عمومه ، ولم يكن كل ذلك يتصل بالسلطة الفعلية البريطانية إلا من خلال قنوات تحويل اصطناعية تتعلق بمكاتب المستشارين البريطانيين (أصحاب النصائح الملزمة) وبعض المناصب الكبرى فى قمة الجيش والشرطة وبعض وكلاء الوزارات .

ويمكن تصور أنه مع درجات الحرارة العالية ، أو تحت ضغط أقوى من المعتاد ، يمكن أن ينوب اللحام بين تلك الشريحة الانجليزية وبين الجهاز الحكومى المصرى ، وهذا احتمال ما كان يتأتى إلا من طريقين ، الطريق الأول هو الخديو وصاحب السلطة الشرعية من الناحية التنظيمية على جهاز الحكم ، إذا استطاع أن يدير صراعا يستثمر فيه الأوضاع الخارجية والعلاقة بالدولة العثمانية والتوازنات الأوروبية ، ويستثمر فيه القوى السياسية الداخلية ، وهذا ما حاوله الخديو عباس

حلمى فى بدايات القرن العشرين ولم يوفق فيه ، لأن التوازنات الأوروبية أفلتت منه باتفاق انجلترا مع فرنسا ثم روسيا منذ ١٩٠٤ تقريبا ، ولأن الدولة العثمانية فضلا عن ضعفها فقد إنتكست سياساتها بدخول حرب التتريك (الاتحاد والتركى) إلى الحكم فى ١٩٠٨ ، ولأن القوى الداخلية كانت أضعف من أن تحمل وحدها مع الخديو جهة التصدى .

أما الطريق الثانى ، فهو ما أنبأت عنه أحداث ثورة ١٩١٩ ، وهو أن تصير النخب السياسية إلى قدر من النضج فى فهم أوضاع السياسات الراهنة بعد التحولات العريضة التى جرت فى الداخل والخارج ، وأن تكون مؤيدة بحركة شعبية تصل إلى مشارف الإجماع ، وبلوغ مشارف الإجماع هنا مسألة مهمة لأننا نتكلم عن جهاز دولة يراد له بنزوع تلقائى أن يعدل من مألوف سيره ، وجهاز الدولة أو أى جهاز مؤسسى آخر «تعتبر الشرعية» هى فى الصميم من تشكله الهيكلى وتكوينه المؤسسى ، وهو إن فقدتها فقد تناثر أشلاء أو تساقط بعضه على بعضه ركاما ، الشرعية هى ما تصوغه جهازا بقنوات وأدوات عمل وشبكات ، والتحريك الشرعى يأتية من أعلى من الوجهة التنظيمية فى صورة قرارات ، والتحرك التلقائى له لتعديل أوضاعه ، مادام لا يأتية من مصادر الشرعية التنظيمية ، فلا بد أن يرد من حركة مدِّ شعبى جماهيرى عريض يبلغ مشارف الإجماع ، ليقوم به الشعور العام باستدعاء اصل الشرعية العليا

المستمدة من وجود الجماعة ومن أصل الانتماء لها وأصل مصدريتها للشرعية التنظيمية .

هذا ما صنعتة ثورة ١٩١٩ ، وترتب عليه أن ذاب اللحام بين جهاز الحكومة المصرى وبين قنوات التحويل إلى السلطات البريطانية ، ورغم فرض الحماية البريطانية على مصر ووجود حاكم عسكري بريطاني ، ووجود الجيش البريطاني في خدمة سلطة الحكم العرفي البريطاني التي قامت منذ ١٩١٤ ، فإن اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني قد اعترف صراحة في مراسلاته مع حكومته بأن «الحكومة صارت مستحيلة» في ربيع ١٩١٩ . لأن السلطة البريطانية كانت صارت معزولة عن قنوات تدفق المعلومات وامضاء قرارات التنفيذ من خلال الجهاز المصرى .

وكان للنخبة السياسية التي تصدت للأمر كله وقتها ، كان لها من سلامة الفطرة حُسْنُ التفهم لأوضاع الواقع وشدة الالتصاق بالوجدان العام ، كان لها من ذلك ما أمكنها أن تحكم تصرفها الملائم ، فاختارت على قمة ممثليها من هم أعضاء في الجمعية التشريعية التي تشكلت بالانتخاب قبل الحرب وأوقفت سلطة الانتخاب البريطاني عملها ، وفيهم وزراء سابقون وقوم من وجوه المجتمع ، ثم قاموا بحركة التوكيلات الشهيرة التي صارت بمثابة استفتاء شعبي «حقوقى» يمنحهم الصفة التمثيلية ، وهكذا احاطت بهم «سمة الدولة» وانسبغ عليهم سمت من سمات الشرعية ، في التعبير عن الجماعة في عمومها .

أنا لا ابتعد عن الحديث عن مصطفى النحاس ، لأن كل ما ذكرته
أنفاً هو في ظنى اقتراب من صميم الموضوع ، لأنى بما ذكرت أنفاً
اقتربت من الحديث عن «الوفد المصرى» كما صاغته الأحداث وكما
تصوره ذوره ومؤسسه .

(٣)

أسفرت ثورة ١٩١٩ عن عناصر ثلاثة كانت هى القوائم الرئيسية
للنظام الذى انبنى فى مصر فى المرحلة الثانية والأخيرة من عصر
الاحتلال البريطانى لمصر ، وهى المرحلة التى امتدت نحو الثلاثين عاماً
من بدايات العشرينات ، هذه العناصر الثلاثة هى ، تصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢ بوصفه صيغة تتضمن التعديل الذى امكن بلوغه فى العلاقات
المصرية البريطانية ، ودستور ١٩٢٣ ، بوصفه يتضمن الصيغة التى
أمكن الوصول إليها لنظام الحكم فى مصر ، ونشوء الوفد المصرى
كهيئة اهلية تنشط لاستثمار أكثر ما يمكن استثماره من الصيغتين
السابقتين ، أى بوصفه أحد طرفى الصراع القائم فى إطار الصيغتين
السابقتين ، والطرف الآخر فى الصيغة الأولى هو الانجليز ، والطرف
الآخر فى الصيغة الثانية هو الملك . ونحن نشير إلى كل من هذه
العناصر فى إجمال .

بالنسبة للعنصر الأول : فقد صدر تصريح ٢٨ فبراير من طرف
الحكومة البريطانية وحدها وتضمن ثلاثة مبادئ ، الأول هو انتهاء
الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات

سيادة ، والثانى الغاء الاحكام العرفية التى ضربتها السلطة البريطانية على مصر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وذلك فور صدور القانون المصرى الذى يعفى السلطات البريطانية من تبعة أى اجراء تكون اتخذته بموجب سلطة الحكم العرفى ، والثالث أن الحكومة البريطانية تتحفظ على هذا التصريح من أربعة جوانب تكون مجالا لاتفاق لاحق :

- تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

- الدفاع عن مصر من أى اعتداء اجنبى أو تدخل بالذات أو بالواسطة .

- حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

- السودان .

صدر التصريح البريطانى ليتفادى وضعا صارت فيه حكومتهم مصر مستحيلة ما بقى الوضع على ما هو عليه ، وكان جهد البريطانيين منذ أنت لجنة ملنر إلى مصر لتتظر فى أوضاع الثورة ، كان جهدهم أنهم صاروا على استعداد لأن يعترفوا باستقلال مصر الرسمى فى مقابل أن يحصلوا على شرعية الاعتراف المصرى بمصالحهم فى مصر ، وهى المصالح التى تدور حول النقاط الأربع التى بينها التصريح السابق، وهذا ما صرح به كيرزون الوزير البريطانى لعدلى يكن رئيس وزراء مصر فى مفاوضاتهما الفاشلة قبل التصريح . وكان الجديد فى تصريح ٢٨ فبراير أنه لما تعذر الحصول على الرضاء المصرى الوطنى على ما عرضه البريطانيون ، عمل الانجليز على إصدار تصريحهم من

طرف واحد بالتحفظات ، وذلك كصيغة يمكن بها فرض أمر واقع جديد على المصريين ، لذلك فقد أعطى التصريح ، وتحفظ وأطلق وقرر ورمى بانصاف المعانى ، فصار صيغة للصراع السياسى المستقبل بين الانجليز ومن يواليهم من المصريين وبين أنصار الحركة الوطنية المصرية .

وإذا كان سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية ، والوفد من ورائه ، رفض التصريح واسماه نكبة وطنية كبرى ، ووصفه بقوله «كمن يقول لآخر أنى أعطيتك ألفا إلا ألف» .. اذا كان ذلك فإن الوفد فى الحقيقة تعامل مع الواقع الذى نشأ بالتصريح ، سواء من حيث الأوضاع الداخلية أو من حيث العلاقة مع الانجليز بعد ذلك ، وكان الإنكار الشرعى الرسمى للتصريح والتعامل الفعلى به ، كان ذلك وجها من وجوه الصراع بين الطرفين صراعا محكما بصيغة التصريح وعناصره .

ثم جاءت بعد ذلك معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، وبها قبلت بريطانيا التنازل عن بعض ما تدعيه من هيمنة واشراف على الشئون المصرية فيما يتصل بنقاط تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وقبلت صيغة للاتفاق تقوم بها علاقتها بمصر على أساس مبدأ المساواة والند للند، وأن تتنازل عن أن يكون لمثلها فى مصر مركز ممتاز ليصير سفيراً كغيره من السفراء من الوجهة الرسمية ، وقبلت أن تنسحب قواتها فى زمن السلم من أراضي مصر كلها عدا منطقة القناة ، وذلك

مقابل الاعتراف المصرى بشرعية الوجود العسكرى البريطانى على أرض مصر واشتراك مصر معها فى أى اشتباك مسلح أو تهديد بحرب كبرى يجرى مستقبلا بين بريطانيا وغيرها . وهذه المعاهدة نفسها كانت فى نصوصها وأحكامها صيغة من صيغ الصراع بين الطرفين حول مدى ما يمكن أن يستفيد كل طرف من الآخر ، ومدى ما يمكنه أن يحفظه لنفسه من مصالح فى مواجهة الطرف الآخر . وعلى مدى هذه الحقبة من الأعوام الثلاثين التى تلت ثورة ١٩١٩ ، جرت مفاوضات ومباحثات بين مصر وبريطانيا حول عناصر الاستقلال المصرى وعناصر الوجود البريطانى ، وذلك فى ١٩٢٤ بين سعد زغلول وماكدونالدس ، وفى ١٩٢٨ بين عبدالخالق ثروت وتشميران ، وفى ١٩٢٩ بين محمد محمود وهندرسون ، وفى ١٩٣٠ بين مصطفى النحاس وهندرسون ، وفى ١٩٣٢ بين اسماعيل صدقى وسيمون ، وفى ١٩٣٦ التى أدت إلى معاهدة وقعها مصطفى النحاس وأيدن ، وفى ١٩٤٦ بين اسماعيل صدقى وبيفن ، وفى ١٩٥١ بين مصطفى النحاس والقائد البريطانى ، وذلك حتى ألغى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ من الطرف المصرى وحده فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ . وعاد الوجود البريطانى من جديد وجودا غير شرعى ، عودا على بدء .

كل ذلك كان يدور حول الهدف الأول للحركة الوطنية المصرية وهو الاستقلال السياسى .

وبالنسبة للعنصر الثانى ، فإن الثابت أن تصريح ٢٨ فبراير واعداد الدستور قد صدرا وتقررا فى عملية سياسية واحدة بين الاحرار الدستوريين ، جناح المعتدلين الذين انشقوا من الوفد ، وبين الانجليز ، وما أن صدر التصريح فى عهد وزارة الاحرار حتى جرى تشكيل لجنة لوضع الدستور ، صدر بها مرسوم ملكى ، وألفها الملك والاحرار ، والحاصل هنا أن صدور تصريح ٢٨ فبراير بما قرره من اعتراف باستقلال مصر والتحفظات الانجليزية إنما أحال إلى مفاوضات تجرى بين الطرفين المصرى والبريطانى ، ومن هنا تظهر مسألة الدستور كمسألة متضمنة فى صميم مسألة الاستقلال ، ذلك لأن النظام الذى يوضع لحكم البلاد هو الذى عليه المعول فى تحديد الهيئة الحاكمة التى ستقوم من موقعها الشرعى الرسمى والتمثيلى بمفاوضة الانجليز والاتفاق معهم .

وأن تصريح ٢٨ فبراير كضيفة صراع حول ما تضمن من حقوق ومصالح متقابلة ، إنما يجد تحده الأمثل ، اقرارا بحقوق المصريين أو تسليمها بمصالح البريطانيين ، وفقا لما يسفر عنه نظام الحكم وحسب نوع الحكومة التى ستتولى النيابة الرسمية عن الجانب المصرى ، ومن ثم فإن ما نجح فيه التصريح تماما هو أن عملية الصراع المصرى البريطانى قد تحولت بهذا التصريح إلى عملية صراع داخلى بين الوفد وبين الملك والاحرار بوصفهم الطرفين المتقابلين فى

حكم البلاد ، وصار هذا الصراع الداخلى متضمنا واصيقا
بالصراع الخارجى .

لقد صدق عبد العزيز فهمى (وكان أحد الثلاثة الذين بدأ بهم الوفد
ثم انشق عن الوفد وصار قطبا للمعتدلين ثم رئيسا لحزب الاحرار)
صدق عندما وصف دستور ١٩٢٣ بأنه «تعاقد» بين الملك والأمة ،
ووجه الصديق فى ذلك أن الدستور كان اتفاقا بين طرفين ، ما يأخذه
أحدهما يجيء من حساب الآخر ، فهو لم يكن اتفاق مصالحة بقدر ما
كان صيغة لتنظيم الصراع المستقبل بين هذين الطرفين ، ومن هذا
المنطلق رسمت هياكل السلطات الدستورية على محورين ، محور يمثله
الملك كصاحب سلطة فردية ، ومحور آخر يمثله البرلمان كسلطة نيابية
تمثل الأمة .

وباختصار شديد ، كان الملك يعين خمس أعضاء مجلس
الشيوخ ، وله أن يحل مجلس النواب الذى يشكل كله بالانتخاب ، وله
أن يعين الموظفين والضباط ويعزلهم ، وكذلك رؤساء الهيئات الدينية
.. أما مجلس النواب (المحور الآخر) فهو يسقط الوزارة التى تعين
بمرسوم ملكى ، ويسائلها عن تصرفات الملك ... والوزارة المشمولة
بتأييد مجلس النواب هى من يستعمل الملك سلطته بواسطتها ،
وهى من يوقع معه فى جميع شئون الدولة ، ومنها ولا شك تعيين
الموظفين والضباط وعزلهم ، ومجلس النواب والشيوخ هما من يصدر
القوانين .

وبمعنى آخر فقد خول الدستور الملك عددا من السلطات ، ثم وازنها بأن خول مجلسي البرلمان والوزارة المؤيدة منهما امكانية احتواء سلطة الملك واستيعاب إرادته ، وترك الدستور للمستقبل والتوازنات السياسية وصراعاتها المستقبلية أن تحسم هذه القضية ، أى من الجهتين يمكنها أن تستوعب الأخرى ، وكان تاريخ الأعوام الثلاثين التالية هو تاريخ الصراع حول بنود هذه المسألة وعناصرها ، ودارت المعارك السياسية سجالا يتبادل فيها النصر والهزيمة لكل من الجانبين.

كان الملك يستند في ممارسته سلطاته على نفوذ يأتيه من مصادر متعددة ، منها صلاته التقليدية بجهاز الإدارة وما أمكن أن يستمسك به كسلطة شبه منفردة على الجيش وبعض الهيئات كالشرطة والخارجية بدرجة أقل ، ومنها الوجود البريطاني الذي يساند الملك حريصا على بقائه رغم ما كان يعترى علاقة الجانبين من توترات أحيانا ، ومنها الحرص على ألا يستقر «الوفد» في الحكم مدة طويلة تمكنه من تعديل موازين القوى لصالحه داخل أجهزة التنفيذ.

وكانت الحركة الوطنية الديمقراطية ممثلة في الوفد في الأساس ، تركز على ما تهيمن عليه من غالبية الرأي العام السياسي الفعال ، وتلك وظيفة «الوفد» فيما عقد من صلات شعبية وثيقة ، أنجحته دائما في كل انتخابات حرة جرت ، وأزرت صحافة واجتماعات ونقابات ومظاهرات أحيانا للضغط والتأثير .

ورغم أن الوفد قاطع اللجنة التي أعدت الدستور وأسماها سعد

زغلول «لجنة الاشقياء» فقد كان ذلك وقت الاعداد الأول للدستور واعلان تصريح ٢٨ فبراير والشعور بأن هناك شبه اتفاق بين الأطراف السياسية المعنية ، الانجليز والاحرار والملك ، بأن تكون هذه الأطراف الثلاثة هي القوى التى تتداول العمل وأن يستبعد الوفد وأن يغيب تماما عن خريطة توزيع الانوار السياسية ، لذلك صاحب صدور تصريح ٢٨ فبراير وتشكيل لجنة الدستور ، صاحبها نفى سعد زغلول وقيادات الوفد مع محاصرة النشاط الوفدى . وكان الظن امكان استخدام الانتخابات فى تشكيل مجلس برلمان شبه متوازن من انصار الملك وانصار الاحرار وأقليات محدودة أو من هنا أو من هناك . ويمكن للإنجليز بهذا التوازن والارجحيات المحدودة أن يناوروا بين البدائل تغليباً لأى من القوتين المتقاربتين .

ولكن - دون الدخول فى تفاصيل - قرر الوفد دخول الانتخابات وعاد سعد وصحبه وجرت انتخابات حقق فيها الوفد الفوز بما يزيد على ٩٠ ٪ من مقاعد مجلس النواب ، ولم يفز من الاحرار إلا ستة أعضاء ، فلم يعد لهم أن يشغلوا أى نوع من المعارضة ولا كان للملك أنصار قادرون على ذلك ، ونتجت عن ذلك نتيجة مهمة وهى أن الدستور الذى كان بمثابة «عقد» بين الملك و «الأمة» ، كان الاحرار يظنون أنهم سيكونون هم الهيئة الممثلة للأمة فيه ، فجاءت الانتخابات بأن «الوفد» هو الذى يمثل الأمة كطرف من طرفى الدستور . وإذا بالوفد بعد ذلك يلتصق بهذا الدستور مصيراً ووجوداً وإعمالاً وتعطلاً . وانعكس هذا الالتصاق على العلاقات المصرية البريطانية والمفاوضات .

وجرى الدستور من بعد على مدى الأعوام الثلاثين كصيفة للصراع بين الملك والوفد ، وعلى مدى هذه الأعوام جرى الصراع الدستوري على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

كانت بين ١٩٢٤ إلى ١٩٣٦ ، وهي مرحلة أدرك فيها واضعو الدستور أن محاولتهم تقييد الوفد عنه لم تنجح ، حتى برغم ما يحدث في الانتخابات من تدخل إداري ، لذلك تميزت هذه المرحلة بمحاولات الهجوم على الدستور نفسه من جانب من وضعوه أنفسهم ، الملك والاحرار ، وجرى هذا الهجوم بطريق متصاعد ، في المرة الأولى ١٩٢٥ جرت المخالفة الصريحة للدستور من جانب الملك بحل مجلس النواب مرتين لسبب واحد مع عدم تغيير الوزارة (وزارة أحمد زبور الملكية) ، ورد مجلس النواب باجتماع قرر فيه اسقاط الوزارة فال الوضع إلى نوع من الجرب الأهلية للمؤسسات : السلطة التنفيذية تحل السلطة التشريعية ، والسلطة التشريعية تسقط السلطة التنفيذية (الوزارة) ، وفي المرة الثانية سنة ١٩٢٨ قررت وزارة الاحرار الدستوريين وقف الحياة النيابية صراحة وإلغاء البرلمان والحكم بدونه ، ثم جاءت المرة الثالثة في ١٩٣٠ عندما ألغى اسماعيل صدقي رئيس الوزراء الدستور كله واستبدل به دستوراً آخر لم ترض عنه أي من القوى الديمقراطية ، واستمر ذلك حتى عاد دستور ١٩٢٣ سنة ١٩٣٥ بحركة شعبية ضاغطة قوية .

المرحلة الثانية :

كانت مع إبرام معاهدة ١٩٣٦ مع الانجليز وما أحدثت من استقرار نسبي مؤقت في هذا الشأن ، استقر دستور ١٩٢٣ ، ولكن شب الصراع عنيفا بين الملك والوفد حول استخلاص مؤسسات الدستور ، إذ حاولت وزارة الوفد أن تحاصر سلطات الملك وأن تستوعبها بعد أن جمعت بين ما لها من تأييد شعبي وما ظنت أن المعاهدة أدت إليه من تحييد للإنجليز وإبعاد نسبي لهم عن هذا الصراع «الداخلي» المشتجر ، ولكن الملك جمع كل قواه الاجتماعية والسياسية ومنها التشجيع الخفي للإنجليز الذين كانوا لا يرون نفعا في بقاء الوفد بعد إبرامه المعاهدة لما في بقاءه من نوع تشدد في تنفيذها ، وحدث انقسام داخل الوفد واسقطت وزارته وجرى الصراع بوسائل تزييف الانتخابات أو مقاطعتها .

المرحلة الثالثة والأخيرة :

تبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ ، حتى قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، كان ما يميز هذه المرحلة الثالثة عن سابقتها مباشرة أن كانت ظهرت في المجتمع قوى سياسية شعبية جديدة وشابة ، كانت بأهدافها السياسية والفكرية العقدية والاقتصادية بعيدة عن الأسس التي قام عليها دستور ١٩٢٣ ، ومن هنا كان الصراع في مؤسسات الدستور أكثر هدوءاً . لأن قسما من الرأي العام الفعال والقوى السياسية المؤثرة قد انصرفت عنه إلى أنواع وأنماط أخرى من النشاط السياسي .

(٥)

أما العنصر الثالث الذى قامت هذه المرحلة عليه فهو حزب «الوفد» . وأهم ما يلاحظ على حزب الوفد ، أنه نشأ مع ثورة ١٩١٩ ، فلم تسبق نشأته ظهور الثورة من الناحية الزمنية ، لابد أن تكون سبقته بعض خمائر تنظيمية هنا وهناك ، واجتماعات منظمة متتالية ممن شكلوا من بعد أركان قيادته ، واتفاق عام على الأهداف العامة التى قام عليها ، وأن التوافر المسبق لكل ذلك يتفق مع طبيعة الأمور فلا تقوم حركة تتخذ من بعد وضع استمرار وتتابع إلى أن تكون مسبقة بهذه التكوينات الجنينية على أقل تقدير . ولكن المقصود أن التكوين الأساسى للهيكل المؤسسية للوفد وللتحديد الواضح لأهدافه وغاياته وللتناول الدقيق للمواقف والسعة والشمول الشعبى . هذا التكوين كان غير سابق ولا كانت الثورة مسبقة بأى من عناصره التنظيمية والسياسية ، إنما صنع مع الثورة ومع تتالى أحداثها ، لذلك لا أقول نشأ فجأة إنما أقول أنه نشأ باستجابات سريعة جدا ، سواء من حيث تشكل القيادات أو الانضواء الشعبى . ولا أجد مجالا متسعا لتفصيل العناصر التى أدت إلى ذلك ..

وأهم ما يلاحظ عليه أيضا ، أنه تكوين سياسى اتسع على رقعة الجماعة المصرية الوطنية فى عمومها ، كان هدفه السياسى الأساسى الحصول على استقلال مصر باخراج الانجليز عنها وكف نفوذهم عن سياساتها ، وهو هدف يشمل الجماعة المصرية السياسية فى عمومها ،

فانبنى بأفكاره وهياكله وأساليبه نشاطه وطرائق مواجهاته على أساس أن يؤكد تشخيصه للجماعة المصرية السياسية ويؤكد وصفه التمثيلي لها في عمومها ، وابتكر مسألة التوكيلات ، بأن يجمع توقيعات المواطنين على توكيل يشمل اسماء القيادة ، ولم ينس أن يشمل التكوين أن من حق هؤلاء الوكلاء أن يضموا إليها من يروا فيه الصلاحية لمشاركتهم في الوكالة ، وكان هذا منزع طريف إن كان تفتق عن الصيغة المهنية القانونية لغالب قيادات الوفد وقتها ، فقد كان يعنى من الناحية السياسية الحرص على استبقاء الوضع التمثيلي العام له في مطلبه الوطنى المحدد ، كما أنه اسمى نفسه «الوفد المصرى» وكان يقصد المعنى اللغوى والمتعارف عليه للفظ الوفد ، وهو الجماعة المختارة للقاء آخرين ، أى المعنى التمثيلى النيابى لهذا اللفظ .

وقد ظل الوفد فى كتاباته ووثائقه وأقوال نويه عنه متمسكا بهذه الصيغة النيابية العامة له عن الجماعة السياسية المصرية ، ولم يمكن التقاط وثيقة ولا معنى صدر عنه طوال وجوده قرن فيها لفظ «الحزب» بنفسه ، ولما أراد الملك فاروق إتهام الوفد بأنه على علاقة بالحكومة السوفيتية فى أوائل الخمسينات عن طريق خطاب منسوب صدره إلى مصطفى النحاس اكتشف الاصطناع لأن الخطاب تضمن عبارة «حزب الوفد» التى لا يمكن أن تصدر عن النحاس . ولما صدر قانون الأحزاب فى أغسطس ١٩٥٢ واضطر الوفد للتقدم وفقا له ، لم يتضمن البيانان الصادران عنه قط عبارة «حزب الوفد» إنما صدر بيانه الأول بعبارة

«استطاع الوفد المصري خلال الثلاث والثلاثين سنة التي انقضت على توكيل الأمة إياه ...»

وهذا التصور التمثيلي النيابي للجماعة المصرية جمعاء ، انعكس على التكوين التنظيمي للوفد ، فقد تشكلت أهم مستوياته التنظيمية من «الوفد» وهو المستوى الرئاسي الأعلى و«الهيئة الوفدية» ، ثم لجان الوفد بالأقاليم والمناطق المختلفة .. و«الوفد» اكتسب عضويته الأولى من حركة توكيلات ، وكانت العضوية تتجدد فيه طبقا «لنص التوكيل» وذلك بالضم إليه بقرار يصدره الوفد ، وليس بالانتخاب من مستوى أدنى ، و«الهيئة الوفدية» تتكون أساسا من أعضاء الوفد المنتخبين في مجلس النواب والشيوخ ، سواء الحاليين أو السابقين فكان تشكيل «الهيئة الوفدية» أيضا يتفق مع الفكرة النيابية للتنظيم : من جهة أن واحدا من أهم عناصر اكتساب عضوية «الهيئة الوفدية» ترز من الانتخابات العامة التي تجرى لتشكيل السلطة التشريعية بمجلسيها ، بمعنى أن الجماهير بموجب كونهم مواطنين كانوا يشتركون من التأهيل لاكتساب عضوية «الهيئة الوفدية» ، وأهم ما يلاحظ على الوفد ثالثا ، إنه اتخذ أسلوبا للعمل السياسي من أول يوم لم يحد عنه حتى النهاية ، وهو السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا المسعى سبيلا لتحقيق استقلال مصر استقلال تاما ، والعبارة غاية في الدقة على المسلك السياسي الذي سلكه الوفد وقياد الرجال فيه فهو عمل سلمي لا يتجاوز إلى العنف واستخدام السلاح وهو مشروع يمضي في

القنوات المرسومة ويبدل الجهد لتوسيع هذه القنوات .

والسعى السلمى المشروع يعنى بذل الجهد العملى والفكرى للوصول لصيغ فى العمل السياسى ليس من شأنها أن تنفى الخصم نفيا تاما ، لأن النفى التام يترجح أن يجاوز صيغ التوازن الشرعى القائمة وأن يستدعى العمل العنيف ، والسعى السلمى المشروع إنما يعترف بوجود الخصم فى نطاق معين ويتمسك بوجود الذات ثم النطاق الآخر ، ويجهد من أجل تحقيق المكاسب الجزئية التدريجية مع صيانة مكتسباته السابقة بالدعم والتطوير ، وقد يصل العمل السياسى من كلا طرفيه فى بعض الأوقات إلى المشارف ويقف على الإعراف من هذا الأسلوب ، بالتلويح بالعنف أو بالعمل غير المشروع من خارج القنوات المرسومة المعترف بها ، لتحقيق أقصى درجات الضغط الممكن حفاظا على المكتسبات أو تعديلا للمراكز لصالح الأهداف السياسية المقررة .

والسعى السلمى المشروع فى مواجهة الاحتلال البريطانى ، كان يعنى العمل المستمر من أجل تحقيق المزيد من المكاسب ضد الاحتلال ، وهذا لا يأتى إلا بالمفاوضات والمباحثات أو بالتحكيم الدولى إن وجدت ظروف مواتية له . لذلك كانت المفاوضات وسيلة ملازمة لهذا النوع من العمل السياسى الذى تبناه الوفد أملا فى الوصول للجلاء التام ، كما أن السعى السلمى المشروع فى مواجهة الملك كان يعنى العمل من خلال المؤسسات الدستورية التى اسفرت عنها التوازنات السياسية لمرحلة ما بعد ثورة ١٩١٩ ، السعى من خلال هذه القنوات من أجل حماية ما

حصلت عليه «الأمة» من مكاسب بهذا الدستور ودعهما ، وتوسعتها ، ومن أجل تقييد سلطات الملك والتضييق منها أملا في الوصول مستقبلا إلى الحد الذى يمكن أن يكون قريبا من التلاشى ، أى العمل بالطريق البرلماني . وهكذا كانت المفاوضة والبرلمانية هما طريقا الوفد اللذان تمثل فيهما سعيه السلمى المشروع . وهو إن لم يكن اعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فقد راعى حدوده فى التطبيق وإن عمل دائما على تحديثها بالمناوشة والضغط ورفض الاعتراف ، وهو إن كان قاطع لجنة دستور ١٩٢٢ ، فقد عمل من بعد من خلال مؤسسات هذا الدستور ودافع عنه وارتضاه طريقا ، وإن عمل دائما على تعديل أطره وصياغاته وزحزحتها تدريجيا بالمكاسب الجزئية .

كانت هذه هى الصيغة السياسية الملزمة للعمل السياسى الوفدى ، أبان عنها فى أولى وثائقه السياسية واحتفظ بها دائما لفظا وعملا ولم يدع غيرها ولا راوده أمل فى غيرها ، ولا راود الحركة السياسية فى مصر بعامة أمل فى امكانية أخرى على يدى الوفد ، وقد ربي رجاله على هذا الاسلوب واختارهم وفقا لما هو أفعل فى هذا النوع من السعى وتراكمت له الخبرة والتجارب فى هذا الإطار ، ونظم مؤسساته بمستوياتها واشكال نشاطها على الأساس الملائم لهذا الاسلوب وحده .

(٦)

إن من يطالع تاريخ مصر فى هذه المرحلة ، يدرك فى وضوح إن كان هناك توازن دقيق بين الصيغة الضابطة للعلاقة بين مصر وبريطانيا

(تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثم معاهدة ١٩٣٦) .. وبين الصيغة الحاكمة للعلاقة بين الأمة والملك (دستور ١٩٢٣) وكان أى تغيير أو اختلال فى أى من الصيغتين أو فى الموازين الخاصة بأيهما ، إنما ينعكس تغييرا واختلالا فى الصيغة الأخرى وموازينها ، وقد سبقت الإشارة إلى أنهما نشأتا معا فى عملية سياسية واحدة سنة ١٩٢٢ وقيمتا متعاضرتين حتى نهايتهما فى مرحلة ما بعد ١٩٥٢ ، كما سبقت الإشارة إلى أن تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته وما وعد به من حل بالمفاوضة للتحفظات البريطانية على استقلال مصر ، قد ألقى المسألة الوطنية فى جوف المسألة الديمقراطية الدستورية ، وجعل مسألة من يتولى الحكم (المسألة الدستورية) هى بذاتها وبالضرورة مسألة من يفاوض الإنجليز (المسألة الوطنية) .

ونحن نلاحظ أنه من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ جرت عشرة انتخابات لمجلس النواب ، وأنه باستثناء التغييرات الوزارية التى تتضمن تعديلات جزئية ولا تفيد تغييرا جوهريا فى القوى المسيطرة على الحكم ، نلاحظ أيضا أن كان هناك عشرة أو اثنى عشر نظاما وزاريا ، وفى هذه المدة كلها تولى الوفد الوزارة ست مرات ، وسقط بنوع من الانقلاب الدستورى فى أربعة منها بسبب فشل مفاوضاته مع الانجليز حول المسألة الوطنية نتيجة تشدده فى مطالبه . كان ذلك فى سنة ١٩٢٤ ، وسنة ١٩٢٨ ، وسنة ١٩٣٠ ، وسنة ١٩٥٢ ، وأعقب سقوطه فى ١٩٢٤ مخالفة الدستور وأعقب سقوطه الثانى فى ١٩٢٨ وقف العمل بالحياة النيابية ، وأعقب

سقوطه الثالث فى ١٩٢٠ إلغاء الدستور ، وأعقب سقوطه الرابع فى ١٩٥٢ حريق القاهرة ، ثم إن من الوزارات غير الوفدية التى سقطت بعد مباحثات مع الانجليز ونتيجة فشلها فى جمع رأى العام وراءها بالقدر الذى يسمح بتوقيع المعاهدة ، وزارة عبد الخالق ثروت فى ١٩٢٨ ، ووزارة محمد محمود فى ١٩٢٩ ، ووزارة اسماعيل صدقى فى ١٩٣٣ ، ووزارة اسماعيل صدقى فى ١٩٤٦ . كل ذلك يوضح مدى الارتباط بين المسألتين الوطنية والديمقراطية . وكاد أن يصير على مستوى البداة السياسية لدى المصريين ، أن من ينحرف بالنظام الديمقراطى أو ينتهكه وفقا أو اصطناعا لنتائج انتخابات أو سوء تأويل إنما يمهّد للتهاون مع الانجليز ، وأن الكفاح الديمقراطى هو كفاح وطنى بالزوم .

وترتب على ذلك أثر ضخم بالنسبة للتوازنات الحزبية والاضاع المؤسسية الدستورية ، ويمكن تمثل هذا الأثر من تتبع نتائج الانتخابات العشرة التى جرت لمجلس النواب ، لقد حصل الوفد فى ثلاثة انتخابات منها على نحو ٩٠ ٪ من عدد مقاعد مجلس النواب ، وذلك فى سنوات ١٩٢٤ ، ١٩٢٩ ، ١٩٤٢ ، وحصل فى ثلاثة أخرى على نسبة تدور حول الثلاثة أرباع ، فكانت النسبة فى سنة ١٩٢٦ نحو ٧٧ ٪ ، وكانت فى سنة ١٩٣٦ نحو ٧١,٥ ٪ ، وكانت فى ١٩٥١ نحو ٧١,٥ ٪ . وكان انخفاض النسبة من التسعة أعشار إلى الثلاثة أرباع فى انتخابات ١٩٢٦ بسبب تحالف الوفد مع حزب الأحرار الدستوريين واتفاقهما على

توزيع للدائرة يرضى نوعاً ما ، الاحرار ، وكان انخفاضها في ١٩٢٦ في ظروف قيام الجبهة الوطنية بين الاحزاب كلها لمفاوضة الانجليز مما اقتضى السماح لهذه الاحزاب في مجلس النواب ، وإذا كان الوفد لم يتفق في هذه السنة على اقتسام الدوائر مع غيره ، فقد دعاه ذلك الموقف السياسى لأن يكون أقل حدة في التنافس الانتخابى مع من يشاركونه جبهة المفاوضات .

كما يلاحظ أنه في انتخابات ١٩٢٦ كان أمام الوفد ثلاثة أحزاب هي الاحرار الدستوريون وحزب الاتحاد (الذى كان نشأ بدعم مباشر من الملك) والحزب الوطنى . . حصلوا مجتمعين على ١٨ ٪ من المقاعد ، وفي ١٩٢٦ كان أمام الوفد أربعة أحزاب حصلوا مجتمعين على ٢٨ ٪ من المقاعد ، وفي ١٩٥٠ كان أمامه أربعة أحزاب (حزب الاحرار - الحزب السعدى - الحزب الذى كان قد انشق على الوفد منذ ١٩٢٧ والحزب الوطنى والحزب الاشتراكى) وحصلت هذه الاحزاب الأربعة كلها على ١٩ ٪ من المقاعد كما يلاحظ أن الانتخابات الأربعة الأخرى ، منها اثنان قاطعها الوفد هما انتخاب ١٩٢١ في ظل دستور صدقى وانتخاب ١٩٤٥ ، ومنها انتخابان أخران أطرده القول بتزييف نتائجهما ، هما انتخاب ١٩٢٥ الذى جرى على درجتين وحصل منه الوفد على ٥٧ ٪ من المقاعد ، وانتخاب ١٩٣٨ حيث حصل على ٤٠ ٪ من المقاعد . ومن هنا كانت أحزاب الأقلية كلها تجأ بالشكوى مما أسمته «طغيان الاغلبية» ، ومن هنا كان تقدير الوفد لنفسه أنه حزب جامع وأن

ما عداه خوارج عليه .. والظاهرة لا يتأتى حدوثها إلا فى ظروف اجتماع الجماعة السياسية فى مواجهة غزو أو خطر عام داهم أو مكافحة احتلال أو رغبة فى استرداد الاستقلال أو الهوية .

ومن كل ذلك ، نجد إنه لما تداعت الاحداث السياسية فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ إلى أن اضطرت حكومة الوفد أن تقرر فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كصيغة ضابطة للعلاقات المصرية البريطانية ، وأن تلغىها من طرف واحد رغم تمسك بريطانيا بهذه المعاهدة ، إنما اتخذت هذه الخطوة بالوسيلة القانونية الدستورية واستصدرت قانونا وافق عليه مجلسا النواب والشيوخ فى موجهات من الحماس الشعبى والتوقد الوطنى المنقطع النظير ..

والوفد عندما صنع ذلك فقد استخدم الصيغة الديمقراطية التى يسمح بها الدستور فى أقصى ما يمكن أن تستخدم فيه ويكون استخدامها لينهى بها وسيلة المفاوضة كوسيلة لحل المسألة الوطنية .. وأثبت بذلك أن العملية التى تراكب جزئها لصياغة الأوضاع السياسية للمرحلة التى نتجت عن ثورة ١٩١٩ ، هذه العملية التى تمثلت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثم معاهدة ١٩٣٦ ، وفى دستور ١٩١٢ ، هذه العملية قد استنفدت غرضها من وجهيها ، وتكون صيغة الكفاح السلمى المشروع من وجهيها قد فقدت مقومات بقائها . لقد وضعت مصر أمام وجود بريطانى غير مشروع ، وليس من وسيلة سلمية لمواجهة معارضة أو تحكيما ، وبالعمل المشروع أنهى الوفد مشروعية الوجود البريطانى ،

وبالعمل السلمى أنهى مرحلة السعى السلمى لتحقيق الاستقلال .
ولكن الوفد هو حزب السعى السلمى المشروع ، لم يرتب أوضاعه ولا
صاغ مؤسسته ولا جند رجاله على أساس نوع عمل سياسى آخر ،
من ثم فإن الوفد بما صنع فى نهايات ١٩٥١ يكون قد جاوز نفسه
وأنهى وجوده السياسى كمن يسلم الشعلة لغيره لبداية مرحلة
تاريخية مغايرة .

(٧)

فى هذا الإطار التاريخى العام للحركة الوطنية المصرية وللقوى
الحاكمة لمصر ، وجد مصطفى النحاس ، شب وتكون فى أولى المرحلتين
من عهد الاستعمار البريطانى ، ما بين ١٨٨٢ و ١٩١٩ ، وقاد مصر
خلفا لسعد زغلول فى المرحلة الأخيرة من مرحلتى هذا العهد ، وبين
المرحلتين ثورة ١٩١٩ التى قادها سعد زغلول وصار علامة عليها ، وعلى
مدى السنوات القليلة التى تلت بدء الثورة حتى وفاة سعد زغلول فى ٢٢
أغسطس ١٩٢٧ ، أرسيت أسس هذه المرحلة ، وهى ذاتها مرحلة ما بين
الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ .

وأن مصطفى النحاس الذى رافق سعد زغلول مع غيره من قيادة
الوفد فى سنوات تأسيس هذه المرحلة ، كان هو من تولى زعامة
المصريين وقيادة العمل الوطنى والديمقراطى فى مرحلة ما بين هاتين
الثورتين ، والثورة ترسم توجهها جديدا وتشق طريقا جديدا ، والسنوات
التالية لها تتولى عبء التنفيذ والدعم والصقل ، وما كان رسوما وأهدافا

تتولى تحقيقه ، وما كان طريقا تتولى تمهيده والسير فيه نحو نهايته .
وأن القيادات التى تتولى العمل فى مراحل ما بين الثورات أو
الانعطافات الكبرى ، إنما ينظر إلى عملها فى ضوء ما ترسخه وتقومه
من مبادئ أظهرتها العملية الثورية السابقة ، فهى تقوم بدور الحماية
لهذه المبادئ والأهداف الناشئة ، والتحقيق لها فى الواقع السياسى
والمجتمعى ، والتعهد لها بالبقاء والنمو والتغلغل فى شئون الحياة اليومية
الجارية ، وإنضاج الأوضاع السياسية والاجتماعية لما تصلح به المراحل
التالية .

وقد كان مصطفى النحاس مدركا لهذه المهمة ، مما يظهر من كلمته
التي ألقاها على قبر سعد زغلول بعد رجوع النحاس من الخارج ، قال
«كان سعد يحمل العبء عنا جميعا ، وقد ألقاه علينا جميعا .. آه يا
سعد .. لم تتم بعد مهمتك ولكن روحك ستتمها معنا .. إننا جميعا على
عهدك حتى الممات ، وإذا متنا فذرارينا سيقتفون الأثر ، (من كتاب
الزعيم والزعامة .. عباس حافظ ص ٢٤٠ - ٢٤١) وكان إتمام المهمة
التي طرحتها ثورة ١٩١٩ هو على التحديد إنجاز الهدف الوطنى
بإجلاء الانجليز من مصر ، ودعم المنهج الديمقراطى لنظام الحكم
الذى يمكن من هذا الإجلاء بالوسائل السلمية المشروعة ، على ما
سبق البيان .

ويبدو لى أن مصطفى النحاس ما كان ليقوم بدوره الكبير فى تاريخ
مصر ، إلا أن يكون خلفا لسعد زغلول .. والفرق بينهما هو الفرق بين

من يشق الطريق ومن يمهده ، الأول يحتاج لرؤية واسعة وثراء ثقافى وتجارب عديدة متنوعة وقدرة على التعميم وإدراك الكليات ، والتقاط المسارات الأساسية لحركة التاريخ والشعوب ، وهذا هو التأهيل اللازم لمن ألقى عليهم مهام قيادة الثورات أو الانعطافات التاريخية الكبرى ، بما يصاحب أحداث الثورات والانعطافات الكبيرة من سرعة وكثافة فى تداعى الأحداث وتشكل المسارات ، وما تطرحه من بدائل وما تستدعيه من خيارات تتكثف بها كل عناصر التأهيل اللازم ، للنظر العام المستوعب لروح الجماعة ولحركة التاريخ وأوضاع الظروف المعيشية .

أما الثانى فيلزمه ذلك القدر من الصلابة والصبر والقدرة على المتابعة ، الذى يمكن من اقرار الأوضاع الجديدة والسير بها إلى نهاياتها ، ويمكن من حمايتها لئلا تطفئ عليها القوى المخاصمة لها وتندمها فى مهدها أو تبتسرها قبل أن تبلغ منتهاها ، وقد يكفيه الاصرار والتصميم على المتابعة والقدرة على احتمال رتابة العمل التنفيذى اليومى .

أننى لا أجرى مقارنة بين سعد والنحاس ، ولكنى كنت أحاول أن أشير إلى اختلاف مهام القيادات ، سلفا وخلفا ، وفقا لمآل الأحداث وما يستدعيه ذلك من تأهيل خاص . لقد أدرك سعد زغلول ثورة عرابى وهو فى نحو الخامسة والعشرين من عمره ، وعبر بشبابه وكهولته وشيخوخته السنوات الفاصلة بين فشلها ودخول الإنجليز مصر وبين

ثورة ١٩١٩ ، وأدرك جمال الدين الأفغانى وتعلمذ على يد محمد عبده ،
واتصل بدوائر الفكر والسياسة طوال هذه المدة ، وتنوعت تجاربه
الفكرية والسياسية والاجتماعية ، من العمل السرى فى «جمعية
الانتقام» إلى صالون الأميرة نازلى فاضل حيث يجتمع الصفوة من
رجال السياسة والحكم ومنهم اللورد كرومر ، ومن دراسة الأزهر إلى
دراسة الحقوق الفرنسية ، ومن ممارسة المحاماة قبل أن تنتظم فى مهنة
محددة إلى ممارسة القضاء قاضيا ومستشاراً ، ومن بيئة الفلاحين فى
قريته إبيانة من أعمال كفر الشيخ إلى دست الوزارة وزيار للمعارف
والحقانية وصسهرام مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء ذى الأصل
التركى ، ومن العمامة إلى الطربوش .

ذلك لم يكن غريباً ، إنه فى وسط الظروف المعقدة المتشابكة لأوضاع
مصر بعد الحرب الأولى ، ورغم انتصار دولة الاحتلال العسكرى
بريطانيا فى هذه الحرب ، ورغم تصفية الدولة العثمانية التى كانت
تستمد الحركة الوطنية المصرية منها قبل الحرب الأولى العون المعنوى
والرابط السياسى ، ورغم تناثر العالم الاسلامى والعربى اشلاء وتوزع
اقطاره بين الدول الأوروبية الكبرى ، ورغم أن العديد من الصفوة
الاجتماعية السياسية كانت قريبة من رجال الاحتلال البريطانى لا
يرفضون مبدأ التعامل معه والتعاون ، رغم كل ذلك تحدت خيارات
سعد زغلول بما يضع شعار المصرية السياسية فى وصفها الحاشد
لجمهور المصريين ضد الاحتلال البريطانى ، ويضع المصرية موضع

المواجهة للاستعمار السياسى والعسكرى ، وبما يربط مطلب الاستقلال السياسى بمطلب الحكم الدستورى وبما يقوم به التنظيم السياسى الجامع للمصريين المحقق لوحدتهم الشاملة ، رغم الاختلاف بين الريف والمدن وبين التعليم التقليدى والتعليم الحديث ، رغم اختلاف الأديان ورغم اختلاف المهن والمستويات الاجتماعية المعيشية ..

وكانت هذه هى أهم السمات التى انطبعت بها الأوضاع المصرية على مدى الأعوام الثلاثين التى أعقبت ثورة ١٩١٩ ، والتى أسلمتها لأوضاع النصف الثانى من القرن العشرين ، وهى ذاتها السمات التى تولى مصطفى النحاس بخلافته لسعد زغلول حمايتها والزود عنها وتأكيدا على مدى تلك الأعوام الثلاثين .. وقد جاء فى خطابه الذى إلقاه بعد اختياره رئيسا للوقد خلفا لسعد زغلول «أننى أعاهد أمامكم روح سعد .. مستوحين الحكمة والحزم من روح سعد .. مستضيئين برشده .. وإن نحرص على الدستور .. محافظين على ائتلاف الأحزاب .. حتى تنال البلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح والحرية الكاملة ..» (عباس حافظ ، المرجع السابق ص ٢٤٤) .

على هذا النحو كان مصطفى النحاس خليفة لسعد زغلول ، وكان هذا ما يدعوه للاعتزاز ويؤكد لنفسه وللناس أصالته ، وبقي أمينا على ذلك ما بقى يعمل فى سياسة أمته ، على أن النحاس لم يستطع مع تغير الأوضاع الدولية والداخلية أن يهين من نفسه ، ما

يقوم به بدور المجدد فى ظروف ما طرحه الواقع من جديد بعد الحرب العالمية الثانية ، ولا أن يهيب من الوفد ما يستطيع به أن يجدد جامعته الوطنية السياسية لاوضاع نهايات الاربعينات والخمسينات ، ولعل ذلك مما أضعف مصداقية الوفد من بعد وخالف من مسار الحركة السياسية المصرية مع بدايات الخمسينات ، على النحو الذى لا يخفى على المطالع لتاريخ مصر . وقد كنت دائما أرى لسعد زغلول فى ظروف مصر فى زمانه ما لغاندى فى ظروف الهند فى زمانه ، ولكن مصطفى النحاس فى مصر على مشارف الخمسينات وبداياتها ، لم يكن لديه ما لدى جواهر لال نهرو فى الهند على مشارف الخمسينات وبداياتها ، ولا استطاع «وفد» مصر فى هذه السنوات أن يقوم بما قام به «مؤتمر» الهند من بعد .

وكان النحاس أقل خطا من سلفه سعد . لقد مات سعد فى ١٩٢٧ إبان مجده وفى عز حربه ورجاله ، بينما مات النحاس فى ١٩٦٥ بعد أن اقصى عن الحياة السياسية وصفى حربه وتجاوزت الاحداث حركته ، وجاءت وفاته فى مجد خصومه السياسيين ، أما عن الذكرى بعد الوفاة فإن سعدا التصق بالثورة كذروه للعمل السياسى وكعلامة على المرحلة التالية لها ، بينما ارتبط عمل النحاس بالأعوام الطويلة والاعمال الرتيبة «فى أعقاب الثورة» وأننا إن جمعنا وقائع الأعوام والاحداث ، فقد نجد نظرا وجيها يرى فيما عانى النحاس وما ضحى أكثر مما أصاب سعد توضيحات ومعاناة ، كما نجد لا شك نظرا أشد وجاهة يرى فى هذا

السعى والتصميم الدعوب لمصطفى النحاس ، وفى هذا السعى الصبور فى «وهاد» التاريخ ووديانه ولدى السفوح ، يرى فيه العمل الذى لولاه لما بقى ما بقى من ثمار ثورة ١٩١٩ ، ولما استقر ما استقر من أهدافها ونوازعها الوطنية الدستورية .

وهذا باذر الحب يعيش بضوئه الانظار عن رؤية من خلفه ممن تعهد البذر بالرعاية فى الأرض وسهر ليلالى الشتاء ليوفر لها ماء «المحياة» وعانى من حرقه الشمس فى إقتلاع الاعشاب الضارة ، وهو لولاه ما نبت بذر ولا أثمر نبات ولا حصدت ثمار . وتعثر حظ مصطفى النحاس ، إن جاء الحصاد بعد زمانه ، فى العهد الجديد الذى نشأ بعد اقصائه ، وذلك بتمام جلاء الانجليز من مصر فى يونيه ١٩٥٦ . والنحاس فى السابعة والسبعين من عمره ، معزول فى بيته لا يسمح له برؤية الناس ولا أن يراه الناس ، ولا يرد ذكر له قط فى منشور أو مذاع .

فازت ذكرى سعد زغلول بكتاب عن حياته يحرره فى سنة ١٩٢٦ «عباس محمود العقاد» ويعتبر من أهم كتب العقاد ، اجتمعت فيه عملية البحث التاريخى مع عمق النظر التحليلى ، لمفكر كبير يفوص فى عمق الأحداث ويستخرج دلالاتها البعيدة ، واجتمع ذلك مع صعوبة الرواية لواقع معيشى مع مضاء شهادة شهود العيان ، إذ كان العقاد من أصحاب سعد وأكبر كتاب الوفد على عهد سعد زغول وما تلاه حتى سنة ١٩٢٥ . أما النحاس فلم يتوفر له من معاصريه رجال يقومون به ،

فيما عدا أعمال جد قليلة من غير أصحاب قلم اقتصرت على ذكر «مناقب» للنحاس ، ولا نكاد نجد كتابا له قيمة الدراسة الموضوعية المنهجية لمصطفى النحاس ، إلا رسالة الدكتوراة القيمة التي أعدها عنه الدكتور علاء الدين الحديدي في لندن سنة ١٩٨٥ ، وترجمها إلى العربية من بعد . فكانت كتابتها بعد وفاة النحاس بعشرين سنة ، وكان كاتبها ممن ولد بعد انتهاء الحياة السياسية للنحاس بأعوام . فجاءت تاريخا محضا .

من كل ذلك تبدو المذكرات التي أعدها محمد كامل البنا عن الزعيم مصطفى النحاس .. ربع قرن في السياسة المصرية ١٩٢٧ - ١٩٥٢ على قدر كبير من الأهمية ، ويلزم أن يفرغ لها الباحثون المعنيون بهذا الأمر وأن يخلصوا ليستخرجوا كل ما يمكن استخراجه منها عن هذا الذي ملأ دنيا مصر وشغل ناسها طوال الربع الثاني من القرن العشرين ، وليستخلصوا رأيه ورؤيته فضلا عن شهادته في وقائع هذه الفترة ، وليدرسوا كيف كان ينشط فاعلا ورادا للفعل ، وكيف كان يفكر ويجمع معلوماته ويتحصل على معارفه ويشكل قراراته .

القسم الثانى

الملاح العامة للمذكرات

(٨)

كان الربيع بن سليمان المرادى هو راوية الإمام الشافعى ، نقل إلينا الكثير من كتب الشافعى ومن أهمها كتاب «الأم» ، وأهم مخطوطة لكتاب الشافعى «الرسالة» وجدناها بخط الربيع . شهد الرواة والعلماء للربيع أنه كان راوية ثبتا صدوقا وكان ثقة متفقا عليه ، وعرفوا أنه كان قريبا من الشافعى لازمه وكان محلا لحبه ، وأوكل إليه الشافعى الرواية عنه ، ومن كل ذلك لم يثر شك فى نسبة كتب الشافعى إليه مما ورد إلينا عن الربيع .

أحكى ذلك لأتقرب إلى القارئ فى دراسة مذكرات النحاس التى بين أيدينا ، فنحن لم نجد لها مكتوبة بخطه ولا منطوقة بصوته ، إنما قرأناها مخطوطة بخط يد الأستاذ محمد كامل البنا ، السكرتير الخاص للنحاس ، الذى لازمه وصاحبه من أوائل الثلاثينات ، وهو راوى هذه المذكرات وكاتبها ،

ونحن نخلص مما كتبه «البنا» في صدر هذه المذكرات ونهايتها إلى ما يلي مما أورده صريحا بقلمه :

- إن محمد كامل البنا كان رفيقا للنحاس في كل حين ، ولازمه على توالى الأعوام ، وأن النحاس كان يملئ عليه ما يريد أن يدونه .

- إن النحاس كان يدون مذكرات ، إما بخطه في نوتة من النوتات ، أو يملئها على البنا أو على الأستاذ إبراهيم فرج .

- إنه بعد ثورة ٢٢ يولية ١٩٥٢ ، لم يأمن البنا على هذه المذكرات أن تقع في ايدي السلطات ، وأن «الثورة» قامت بتفتيش منزله أكثر من مرة بحثا عنها ، وإنهم في احدى المرات عشروا على أجندة محررة بخط يد النحاس وبعض الوثائق فاستولوا عليها .

- إن البنا حرصا منه على ما لديه ، نقل المذكرات على هوامش كتب علمية وسياسية وعلى أوراق بعض الاجتدات السنوية ، وخبأ ذلك بين أوراق مهمة ، وأستودع صديقا له أجندة واحدة كانت بخط النحاس عن أحداث سنة ١٩٣٢ أو سنة ١٩٣٤ .

- بعد موت النحاس في سنة ١٩٦٥ ، وبعد تغير الأوضاع السياسية في سنة ١٩٧٢ ، بدأ البنا بتشجيع من الأستاذ فؤاد سراج الدين يستخرج ما لديه من نقول ، ويعيد ترتيبها وتصنيفها ، ويجمع ما كان لديه مما كتبه النحاس أو أملاه ، وقضى في النقل

والتفريغ والمراجعة والتحقيق فترة قدرها بثمانى سنين مرة .
وباحدى عشرة سنة مرة أخرى ، ورتب ما رتب عن الوقائع فى هيئة
يوميّات ما استطاع .

- إنه أنهى هذا العمل فى ١٩٨٣ .

إذن فمذكرات النحاس التى بين أيدينا ، أتت إلينا من خلال راو
لها ، وهو راو وحيد . وهو راو حكى لنا طريقة تدوينه لها ، فكانت
مصادره الأولية متنوعة حسبما ذكر ، بين ما خطه النحاس بيده ، وبين
ما أملاه عليه أو أملاه على الأستاذ ابراهيم فبرج ، ولكن هذا المحرر
للمذكرات لم يعين لنا المادة التى استقاها من كل هذه المصادر ، كتابة
أو إملاء .

ومن جهة أخرى فان كل هذه المادة مع اختلاف مصادرها الأولية لم
تجتمع لمدون المذكرات تجميعا بسيطا ، إذ اضطرت ظروف أمنه
الشخصى وخوفه على المذكرات وظروف الخصام السياسى المشتهر بين
«الوفد» تاريخا ورجالا وبين القائمين على ثورة ٢٣ يوليو ، اضطره كل
ذلك إلى أن ينقلها ، حسبما يذكر ، على هواش الكتب والاجندات ، وبإذ
بقيت هكذا سنين مبعثرة فى هذا الشتات ، بقيت هكذا حسبما نفهم من
حديث المحرر من سنة ١٩٥٢ تقريبا حتى سنة ١٩٧٢ تقريبا ، وهذه
التواريخ نستخلصها نحن من قراءة ما كتب المحرر ، ولم يذكرها هو
على وجه الضبط والتصريح .

وبعد هذا الفاصل الزمني الذي يصل إلى ما يشارف عشرين عاما ،
بدأ البنا حسبما يذكر عملية جمع المذكرات ، على مدى زمني يقع بين
المدتين اللتين ذكرهما وهما ثمانية أعوام وأحد عشر عاما ، وراوينا حكي
ما سبقت الإشارة إليه مرة في أول المذكرات ومرة في آخرها ، ولم
يخف عنا وقائع النقل المتكرر والتشتيت والتجميع ، ولم يخف تعدد
مصادره الأصلية لما حرره ، كتابة أو إملاء أو نقلا . ولكنه لم يذكر لنا
شيئا عما جرى للأصول التي نقل منها إلى هوامش الكتب ثم
أعاد ترتيبها وتحريرها ، هل أبيدت هذه الأصول أم ضاعت وكيف جرى
ذلك ، وماذا كانت مناسبته .

وكنت حريصا على أن تنشر المذكرات لا بعنوان «مذكرات مصطفى
النحاس» فقط ، ولكن بعنوان أكمل «مذكرات مصطفى النحاس التي
أعدها محمد كامل البنا» . فنحن هنا أمام عمل هو وثيقة تاريخية لا
تنفصل عن مصدرها ، والمروى لا يتفصل عن الراوى أبدا ، ونحن هنا
نعتمدها بسندها وننسبها لسندها ، وهي تكسب لدينا قيمتها التاريخية
بموجب هذا الالتصاق «للمتن» بسنده .

وبالنسبة لى أيضا ، فإن يوميات ومذكرات تسجل وقائع
مصطفى النحاس من سنة ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ ، ثم تمتد كذكريات
حتى وفاته ، لهى جديرة بالنظر الجاد ، وأن مذكرات وأوراق تتعلق

بمصطفى النحاس وتزيد من معارفنا عنه ، لهى مما يتعين أن تسعى إليه وننتقل إليه ، حيثما وجدنا امكانية لوجودها والنظر فيها والتعليق عليها .

عندما وردت لى المذكرات منسوخة على الآلة الكاتبة ، سألت عن المخطوطة فذكر لى أنها موجودة ، وأثنى يمكنى أن أطلعها عندما أريد ، على أن أحصل عليها منه يدا ليد ، خوفا عليها من كثرة تداولها بين الايدي . وقدرت هذا الحرص ، ونحن رجال القانون تعرف معنى المخطوطة أو « الوثيقة » بأكثر مما يعرفه رجال التاريخ ، وأن المستند إن كان يتعلق عند المؤرخ بذكر خبر قد يمكن معرفته من مصدر آخر ، فهو عند رجل القانون يتعلق « بحق » يؤول إلى صاحبه أو لا يؤول ، أو بواقعة تولد حقا أو لا تولد ، والمستند هنا مصدر وحيد فى الغالب .

لكننى من جهة أخرى لم أحرص على سرعة مطالعة المخطوط ، أردت أن أترك نفسى للموضوع وأن اقرأ المذكرات كما لو كانت مطبوعة ، لا خلو للوقائع ، وقائع النحاس ، ولأعيش معه أيامه ، وأن أعرض هذه الوقائع على ما أعرفه وما هو متاح لى بمراجعة وقائع التاريخ ، ثم أسأل نفسى ، هل هذا هو مصطفى النحاس ، وذلك حسبما شاهدنا النحاس فى التاريخ ، وحسبما سمعناه فى ذكريات

صباتا وشرح شبابنا الأول وحسبما قرأناه دارسين لتاريخ هذه الفترة
الذى كان واحدا من صناعات تاريخ هذا البلد فيها ، وحسبما فهمنا من
دراستنا التاريخية لخطبه وأحاديثه وطرائق استجاباته أفعالا وردود
أفعال .

كنت أقرأ وأنا يميل بى الظن ويرجح بالاطمئنان إلى أنه هكذا
يمكن أن يفكر النحاس ويكتب ، وهكذا يمكن أن يرى الأحداث ويتحدث
عنها ، وهكذا يمكن أن يتخذ مواقف ، وكان هذا وجهها من وجوه
التقدير عندي ، وعنصرها من عناصر الضبط والتحقق من حجية
الرواية ، ومن عناصر تحديد درجة المصداقية ، ثم طلبت أن اطلع على
المخطوطة وفحصتها مقارنا بينها وبين النسخة المحررة على الآلة
الكاتبة ، وكانت المخطوطة على الوجه والصورة التى اثبتتها فى هذه
الدراسة فيما بعد .

بعد ذلك سعيت لرؤية الأستاذ محمد كامل البنا ، ومن عادتي فى
دراستى التاريخية ألا ألتجأ إلى اللقاءات الشخصية مع الأشخاص
المتعلقين بالمادة المدروسة - حتى لو كانوا هم صانعوها - إلا بعد أن
استنفدت دراسة ما هو مكتوب عن هذه المادة ، فتكون اللقاءات
الشخصية فى أواخر ما ألتجأ إليه ، وذلك لاستكمال أسئلتى وأدوات
تحقيقى وأواجهه بكل ذلك ، وليكون لدى من معرفة دقائق

الموضوع وتفصيله ما يعصمنى عن الانسياق وراء منطق الشخصية المعنوية ، ولأن كل المصادر التاريخية المادية مصادر «ليست واعية» مكتملة المادة لا تستطيع أن تقدم إلى من يطالعها أكثر أو أقل مما أعدت له أصلا ، أما المصدر البشرى فهو مصدر حى ومتحرك فى مادته ، وثمة احتمال أن تتعدل المادة المنقولة منه أثناء الحوار معه بالاضافة أو التأويل أو الحذف ، لذلك يتعين أن يكون الباحث على أوثق إلمام ممكن بالموضوع قبل أن يلتقى بالمصدر البشرى .

ذهبت إلى المرحوم محمد كامل البنا ، بعد أن قرأت المذكرات «وامعنت النظر فيها واحضرت معى مجموعة الأسئلة والاستفسارات واستعددت للموضوعات المفتوحة التى يمكن أن يستطرد إليها الحديث أو يتطرق .

«وكان مما أعدته من أسئلة ما يتعلل بسنة مولد البنا وتعلمه ومهنته وبدء معرفته بالنحاس وفترات اتصاله به اتصال ملازمة وطبيعة علاقته به فى كل فترة ، وعلاقته بغير النحاس من قادة الوفد الذين تردد ذكرهم كثيرا فى المذكرات ، ثم ماذا كان عليه حال المذكرات فى صورتها الأصلية ، وماذا كان مصير هذه المصادر الأصلية بعد نقلها ، ثم كيف

نقلت إلى هوامش الكتب وبأى ترتيب وأية كيفية . واين هى هذه النقول التى نونت على الهوامش ، وهل يمكن الاطلاع عليها الآن . أو على عينة منها .

ثم أن المذكرات جرت على ثلاثة أنواع ، النوع الأول فى صورة يوميات من ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٥ إلى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ بمدة تبلغ خمس عشرة سنة وبعدد صفحات تبلغ نحو ثلثى المذكرات ، وهذه هى الأكثر مدعاة للاطمئنان والأفيد من حيث المادة التاريخية ، أما النوع الثانى فهو ذكريات عامة عن وقائع جرت خلال المدة من ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى قيام الثورة فى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ لمدة عشر سنوات وبعدد صفحات يكاد يصل إلى الثلث الأخير من المذكرات وفيها من عدم الدقة فى تتبع الاحداث ومن الخطأ أحيانا فى بيانها ما يظهر منه أنها كتبت بعد سنوات من ذاكرة كلية لم تراجع المذكرات على الاحداث ، وهى دفاعية عن مواقف للوقد فى هذه الفترة ، ولا تحمل اضافات تفصيلية يؤيه بها بالنسبة للمادة التاريخية المتاح معرفتها الان من المصادر الأخرى . والنوع الثالث هو الكراسة الحادية عشرة الأخيرة من كراسات المخطوطة ، عن الفترة ما بين ٢٣ يولية ١٩٥٢ حتى انتقال النحاس باشا إلى رحمة الله ، ومنها صفحتان فقط وردتا محررتان على لسان النحاس ، والباقى ورد محررا على لسان البنا نفسه ، وهى قليلة

جدا فى دقائقها وتتضمن تعليقات على وقائع الثورة ، ونكاد نرى منها كيف كان النحاس يفكر فى الفترة من ١٩٥٢ حتى وفاته فى ١٩٦٥ ، أقول نكاد نرى شيئا من ذلك .

أعددت نفسى لكل ذلك ، ولكى أسأل الاستاذ البنا عن الأخبار التى وردت مكررة والتواريخ التى اختلفت لما سأشير إليه فيما بعد ، وهل هناك أجزاء ضاعت وهل يتوقع أن يشكك أحد فى هذه المذكرات ممن عايشوا النحاس .

مكثت مع الشيخ الكبير وقتا طويلا محاولا أن استخرج منه الجواب عن اسئلتى كلها أو عن أى منها ، وبسطت الحديث وزحمته وتركته لتلقائيات مجراه وركزته ، وسألت اسئلة مباشرة حينما وغير مباشرة حينما آخر ، ولكننى لم استطع قط أن أضع المحدث على طريق الجواب الكامل . كان التشتت بالغامداه ، والكلام يجرى على لسانه سريعا بالاستطراد ويتداعى المعانى ، والذكريات تتزاحم بغير نظام محدد ، وعدم القدرة على التركيز ملحوظة . فلم استطع أن اتبين وقائع محددة عن كيفية النقل للمذكرات على هوامش الكتب وكيفية النقل من الهوامش ، ولا تبينت أمرا يتعلق بما ألت هذه الكتب المجموع منها وما صارت إليه .

كان الحديث يعلو ويهبط ويتوزع شعاعا ، إنما ما أمكن لى جمعه من هذا الشتات عن أحاديث الذكريات ، أن محمد كامل البنا ولد فى سنة ١٩١٣ ، فكان عند لقائنا سنة ١٩٩٢ قد بلغ الثمانين إلا شهورا ، وقد انتقل إلى رحمة الله بعد لقائى به بشهور قليلة . دخل فى صباه مدرسة الشيخ صالح الحيدى وتخرج فى كلية الحقوق وقيد محاميا ، وكان من أسرة عرفت بالتشيع للوفد ولمصطفى النحاس ، وأخوه الشافعى البنا يكبره بنحو عشر سنين حوكم فى قضايا اغتياالات الانجليز سنة ١٩٢٢ ومكث فى السجن سنين وعمل بعد ذلك فى صحافة الوفد موضعا لثقة النحاس ، وأخوه الثانى الشيخ محمد البنا كان من علماء الأزهر قريبا من النحاس ، وتولى وكالة الوزارة للشئون الدينية برئاسة الوزارة فى عهد وزارة النحاس الأخيرة فى ١٩٥٠ - ١٩٥١ . وقيل أنه كان مرشحا لمشيخة الأزهر الشريف .

ومحمد كامل البنا عرف النحاس صغيرا من هذا الطريق ، كما كان صديقا لمصطفى شوقى من أولاد أخت النحاس ، واتصل به من صدر الشباب فى بدايات الثلاثينات ، ثم لازمه ، وهذه الملازمة هى الاساس فى درجة الحجة التى تتوافر فيما يكتبه البنا الآن وينشره عن مصطفى النحاس . وقد ذكر لى فى هذا اللقاء الوحيد الذى جرى أنه كان أودع الكتب المنقول من هوامشها منزل صديق له بوزارة الأوقاف وكان يسكن

فى السبئية ، وأن ما سجله عما بعد ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ كان إملاء من النحاس عليه وعلى القريبين منه .

وأقول فى النهاية أن هذه الدرجة من الحجية الآتية من ملازمة البناء للنحاس ، هى درجة تسمح لدارس التاريخ أن يعتمد هذه المذكرات بين مراجعه عن مصطفى النحاس ، بحسبانها مذكرات محررة بيد سكرتيه وملازمه .

كما أقول أيضا أن يوميات تحرر ويرد مع كل منها تاريخها ، وذلك من ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وتتفق وقائعها مع الاطار العام للتاريخ السياسى ، وتتسجم أحداثها وأجزاء أحداثها فى الغالب مع وقائع التاريخ العام وأحداثه ، ومع وجوه نشاط صاحب المذكرات ، تكون مذكرات شأنها شأن أى مرجع تاريخى جاد تتضمن ما يلزم الباحث أن يعتمد عليه بين مراجعه وأن يبحثه فى الوقت نفسه ويمحصه فى ضوء النظر النقدى للوثائق والمستندات .

وأن القدر المتيقن بالنسبة لهذه المذكرات أنها عن مصطفى النحاس وإنه حررها بخطه سكرتيه محمد كامل البناء ، وخرجت الينا بخط البناء ، وأنها حررت فى صورتها الأخيرة منه فى مدة تنتهى فى سنة ١٩٨٣ . وأنها بهذا تقوم لها من المصادقية ما

يتناسب مع مصدرها من محرر ذى اتصال وثيق ومباشر ومستمر بالنحاس ، ولها منزلة الشهادة عن النحاس ، وأن النظر فى متن المذكرات ووقائعها ووجهة النظر المنسوبة إلى النحاس فيها ، كل ذلك يثبت لها هذا القدر من المصداقية الذى يضعها بين مراجع هذه الفترة خاضعة لما يخضع له كل مصدر تاريخى من وجوه النقد والتحليل والتحقيق .

إن المذكرات التى تحت أيدينا عبارة عن إحدى عشرة كراسة مكتوبة بخط اليد ، فى كراسات من نوع «البلوك نوت» الكبيرة ، وتقلب صفحاتها لأعلى ، أولها غير مسطور وباقيها مسطور ، والخامس والسادس والسابع منها معظم أوراقها سائبة ، وبعض الأوراق يكاد يتماسك .

والكراسة الأولى تتكون من ٧٨ صفحة وتبدأ بسيرة ذاتية عن النحاس على لسانه ، ثم من صفحة ٧ تبدأ بلفظ «المذكرات» وفى شكل يوميات من ١٩٢٧/٨/٢٩ وتنتهى فى ٢ يونية ١٩٣٠ .

والكراسة الثانية تتكون من ٦٠ صفحة وتبدأ من أول يوليو ٣٠ وتنتهى فى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٣ .

والكراسة الثالثة تتكون من ٦٤ صفحة وتبدأ من ٢ يناير ١٩٣٤ وتنتهى فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ .

والكراسة الرابعة تتكون من ٨١ صفحة وتبدأ من ١٨ ديسمبر وتنتهى فى ٥ مارس ١٩٣٨ .

والكراسة الخامسة تتكون من ٦٤ صفحة وتبدأ من ٧ مارس ١٩٣٨ وتنتهى فى ١٧ يونية ١٩٣٩ .

والكراسة السادسة تتكون من ٢٥ صفحة مكتوبة (والباقي غير مكتوب) وتبدأ من ١٨ يونية ١٩٣٩ وتنتهى فى ٦ نوفمبر ١٩٣٩ .

والكراسة السابعة تبدأ بترقيم صفحاتها برقم ٢٦ وتنتهى صفحاتها برقم ٨١ فهى والكراسة السابقة متصلين بترقيم واحد ، والصفحة الأولى من هذه الكراسة التى تبدأ برقم ٢٦ تبدأ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٩ ، وتنتهى فى صفحة ٨١ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٠ .

والكراسة الثامنة تتكون من ٨٧ صفحة وتبدأ من ٢١ أكتوبر ١٩٤٠ وتنتهى فى ١٢ يوليو ١٩٤١ .

والكراسة التاسعة تتكون من ٧٦ صفحة وتبدأ فى ١٤ يوليو وتنتهى اليوميات فى الصفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٢ . ومن صفحة ٦٢ تبدأ طريقة أخرى فى كتابة المذكرات ، وهو أن ترد فى فقرات طويلة عن موضوعات معينة وليس حسب اليوم .

والكراسة العاشرة تتكون من ٧٦ صفحة وهى كلها ترد بفقرات طويلة بسرد لموضوعات متفرقة على مدى الفترة من انتهاء «اليوميات» فى ١٠ فبراير ١٩٤٢ حتى سقوط وزارة أحمد نجيب الهملى قبل قيام ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ . والموضوعات التى عولجت فيها لم يجر ترتيبها ترتيبا تاريخيا . ولم تنضبط وقائعها بتواريخ محددة فى المتن المكتوب ، الأمر الذى يجعل قارئها أكثر فهما لها إن كان على سابقة دراية بوقائع تلك السنوات العشر من فبراير ١٩٤٢ إلى يولية ١٩٥٢ ، ويبدو أنها كتبت جميعها فى وقت تراخى كثيرا عن الأحداث المروية فى كل من فقراتها ، وسأشير فى نهايات هذه الدراسة إلى ما يعنى لى فى هذه المسألة إن شاء الله .

والكراسة الحادية عشرة ، وهى تتكون من ٥٥ صفحة ، وتبدأ فى الصفحتين الأولى والثانية بحديث للنحاس عن سماعه عن قيام ثورة ٢٣ يوليو ، ثم فى صفحة ٣ يرد وسط السطر الأول عنوان «كلمة كاتب المذكرات» ولفظ «كاتب» مشطوب ومكتوب فى أعلاه لفظ «جامع» فتصير «كلمة جامع المذكرات» ثم يرد فى الصفحتين ٣ ، ٤ حديث الاستاذ محمد كامل البنا عن جمعه للمذكرات بعد وفاة النحاس مما أشرت إليه فيما سبق . ثم مع صفحة ٥ يرد فى وسط السطور الأولى عنوان «انطباعات النحاس عن ثورة ٢٣ يولية وآراؤه فيها» ، وتحت عنوان

«كيف علم بثورة ٢٣ يولية» . ثم بعد ذلك إلى نهاية الكراسة يرد الحديث عن النحاس «بضمير الغائب» ، ومن ثم فهو نص ليس منسوبا إلى النحاس كتابة ولا إملاء ، وإن كان كله يتعلق بمواقف وحوادث وآراء للنحاس بعد قيام ٢٣ يولية ١٩٥٢ حتى وفاته وانتقاله إلى رحمة الله تعالى .

(٩)

كانت الكتابة اذن فى صيغة يوميات لمدة خمسة عشر عاما من ٢٨ أغسطس ١٩٢٧ إلى ١٠ فبراير ١٩٤٢ ، ثم أتت فى صيغة مذكرات تتضمن فقرات مطولة على أحداث برمتها مكتوبة بعد الحدث بما لا نعرف من زمان ، وذلك لمدة عشرة أعوام . ثم ما كتبته الراوى عن النحاس بعد ٢٣ يولية ١٩٥٢ يرد بعد ذلك الحديث عن قراعتي للمذكرات، فإن صيغة الكتابة وأسلوبها ، وطريقة عرض الحدث ، دلتى فى بعض الاحيان على إنه كتب بعد الحدث وليس إبان تشككه ، رغم أنه مصوغ فى يوميات ، وهذا يمكن تفسيره بما صادف اليوميات من نقل متكرر . وإن كنت لم ألحظ هذه الظاهرة كثيرا ولست واثقا من صدق انطباعى بشأنها فى البعض الذى لاحظته ، ولكنها ملاحظة اقدمها بين يدى القارىء أستثير بها كوامن النظر والمطالعة النقدية وهو يقرأ ويتفكر فيما يقرأ ، ومثالى على هذا القليل الذى لاحظته ، يرد مثلا فى يومية

١٢ ابريل ١٩٣١ عند حديث النحاس عن بدء الانشقاق الذي جرى في الوفد من القادة الثمانية (المعروفين اسم السبعة ونصف) ، فقد جاء الحديث كما لو كان كتب بعد تمام الانشقاق ، أى بعد اكتمال الحدث وليس اثناءه حيث لم يكن عرف بعد هل سيفضى إلى انشقاق ام لا وما حجمه بالضبط ومن هم أعيان أشخاصه بدقة ، ومثال آخر عن حديث النحاس عن احتمالات الحرب العالمية فى كتابته ليومية ٢٦ مايو ١٩٣٨ ، اذ بدا من عبارات الحديث أن وقوع الحرب أمر محسوم .وقد لاحظت انه منذ نهايات حكم اسماعيل صدقى ومع فترة الانتقال التالية فى عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ بدأت اليوميات تنتقل من الايجاز إلى التفصيل فى الاتصالات واللقاءات والمباحثات وما يثيره ذلك كله من أفكار ورؤى . كما لاحظت أنه على مدى السنوات الخمس عشرة لليوميات من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ ، فإن حجم ما اثبتته اليوميات فى السنوات الخمس الأخيرة قد يفوق حجم ما اثبتته عن السنوات العشر الأولى ، وهذا قد يدل على اتجاه الاحداث إلى الكثافة وقد يدل أيضا على تأكيد عادة كتابة اليوميات لدى صاحبها .

ولاحظت أيضا أن نقل المذكرات على هوامش الكتب ثم اعادة جمعها قد يكون اوقع محرر المذكرات فى التكرار أو الخطأ فى بعض

الاحيان، أما التكرار فقد وقع أغلبه فى يوميات الفترة ما بين أكتوبر ١٩٣٩ إلى أكتوبر ١٩٤٠ ، من ذلك تكرار تاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٣٩ ، قبل ٧ أكتوبر وبعد ٨ أكتوبر وهو فى التكرار يتضمن أحداثا مغايرة ، لعل التاريخ الأول مقصود به ٩ أو ١٠ أو ١١ . وكذلك تكرار ٢٦ أكتوبر ١٩٣٩ قبل وبعد ٢٣ أكتوبر ، وكذلك تاريخ ٢٧ اغسطس ١٩٤٠ ثم هناك اخبار تكرر ذكرها فى تواريخ مختلفة ، منها ما ورد فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٩ ، وما ورد فى ٢٨ يناير و ٥ ، ٧ عن اسمهان المغنية وعن الفريق عزيز المصري ، ٢٥ مارس عن تشرشل ، ١٢ ابريل عن اعتقال ايطاليين، ١٥ ابريل عن مقتل ابن الوزير السعدى على ايوب وتكرار تاريخ قصة دخول الملك فاروق على أمه الملكة نازلى وهى مع رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين ، إذ تكررت ثلاث مرات فيها ٨ مارس ١٩٣٨ ، ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ ، وكذلك خبر شطب رقيب الصحافة اخبارا عن مقابلات النحاس يذكر فيها . الدار العامرة وذلك فى ٥ نوفمبر ١٩٤٠ ، وفى ١٦ يولية ١٩٤٠ ، وكذلك قصة تعجب النحاس من عثوره على المصحف مفتوحا للقراءة فى منزل طه حسين ، إذ ذكرت هذه القصة فى اوائل الثلاثينات ثم فى ٢ يناير ١٩٤٢ .

وثمة أخطاء وقعت ، لعلها من النقل بعد سنين ، منها مثلا خبر يرد فى ٢٨ فبراير ١٩٤١ عن صحيفة صوت الأمة وهى فى الواقع لم تصدر إلا فى ١٩٤٦ ، ولعله كان يقصد صحيفة الوفد المصرى التى صدرت

فى ١٩٣٨ وبقيت حتى ألفتها حكومة صدقي باشا فى ١٩٤٦ فحلت محلها «صوت الأمة» . منها إشارة سريعة فى ٢٣ يناير ١٩٣٨ ورد بها لفظ «الغاء» المعاهدة الصحيح إبرامها ، فلا يرد الخطأ فى ذكر لفظ «الغاء» إلا لمن ذهنه مشغول بالالغاء ، ولم يكن ذلك حادثاً فى سنة ١٩٣٨ .

وهناك ما ذكر فى ١٠ مارس ١٩٤١ من زهاب النحاس ليعزى فى وفاة الشيخ محمد العدوى ، ثم حديثه فى ١٠ نوفمبر ١٩٤١ أن النحاس طلب كلا من الشيوخ محمد البنا ومحمد أبو زيد العدوى ودران يسألهم عن امر يتعلق بالهند ، ثم ما ورد فى ٨ يولية ١٩٤١ من لفظ «الهوية» للإشارة إلى ما يثبت الشخصية ، فلا أخال أن هذا اللفظ كان مستخدماً فى مصر فى ذلك الوقت بهذه الدلالة .

تظل كل هذه الملاحظات محدودة ، ولا تحمل أثراً جوهرياً يتعلق بمصداقية الصياغة اليومية للمذكرات خلال المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ . أما الفترة التالية لذلك التى صيغت فيها المذكرات فى صورة فقرات طويلة يتعلق كل منها بموضوع محدد ، ومن هذه الموضوعات مثلاً ما يتعلق بأوجه نشاط وزارة النحاس فى ١٩٤٢ ، وأحداث الوزارات التى خلفت الوفد بعد ١٩٤٤ مثل حادث كوبرى عباس ومحاولة قتل النحاس ، ثم أحداث وطرد النحاس فى ١٩٥٠ .

أما تلك الفترة فيلاحظ أن كثيراً من هذه الفقرات اتخذ طابع الرد

أو الدفاع عن موقف الوفد إزاء أزمة قامت أو تهمة سياسية واجهته من خصومه أو غير ذلك ونحن نلاحظ حديثاً مثلاً عن تهم الكتاب الأسود الذي أصدره مكرم عبيد بعد انشقاقه عن الوفد وغيره ، مثل الفراء الخاص بزوجة النحاس وشراء النحاس لمنزله ونظارته على وقف عبد العال ، ووقائع تهم المحسوية والاستثناءات واستغلال النفوذ ، وكتب ذلك كله دون تاريخ فلم يتبع التتالي الزمني في رواية الأحداث ، ومن ذلك ما أثاره خصوم النحاس عند طلبه تقبيل يد الملك عندما تولى الوزارة في ١٩٥٠ ، وخطاب النحاس والملك في أوروبا في صيف ١٩٥٠ وكل ذلك من حيث انتقاء المادة والوقائع ومن حيث أسلوب الكتابة وطريقة تناول الحدث ، مما يرجح معه الظن بأنها كتبت بعد مدة طويلة من وقوع الحدث ، فهو يعالج أحداثاً مكتملة وهو يعالجها من منظور دفاعي أو تقنيدي ، وبعضها وضع من سرده أن الذاكرة كانت صارت كلية مثل ما ذكره عن أن «أحمد عبد العزيز» أطلق عليه في حرب فلسطين بطل الفالوجة ، والصحيح أن من أطلق عليه ذلك هو السيد طه ، وكان أحمد عبد العزيز قائماً في الجيش تطوع لتحرير فلسطين ١٩٤٨ ودخول الجيش المصري رسمياً إليها في ١٥ مايو ١٩٤٨ واستشهد قبلها ، ومثل ما ذكر عن قصة مجيء محمد مصدق رئيس وزراء إيران إلى مصر بعد تأميم البترول في إيران وورد بعدها الحديث

عن حكومة النقراشى وجلاء الإنجليز عن المدن الكبرى وقتها ،
والنقراشى أغتيل فى ديسمبر ١٩٤٨ ، ومصدق جاء مصر فى عهد
وزارة النحاس التى تولت الحكم من يناير ١٩٥٠ إلى يناير ١٩٥٢ وعلى
أية حال فإن هذا القسم من المذكرات الذى تلا اليوميات المحررة التى
توقفت اعتبارا من ١٠ فبراير ١٩٤٢ ، هذا القسم يبدو لى أنه قليل
الأهمية من الناحية التاريخية من حيث المحتوى العام للوقائع ومن حيث
المادة التاريخية التى تضمنها ، وأنا لم أجد فيه ما يثير الانتباه أو يلفت
النظر ، بله أن يضيف شيئا إلى معارفنا عن هذه الفترة أو يصحح من
وقائعها أمرا .

(١٠)

أول ما يقابلنا فى قراءة المذكرات هو تبين ملامح شخصية النحاس
كزعيم وكسياسى وكإنسان ، وهذه فيما يبدو تكون أول مرة تتكشف
شخصية مصطفى النحاس لمن لم يعايشوه من أهل جيله ، وأول ما أريد
أن أشير إليه فى تبين ملامح شخصيته من مذكراته ، هذه المسألة التى
أشار إليها فى مقدمة مذكراته عن سيرته ، فعندما أخذه أبوه من بلده
السنبلاوين وذهب به إلى القاهرة ليلتحق بمدارسها ، شددت الأم
توصيتها للأب بأن يسلم مصطفى «لسيدنا الحسين» أول وصوله إلى
القاهرة ، ولم يكن الأب يحتاج تأكيدا منها ليعمل بهذه «الوصية» وما أن
وصل هو وابنه إلى القاهرة حتى بلغ به مسجد الحسين وهتف عند

الضريح أنه يسلم مصطفى لسبط رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وسيعرف القارئ من تتبع المذكرات على مدى عمر مصطفى النحاس ،
إنه كان يذهب للصلاة في مسجد الحسين كلما حزبه أمر أو ضاقت في
وجهه الدروب ، وأنه كان لديه دائماً حس إيماني مرهف .

أما عن زعامته ، فلا ابدأ بالإشارة إلى نشاطه السياسي وشعبيته ،
ولكنني أشير إلى واقعيتين أثبتتهما المذكرات ، أولاهما ما ورد في يومي
١٢ ، ١٣ يناير ١٩٤١ ، إذ كان النحاس يقضى أياماً في مشيئة
بالصعيد ، واتفق وجود السفير البريطاني ، وكان أحد رجال الوفد هناك
أهدى «كامل البنا» سكرتير النحاس حصاناً صغيراً لابنة شقيقه يتيمة
الأم وحدث أن ابن مايلز لامبسون السفير البريطاني وكان صبياً وحيداً
رأى الحصان فتعلق به ، وبذلت المحاولات ليتدخل النحاس لاقتناع البنا
بالتنازل عن الهدية ، ولكن اصرار النحاس على رفض التدخل ، ورفضه
شفاعة رجال الوفد الآخرين ، ورفضه ابداء هذا القدر من المجاملة
البسيطة للسفير في ظروف تقارب سياسي وشيك ، كل ذلك يلقي ضوء
على السلوك الشخصي للنحاس ومدى استقامته في تعامله ، وأهم من
ذلك تكشف عن عبء الزعامة الحققة من حيث كونها امانة وشعوراً عالى
المستوى بأن الزعيم أمين على ما ائتمن عليه بالنسبة لما يتعلق بالمحيطين
به ولن أسلموه قيادهم . هذه المراعاة الدقيقة للحق في مسألة محدودة
الاهمية لدعم علاقة خطيرة الأهمية ، هذه المراعاة تكشف الدرجة العالية

من الشعور بالتبعية لدى الزعيم أو القائد تجاه من يقودهم ، سواء حقوقهم أو مصائرهم أو مصالحهم .

وثانية الواقعتين ، أوردتها المذكرات بين ١٨ و ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ، اذ ورد فى بريده خطاب بالفارسية من بلدة بايران ، وطلب النحاس من يترجم له الخطاب ، فإذا به من اخ ايرانى يبحث عن أخيه الشاعر الكفيف الذى انقطعت أخباره وهو بالقاهرة (الشاعر عبد المحسن الكاظمى) واهتم النحاس بالامر وكلف من يبحثون عنه حتى وجدوه وهو مصاب بالشلل ، ونظرا لظروف انقطاع المواصلات بالحرب أرسل النحاس إلى صاحب الرسالة يرد عليه عن طريق الصليب الأحمر .

وتحس نلحظ فى المذكرات على طولها واتساع مساحتها الزمنية ، مدى اهتمام النحاس الفائق بشعبيته وشعبية التنظيم الذى يقف على رأسه ، وهو دائم الوصف لما يلقاه عند سفره وترحاله وزياراته للأقاليم من احتفاء وتجمهر شعبى ، لا يمل ولا يكل من ذكر ذلك ، ووصفه حماس الجماهير وحسن استقبالهم ، وعلى كثرة ما وصف ذلك فهو فى كل مرة يصفه كما لو كان يحدث لأول مرة ، وهو يذكرها دائما كما لو كان فوجيء بهذه الاستقبالات وبالحشود وتنظيمها وأن الامر كان يجرى بتلقائيات الاوضاع وعفوياتها . وكان النحاس يقضى شهور الصيف بما

يجاوز الأربعة أشهر في الاسكندرية وبعض أسابيع طويلة من الشتاء في الصعيد ، والمذكرات تكشف إن لم يكن الأمر أمر نزهة فقط ، فهو في كل من هذه الأماكن يستقبل الوفود من المناطق المجاورة ويرتحل إلى الأقاليم المحيطة ، سواء الوجه البحرى أو فى الصعيد ، وهو فى كل من هذه اللقاءات والمواكب ترد الخطب السياسية منه ومن غيره ويجرى التعليق على الأحداث ، ويختبر شعبيته ويزكيها وهكذا .
ونذكر كذلك فى وضوح عندما رآه الملك فى ردهة فندق باسوان (يناير وفبراير ١٩٤١) ورفض أن يصادفه فكانت عودة النحاس من مشتاه هناك ومن الاقصر على طول المسافة إلى القاهرة بمثابة استعراض لقوته الشعبية .

ويلحظ القارئ من مطالعته لهذه المذكرات ، أن أكثر اثنين حظيا بالحديث فيها هما «الملك» فؤاد ثم «فاروق» و«السفير البريطانى» ، وهذا يوضح وجهة مصطفى النحاس ، الذى قضى عمره السياسى كله يحارب القوى السياسية المتمثلة فى هذين الشخصين ، وقضاه فى محاربة هذين الشخصين فيما يمثلانه ولا أزيد على القارئ فى ذكر شواهد هذا الأمر ، فالمذكرات مليئة بما يؤكد هذه الدلالة ، ولا أورد فضل حديث عن ذلك ، ولكننى أشير إلى أمرين ، أول هذين الأمرين ما يلحظه القارئ من مطالعته ما ذكره مصطفى النحاس عن لقائه لكل من

هتلر فى المانيا فى فبراير ١٩٣٧ ، وللحكومة الايطالية فى أغسطس
وسبتمبر ١٩٣٨ ، كانت كل من الدولتين تعرض على زعيم المصريين
الصداقة فى مواجهة بريطانيا ، وكان النحاس بالحس الأصيل لرجال
الحركات الوطنية فى مثل بلادنا ، يرى فيهما طامعين لا صديقين وهو لا
يؤمن أيا منهما على وعود يقدمانها لمصر ، ولا يرى فى اى منها خيرا
عن الاحتلال البريطانى ، فلم يكن للنحاس فى هذا الشأن أية أوهام .
ثم نقرأ عن غضبته لما عرض عليه موسوليتى رئاسة مصر إن احتلها
الايطاليون ، وذلك فى أغسطس ١٩٣٩ .

والأمر الثانى أن اهتمام النحاس بالمسألتين الوطنية والديمقراطية ،
يكاد يكون اهتماما مقصورا عليها دون ما يضطرب به المجتمع من
مشاكل وقضايا اجتماعية واقتصادية فى شتى المجالات ونحن لا نكاد
نلتقط للنحاس فى هذه المذكرات على مدى خمس وعشرين سنة اهتماما
بقضية أخرى غير الاحتلال والدستور ، اهتماما يحتل بؤرة إدراكه
السياسى فى فترة معينة . ونلاحظ ذلك عند حديث النحاس عما طرح من
فكرة عقد مؤتمر للوفد يبحث فى الشؤون السياسية والاقتصادية
والاجتماعية ، خرجت الفكرة فى المذكرات فى ١٥ فبراير ١٩٣٤ وعلن
هذا المؤتمر حسبما ورد بالمذكرات فى ١٨ يونية ١٩٣٤ ، ثم ورد الحديث
عن المؤتمر عند انعقاده فى ١٧ و ١٨ نوفمبر ١٩٣٥ ، وفى كل هذه
الاشارات فى المذكرات لا نجد انشغالا للنحاس اقتضى منه الاشارة فى

المذكرات لأى من موضوعات المؤتمر الاجتماعية أو الاقتصادية مما كان يثور من قضايا التعليم والصحة والعمالة والريف والزراعة وتطوير الصناعة والمصايف ... الخ ولما طرحت فكرة عقد مؤتمر آخر وسجلتها المذكرات فى ١٥ يونية و ١١ اكتوبر و ١٥ ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٨ ، لم يظهر انشغال خاص للنحاس باى من هذه القضايا ولا بالسياسات المقترحة اتباعها ولا بالبحوث التى تقدم أو قدمت .

وقد يكون لهذه الملاحظة أثرها السلبى بالنسبة للنحاس والوفد ، وخاصة بعد تصاعد المشاكل الاجتماعية الاقتصادية عقب إبرام معاهدة ١٩٢٦ ، إذ بدأ الرأى العام يضع هذه المشاكل فى بؤرة اهتمامه ، وبدأت الكتابات والمقترحات والرؤى الاجتماعية تظهر فى الصحافة والكتب وغيرها ، ولم يجد الوفد ولمثليه رؤية واضحة يقود بها الرأى العام فى هذه المجالات وتربط بينها وبين قضيتى الاستقلال والديمقراطية لتتفدى الحلول من بعضها البعض فى هذا الشأن ، وكان هذا من أهم اسباب خفوت الرؤية الوفدية المستقبلية عن فترة ما بعد جلاء الانجليز وتحقيق الاستقلال ، كما كان من أهم اسباب الفجوة التى حدثت من بعد بين المسألة الديمقراطية وبين قضايا الاصلاح الاجتماعى سواء على مستوى مفكرى هذه القضايا من الحرب العالمية الثانية (مثل ابراهيم بيومى ومحمد خطاب و ... الخ) أو على مستوى

الحركات السياسية الشعبية التي ظهرت فى أواخر الثلاثينات وخلال الأربعينات كالتيارات الإسلامية والاشتراكية وغيرها ، ومن هنا تصدق لدى الملاحظة التي سجلتها فى القسم الاول من هذه الدراسة من إنه إذا كان سعد زغلول فى مصر يماثل غاندى فى الهند ، فإن مصطفى النحاس لن يستطيع أن يماثل نهرو خليفة غاندى هناك ، ومن هنا لم يستطع الوفد أن يبقى لأنه لم يستطع أن يستجيب إلى المتطلبات الجديدة التي أفرزها الواقع الاجتماعى فى مصر منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولكن كل هذه الآثار السلبية ، لا ينبغى أن تفسد رؤيتنا لأمر آخر مهم ، قد يكون تأثر بالضرورة تأثرا ايجابيا باقتصار اهتمام النحاس على قضيتى الاستقلال والدستور ، ذلك أنه بهذا القصر استبقى لأطول فترة ممكنة امكان التجمع المصرى الواسع للمطالبة بالاستقلال وصب القضية الدستورية فى نسيج بناء الجماعة الوطنية بما تتصف من شمول وعموم ، ثم هو ترك لصحافة الوفد أن تكون ذات ثوب فضفاض فى تصديها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية المختلفة .

كما نلاحظ من قراءة هذه المذكرات أن النحاس عندما كان يعتلى

الوزارة ، كان يترك لكل وزير اعداد خطة وزارته يتصرف بها
حسبما يراه الأصلح ، فلم يكونوا يعودون للنحاس فى كل صغيرة
وكبيرة فى شئون وزاراتهم .

كل ذلك يمكن فهمه وتقديره ، بمراعاة سبق معرفة القارئ
بالنحاس وبالوفد وبالحركة الوطنية الديمقراطية ، وقد أفادت
المذكرات فى هذا الخصوص انها أكدت معانى واضفت عليها وقائع
لمؤسسة وعززت رؤية من يطلع التاريخ من حيث التكوين الذاتى
لزعيم مصر فى ذلك الوقت .

أما ما فاجأنى كثيرا ولم استطع أن اغفل عن الاندهاش له فهو
رؤية النحاس للسودان كما وردت فى هذه المذكرات التى حررها
سكرتيه محمد كامل البنا ، فنحن نعلم أن وحدة مصر والسودان كانت
الهدف الصنوي لهدف الجلاء البريطانى عن مصر ، وبالهدفين معا
تشكل الشاغل الاساسى للحركة الوطنية المصرية على مدى النصف
الاول من القرن العشرين ، وكان الشق المتعلق بالسودان من شقى
التوجه الوطنى المصرى هو ما تحطمت على صخرته مفاوضات
عديدة بين المصريين والانجليز ، نذكر منها على سبيل المثال
مفاوضات سعد زغلول فى ١٩٢٤ ، ومفاوضات مصطفى النحاس
فى ١٩٢٠ ، ومفاوضات اسماعيل صدقى فى ١٩٤٦ .

هذه الأهمية القصوى للسودان ، التي يستشعرها المصري
بعامة ، ويستشعرها المصري في النصف الأول من القرن العشرين
بخاصة ، ويستشعرها رجال الحركة الوطنية على وجه أخص ،
ويتوقعها الجميع من الوفد ومن النحاس . هذه الأهمية لا نجدها
متمثلة ولو بأدنى درجات الاهتمام ، في المذكرات المطروحة علينا هنا ،
لا نجد حديثا ولا تعليقا ولا رؤية ولا ذكرا للسودان في المذكرات
إلا عند حديثه عن وقائع مفاوضات سنة ١٩٢٠ ومفاوضات سنة
١٩٣٦ أو عن نص السودان في الدستور المصري لسنة ١٩٢٣
(١٩ نوفمبر ١٩٣٥) ، فيذكرها كنقطة من نقاط المفاوضة مع
الانجليز ، أما السودان ذاته وناسه ورجاله وأوضاعه ، وعلاقات
النحاس بكل ذلك ومتابعته لأخباره ووقائعه وما يحدث هناك وما
يحدثه الانجليز ، فلا نجد من كل ذلك إلا خبرين أو ثلاثة ، في ٩
أكتوبر ١٩٤٠ عندما تأسس مؤتمر الخريجين بالسودان وما أرسلوا
به إلى النحاس بهذه المناسبة ، ثم في ٤ فبراير ١٩٤١ عندما شاهد
في الصعيد فرقة مسرح مصرية عائدة من السودان ، ثم ما حكاه
عن رفض الحكومة التصريح له بالسفر إلى السودان في ١٩٤٧ أو
١٩٤٨ . ولعلها كانت المرة الأولى التي «فكر» النحاس فيها أن يذهب
إلى السودان .

إن هذا يدلني على أن السودان كجزء من وادي النيل ومتمم لمصر ، كان خارجا عن مجال الرؤية اليومية وعن اطار الشاغل اليومي أو الادراك الملموس لقيادة الوفد وقتها ، ولذلك لم يكن غريبا أن يعلق النحاس على معاهدة السودان بين مصر وبريطانيا في ١٩٥٢ ، بأن تخيير المعاهدة للسودانيين بين الاستقلال والوحدة مع مصر سيؤدي إلى اختيارهم الاستقلال .لقد سبق لى أن عرضت لهذا الموضوع في دراسة لى عن (سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، ١٩٧٧) ، ودراسة أخرى وردت في كتاب (دراسات في الديمقراطية المصرية ١٩٨٧) ، وذلك عن وضع السودان في الحركة الوطنية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين . ومجمل الأمر حسبما ذكرت ما يلي :

أولا : يبدو لى أنه لم يكن صحيحا أن الحركة الوطنية المصرية كانت في النصف الأول من القرن العشرين تستهدف الوحدة بين مصر والسودان ، أن هذه الحركة انبنت على اساس من الجامعة الوطنية المصرية ، وكانت غايتها اجلاء المحتل من مصر والنهبوض بمصر ، ودليل ذلك أن حزبا مصرية من احزاب النصف الأول من القرن العشرين لم يحاول أن يتكون على أساس جامع بين مصريين وسودانيين ، ولا حاول جادا أن ينشط بين

السودانيين كما ينشط بين المصريين ، ولا أن يبني تشكيله من أهل البلدين معا .

ثانيا : إن سعى المصريين لتحقيق هدفهم بشأن السودان كان يجرى فى إطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا ، وقد عالجتها المفاوضات والمباحثات فى هذا الاطار ، بواسطة جميع القوى السياسية التى كانت تتبادل الحكم من ١٩٢٠ إلى ١٩٥١ ، وإن كان بدأ نوع من الاتصال المنظم نسبيا بالأحزاب السودانية فى النصف الثانى من الأربعينات .

ثالثا : يمكن القول بان السودان فى السياسة المصرية لم يكن مسألة وحدة بين بلدين بقدر ما كان شعار الوحدة مقصور الدلالة فى هذه السياسة على حماية الامن الاستراتيجى لمصر باعتبار أن منابع النيل آتية من السودان وما وراءه ومياه النيل كلها ترد مصر عبر السودان .

لذلك كان جهد السياسة المصرية أن تحذر كل الحذر من وجود دولة اجنبية تحكم السودان وتطمع فى مصر وتستطيع بقوتها العلمية والاقتصادية والعسكرية التحكم فى مياه النيل لتسيطر على مصر . وهذا ما نلمسه فى موقف رجال الوفد من موضوع السودان فى مفاوضات ١٩٢٠ ومن تعليقاتهم على ذلك اثناء

مفاوضات ١٩٣٦ ، وخاصة ما ورد على لسان فتح الله بركات في ١٩٢٠ .

أننى لاحظت ببالغ دهشتى أن ما نسب للنحاس فى هذه المذكرات عن الهند كان أكثر كثيرا مما ذكره عن السودان ، ولست أندش لاهتمامه بالهند فهو بلد مشارك لمصر فى حركته الوطنية ضد الانجليز فى الفترة نفسها ، وهو بلد يخوض معركة فتنة طائفية انقذ الله مصر منها ، وهو بلد يؤثر مصيره فى مصير الاستعمار البريطانى بعامة ، ولكن التأثير للدهشة هو زيادة الاهتمام به عن الاهتمام بالسودان ، حسبما يكشف الحديث فى المذكرات عن شواغل النحاس اليومية فى أمور السياسة ، ولا أريد هنا أن أعيد ما ذكره النحاس عن الهند ولكنى أشير لما ورد بالمذكرات عن الخلاف بين المسلمين والهندوس ، وادراك كل من محمد على جناح زعيم المسلمين هناك وغاندى ونهرو لمنزلة الحركة الوطنية المصرية وأثرها المعنوى واحترامهم لها ولزعيمها وكذلك ما تشير إليه المذكرات من استغاثة المسلمين الهنود بالنحاس من اضطهاد الهندوس لهم ، وشكاية محمد على جناح من ذلك وطلبه من النحاس التدخل بنفوذه لدى غاندى ونهرو ليبدلوا سعيهم لوقف اسباب الشكاية ، وما تشير إليه المذكرات ايضا من اهتمام النحاس بذلك كله

وبذله ما وسعه الجهد لمساعدة التوجه الوحدوى للحركة الوطنية الهندية ولمساعدة المسلمين هناك ، وما تشير إليه كذلك من اعتراف كل من غاندى ونهرو فى رسائلهما للنحاس بما يرتكبه الهندوس من تجاوزات ضد المسلمين ، ثم اقتراح النحاس على محمد على جناح أن يستقل المسلمون بدولة لهم إن لم يمكن بد من ذلك ، ويجمع النحاس الوفد لمناقشة هذا الأمر ولتأييد الانفصال ، كل هذه الاخبار والمواقف بدت لى هامة أردت التأكيد عليها فى هذه الدراسة (تطالع المذكرات على وجه الخصوص أيام ٢ أغسطس ١٩٣٦ و ٢٤ نوفمبر ١٩٣٨ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ يناير و ٨ فبراير ١٩٣٩ ، ١٧ مايو و ١٨ و ٢٠ و ٢١ سبتمبر و ١١ و ١٢ و ١٩ أكتوبر ١٩٤٠ و ١ و ٢ و ٣ نوفمبر ١٩٤١ ثم اقتراح النحاس على محمد على جناح تأليف دولة خاصة باسم باكستان فى المذكرات التالية لليوميات ، ص ٩١٠) ، ثم زيارة نهرو للنحاس فى معزله بعد الثورة ٢٣ يوليو .

أما علاقة النحاس بالحركة الوطنية فى كل من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ، فهى قد حازت الاهتمام الذى فرضه عليه رجال هذه الحركات الوطنية بما كانوا يرسلون إليه به من رسائل وبلقاءاتهم به ، وهى غالبا ما تبدأ فى أعوام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ (يولية ١٩٣٨ ، اكتوبر ونوفمبر ١٩٤٠ ، مارس وابريل ١٩٤١) .

من مطالعة هذه المذكرات يتأكد لدى القارئ ما اتصف به النحاس من حيث معارفه وردود فعله ، فهو رجل سياسة عملى ، بمعنى أنه يستغرق فى الرؤية اليومية للأحداث وينتظر الامكانيات أن تتفتح أمامه دون أن يستشرف رؤية المسار بنظر الطائر ولا أن يعمل على إيجاد الأحداث إيجابا .

يبدو لى أن هناك نوعين من المعارف السياسية ، نوعا يتعلق بالسياسات والاحداث الجارية وقد يستقى من الاتصالات الشخصية والاحاديث المباشرة ، وكان هذا متوافرا للنحاس فى كل يوم وكل لحظة ، والمذكرات تظهر أن النحاس لم يكن معزولا ولا كان ثمة عوائق بينه وبين الناس ، واليوميات تظهر كم كانت حياته اليومية وسط الاحداث ووسط الرجال ، ولقاءاته ومقابلاته لا تتقطع يوما ، ومطالعة صحف تلك الفترة يكشف ذلك أيضا ، فقد كان هناك مكان ثابت فى أهم صحيفة من صحف الوفد يثبت يوميا لقاءاته ، وستكون هذه اللقاءات المثبتة فى اليوميات وسيلتنا فى هذه الدراسة لتتبع بعض الأحداث المهمة فى حياة النحاس وتاريخ الوفد .

أما النوع الثانى فهو يتعلق بالمعارف التى لها صفة النظر

السياسى الكلى لأوضاع المرحلة التاريخية المعيشة أو أوضاع المرحلة التالية ، وما يتشكل من الظواهر العامة فى التوجهات السياسية ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وهذه أمور لا يكفى فيها التلقى العابر من اللقاءات الجارية ولا الأحاديث والقراءات التى تقع عفو الساعة ، وهذا المستوى من المعارف السياسية هو ما تعد فيه الكتب والدراسات وتنشر المقالات المتخصصة ، وتكمله الكتابات فى التاريخ المعاصر أو فى سياسات الأمم وأحوال الشعوب وتوجهات الحركات السياسية ، ومن الرؤية المستمدة من هذه المعارف ، يمكن ترسم الخرائط السياسية للحركة ويمكن تبين أوضاع التحركات المستقبلية .

هذا النوع الأخير من المعارف ، لا يبدو لى من مطالعة هذه المذكرات أن مصطفى النحاس كانت له مصادره ومراجعته الأساسية فيه ، ولا أنها معارف تشكل احتياجا متبلورا لديه ، لم أجد إشارة إلى كتاب قرئ أو مجال من مجالات النظر السياسى شعر باحتياج لدراسته وأوصى من حوله بتبين جوانبه . وكانت مجالات النظر «السياسى» تحتاج لمن يدرسها ويتبينها من المعاشين لحدث الثلاثينات والاربعينات وبصفة خاصة فى الشئون الدولية ، اننا نجد هذا النوع من المعارف لدى النحاس ، حسبما نستظهر من «اليوميات» ، إنما يرد من

حديث عابر (على سبيل المثال ٢٠ أغسطس ١٩٢٢ ، ١٥ أبريل ١٩٢٢ ، ١ مايو ١٩٢٤ إذ بدأ يستشعر خطورة اجتمعات الحرب من رسالة أتته من الطلبة المصريين في ألمانيا) وإن كنا نلاحظ أنه عندما بدأت نذر الحرب تلوح في الافق القريب ، كانت ترد إليه تقارير عن الحالة الدولية (٢١ فبراير ، ١٦ أغسطس ١٩٢٩) وجمع الوفد لمناقشة هذا الأمر في ١٨ أغسطس ١٩٢٩ قبل إعلان الحرب بأقل من اسبوعين (أول سبتمبر ١٩٢٩) . ونحن أيضا لا نجد في المذكرات على طول مدى الفترة التي كتبت فيها من ١٩٢٧ إلى ١٩٥٢ ، لا نجد تحليلا سياسيا مرتبا ومنظما لأي من أوضاع الموقف السياسي المتغير عبر مراحل هذه الفترة ، كما نلاحظ مثلا أنه اثبت في يوميات ١٤ مارس ١٩٢٢ أنه عرف مصادفة أن حزب العمال البريطانى مؤيد له .

ويتصل بهذه الملاحظة ما تركته قراءة المذكرات لدى من انطباع بأن سياسة النحاس كانت تنبنى فى الاساس على التحصن بصلابة فى موقفه الوطنى الديمقراطى دون أن يهتم كثيرا بأن تكون لديه المبادرة فى الفعل السياسى ، كان أساس موقفه هو موقف المقاومة ، أكثر مما يكون موقفا للهجوم أو لتحريك الاحداث أو العمل المبادر لإعادة تشكيل الاوضاع بما يقضى إلى الاسراع فى تحقيق الاهداف المرجوة . لم

تكشف لنا هذه المذكرات أنه كان يناور ولا أنه يسعى بإيجابية لعقد التحالفات مع أى من القوى أو الشخصيات التي يمكن أن تفيده في مسعاه في لحظة ما ، ولا أنه يبادر باستغلال الخلافات بين خصومه ، والمذكرات مثلا تتضمن أحاديث كثيرة متناثرة تجري في مناسبات اجتماعية بينه وبين أفراد من الأسرة المالكة ممن لم يكن يرضيهم مسلك الملك فاروق (أو فؤاد من قبله) ، ومن هؤلاء الأمير محمد على ولي العهد الطامع في العرش ، والأمير عمر طوسون الكاره للانجليز والسلطانة ملك زوجة السلطان السابق حسين كامل والنبيل عباس حليم ، ومع كراهة النحاس وعداءه الشديد للملك فاروق مما يبدو جليسا في المذكرات ، لم يعمل على استغلال أى من هذه الخصومات داخل الأسرة المالكة ضد الملك لأحراجه (٢ ، ١٢ ، ١٥ ، ٢٠ يناير ، ٥ فبراير ١٩٣٣ ، ١٠ يناير ١٩٣٤ ، ٢٢ يولية ١٩٣٩ ، ١٦ يولية ١٩٤١) .

والتوجه الاساسى للنحاس في مذكراته أنه رادٌ للفعل أكثر منه مبادر بالفعل ، وهو يصبو محدثه أكثر منه محرك لمحدثه ، وهو يجيب بلا ونعم أكثر منه ساع لتعديل اتجاهات من يتكلم معه ، ثم هو يحكى في مذكراته عما قال أكثر منه متأملا ومحللا لما استقبل من حديث الغير أو لاحظ من سلوك الآخرين ، ويمكن للقارئ عند القراءة

لهذه المذكرات المقارنة بين مسلك النحاس هذا وبين مسلك السفير البريطاني مايلز لامبسون حسبما اثبتته المذكرات ذاتها ، أنه دائما مبادر وهو لا يمل ولا يكل فى سعيه الدعوب لتغيير موقف النحاس ، رغم أنه كثيرا ما كان يواجه من النحاس باكثر مما يواجه من الصخر الصلد .

وأتصور أنه كان يمكن للوفد بثقل حجمه الكبير وانتشاره بين الناس وفى كل البيئات الاجتماعية وتخلله لكل الأجهزة والهيئات ، وتعامل الكافة معه كهيئة لها وجود كبير معترف به فى كل المستويات (حتى الملكة نازلى والدة فاروق كانت على علاقة طيبة بالنحاس ، ٢ أغسطس ١٩٤٠ ، وحتى مراد محسن ناظر الخاصة الملكية كان على علاقة وثيقة بالنحاس ٢ أكتوبر ١٩٤٠ ، وحتى الشيخ المراغى كان على علاقة وثيقة بحمدى سيف النصر أحد قادة الوفد ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠ ، - وهكذا) ، كان يمكن للوفد بكل ذلك وبسياسة أكثر حركية يستخدم بها كل هذه الممكنات أن يحقق أكثر مما حقق . على أننى فى هذه الفقرة أضع افتراضات وأتركها يتأمل فيها القارئ وأنا أعرف سلفا أن «الافتراض» فى التاريخ أمر تحوطه محاذير ضخمة من الخطأ . ولكن كل ما أردت أن اثبته هنا أن أثير لدى القارئ نوعا من القلق العلمى فى هذا الشأن ، مع سابق ادراكى باستحالة

اليقين وصعوبة الترجيح فى وضع البدائل لاحداث الماضى وفى تصور قيام ما لم يتحقق فى سياقه الزمانى . والأمر كله هنا هو أمر إثارة الشبهات .

على أنه يتعين فهم ما سبق ذكره فى إطار أمرين ، أولهما بالنسبة لحدود المعرفة السياسية لمصطفى النحاس ، إن كان أهل جيله فى مصر على هذه الشاكلة غالباً ، وكانت علوم السياسة فى بدايتها ومراكز البحوث غير قائمة ودوريات الفكر السياسى المتخصصة نادرة .

وثانيهما بالنسبة لدرجة المبادرة فى سياسة مصطفى النحاس ، فان المذكرات تكشف أيضاً لدى النحاس عن درجة استيعاب للاحداث السياسية كبيرة وقدرة على التعامل معها بذكاء واضح ، ويستطيع القارئ أن يلحظ ذلك فى مواقف كثيرة سجلتها المذكرات ، ومن ذلك مثلاً ثقته الواضحة فى توقع انتصار الحلفاء على المانيا وإيطاليا فى الحرب العالمية الثانية ، وهى ثقة يبدو أنها لم تهتز حتى فى ذروة الانتصارات الألمانية فى سنوات ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، وهو ذاته ما يمكن ملاحظته من يقينه الذى لم يعادله يقين مثله لدى كل قادة الوفد الكبار الملتفين حوله ، يقينه من أن الانجليز والملك لابد سيتصاعوا إلى قبول وزارة وفدية خالصة ، وعلى

هذا الأساس بقى مصرا بعناد على رفض الوزارة القومية
التي تشترك فيها احزاب أخرى مع الوفد . وهذا يبدو جليا من تتبع
المذكرات عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢ .

كما نلاحظ - لدهشتي - أن حزب الوفد الذي بدأ وانتهى
مستمسكا بصيغة الكفاح السلمى المشروع وانه منذ بدأ نشاطه
الدستورى بعد ١٩٢٢ كان تخطى تماما عن محض التفكير فى
استخدام أى من وسائل العنف فى عمله السياسى . وهكذا كان
النحاس منذ تولى زمام الوفد ، أقول نلاحظ لدهشتي أنه يوم دعا
النحاس لاجتماع الوفد فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٠ ليتباحثوا فيما
يمكن عمله إذا دخل الجيش الألمانى مصر ، فكر المجتمعون ومنهم
مصطفى النحاس بوجوب المقاومة بكل الطرق الممكنة وغير
الممكنة ، وأثير موضوع «السلاح» فاقترح أن يشتروا الاسلحة بأى
طريق ليسلحوا بها الشعب ويشكلون المقاومة السرية حتى لا
يترك المحتل يدخل الأرض ، وقال النحاس أن مهمة الوفد أن يقود
الشعب فى السلم وفى الحرب ، واتخذ الوفد هذا القرار وتكتمه ، وقد
ذاع الخبر ووجه النحاس بسؤال عنه من لجنة السيدات الوفديات
(١٢ فبراير ١٩٤١) ، ورغم أننا لم نعرف ما حظ هذا القرار من
التنفيذ وأن متابعتة جرت بأقل مما يناسبه من الأهمية إذ أوكل لكل

عضو في دائرته أن ينظم هذا الأمر (١٤ فبراير ١٩٤١) . فان التفكير في مثل هذا الأمر ومن الوفد وفي ١٩٤٠ فهو أمر يستوجب الإشارة .

لقد نادى النحاس الوفديين بعد أول تجربة له في رئاسة الوزارة بقوله «اثبتوا ولا تهنوا واستمسكوا ولا تفرطوا واشتدوا ولا تلينوا» (١٠ ديسمبر ١٩٢٨) ، هكذا بدأ وهكذا بقي مدافعا أكثر منه مهاجما ، ومن هنا كان اهتمامه بالثبات والاستمساك وعدم الملاينة ، واتجه جهده وملكاته لخدمة موقف الدفاع أكثر منها توجهت لتفتيح إمكانات الهجوم .

(١٢)

في قراءتي لهذه المذكرات حاولت أن استطلع اطار ما هو فردي وما هو جماعي في قيادة الوفد ، أي مدى ما يملك النحاس من نفوذ في اتخاذ القرار داخل الوفد ومدى ما تتحقق جماعية القرار المتخذ ، وذلك استقاء من هذه المذكرات .

عندما توفي سعد زغلول في ١٩٢٧ كان النحاس من رجال الجيل الثاني في قيادة الوفد ، من حيث شريحة الأعمار ، وقد رشحه للقيادة أهل جيله ومن كانوا أدنى للشباب وأبعد عن الشيخوخة ،

وذلك بعد أن اعتذر فتح الله بركات باشا عن رئاسة الوفد ، وكان
النحاس مطالباً في البداية أن يثبت استحقاقه لخلافة سعد ، وكذلك
جدارته للزعامة في ذاتها ، وبدا منه في البداية درجة من التشدد
والصلابة لا تسمح لنظام دولة واحدة أن يسع الوفد وخصومه معا .
وسقطت وزارة عبدالخالق ثروت التي قامت على ائتلاف بين الوفد
والأحرار الدستوريين ، وجيء بمصطفى النحاس على رأس وزارة
الائتلاف ذاتها ، فأتار موضوع قانون الاجتماعات وأبدى من التشدد
والصلابة ما لا يسمح أيضاً لنظام أن يسع القوى السياسية
العاملة في الساحة ، ناهيك أن يسمح ببقاء الائتلاف الوزاري .
فسقطت الوزارة . وجاء حكم الأحرار الدستوريين وحدهم الذي سمي
« اليد الحديدية » لعام ونصف . ثم سقط بعد أن لاح للانجليز في
الأفق أن الوفد ومصطفى النحاس يمكن أن يقبلوا عقد المعاهدة
مع الانجليز . وجيء بحكومة وفدية خالصة برئاسة النحاس ،
وأهم مسئولياتها المفاوضة لإبرام المعاهدة مع الانجليز . وكان ذلك في
النصف الأول من سنة ١٩٢٠ .

كادت مفاوضات النحاس مع الانجليز في لندن ان تنجح وتفضى
إلى عقد المعاهدة ، وانحل الخلاف بين الطرفين بالنسبة لأخطر
الموضوعات وهي الجلاء والقاعدة البريطانية والدفاع المشترك ، انحل

مما أرضى الطرفين المتفاوضين ، وبقي موضوع السودان الذى حكاه النحاس فى المذكرات (١٩ ، ٢٥ ، ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٠) ، إذ تمسك النحاس بتبعية السودان للتاج المصرى ، وتمسك الانجليز بالرفض ، وذكر النحاس أن التفريط فى السودان يخرج عن حدود التفويض الذى تلقاه من المصريين ، فاقترح هندرسون (رأس المفاوضين البريطانيين) على النحاس أن يرجع إلى زملائه فى مصر يستشيرهم ، وأرسل النحاس محمد صلاح الدين بهذه المهمة ، وعاد صلاح الدين إلى لندن برد شفقوى من الوزراء الوفديين فى مصر ينصح النحاس بالتساهل فى مسألة السودان ، ويرد آخر مبعوث فى برقية رسمية يوصى بالتشدد ، وذلك ليقوى الوفد المفاوض فى سعيه للحصول على أكبر مكسب ممكن ، ولكن خبر هذه المناورة التى كان أعدها النحاس من البداية ونفذت بناء على توصيته السرية لصلاح الدين ، هذا الخبر تسرب إلى هندرسون فواجه النحاس بالحقيقة وقطع المفاوضات وفشلت المفاوضات وفشل مشروع كان الوفد يراه مناسباً . وترتب على ذلك أن سقطت حكومة الوفد فى يولية ١٩٣٠ وجئ باسماعيل صدقى ، وخضع الوفد لحملة تأديب سياسية امتدت ثلاث سنوات كانت عجافاً . عرف فيها الوفديون الكثير من الضغوط والاضطهاد ، اغنياؤهم عرفوا شدة الأزمة الاقتصادية المشهورة فى الثلاثينات دون أن تمتد

إليهم يد الحكومة بالمساعدة ، وموظفونهم عرفوا اضطهاد السلطات
فصلاً وظلماً ، وشبابهم عرفوا السجن والتعذيب ، وصحفهم عرفت
المصادرة - وهكذا ، ثم لم يصل الوفد لاتفاقية أجود من مشروع
١٩٣٠ ، وجاءت معاهدة ١٩٣٦ التي وقعها الوفد لتحقيق لمصر ولا
للسودان وضعاً أحسن مما كان مطروحاً في ١٩٣٠ ، وبقي رأى الكثير
من الوفد سنة ١٩٣٦ أنه يجب التساهل في موضوع السودان
اكتفاء بضمان مياه النيل ، لذلك بدا في حدود الإمكانيات المتاحة
وحسب أوضاع المرحلة التاريخية ووفقاً للطبيعة الكفاحية للوفد ،
بدا أن التشدد الوفدى في ١٩٣٠ كان يجاوز امكانياته وقدرته على
تحقيق ما تجاوز فيه ، وهذا أمر تتحمل قيادة الوفد تبعته . ويمكن
أن يثور في وجهها في أية لحظة أن خطأ منها في التقدير ترتب
عليه كل هذه المحن بغير عائد .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن للقيادة أن تصوغ الموقف
بطريقة أخرى ، إذ يقوم لديها التصور ان كان ثمة إمكان تحقيق
المزيد من المكاسب في ١٩٣٠ لولا تلك الوشاية التي أدت إلى تسرب
أخبار المناورة إلى صفوف الانجليز ، وهذه الصياغة تحتاج إلى البحث
عن «المسئول» عن تسرب الأخبار . وان استبقاء الثقة العامة في
القيادة يستوجب منها تقديم الأثم في هذا الشأن .

وهذا ما حدث ، فإن قراءتنا للمذكرات تكشف عن أن اهتمام مصطفى النحاس بهذه الوشاية كان اهتماما ثابتا ومستمرًا مع امتداد السنين . وقد تناثر الحديث عن هذه المسألة عبر اليوميات ، ولكنه كان دائما حديثا جادا وتترتب عليه نتائج خطيرة . لقد كان من المعروف أن نجيب الغرابلي أحد قادة الوفد كان يمثل حلقة وصل بين القصر والوفد ، وذلك لقيام علاقة المصاهرة بينه وبين زكي الأبراشي أهم رجال السراي في ذلك الوقت (١٨ فبراير ١٩٢٨ ، ١٥ مارس ١٩٢٩) ، فلما كان أمر تلك الوشاية «استنتاج مكرم أن يكون الغرابلي ... هو الذي نقل الخبر» (٢٠ مايو ١٩٣٠) ثم يستطرد الحديث في المذكرات من شك النحاس في ذلك إلى تصديقه . ثم كان الغرابلي من الفريق الذي انفصل عن الوفد بعد ذلك بأقل من عام (١٢ و ١٣ أبريل ١٩٣١ و ١٢ أكتوبر ١٩٣١) .

ولقد كان أحمد ماهر والنقراشي من أعمدة الوفد منذ أيام سعد زغلول ، وكانا من أكبر زعمائه مع قيادة النحاس . ونحن نقرأ في المذكرات أن الانجليز كانوا يعترضون على تولي أي منهما الوزارة ، وكان النحاس يصر على اختيارهما ، وتأخر اسناد الوزارة للنحاس في بداية ١٩٣٠ عشرة أيام لهذا السبب ، وحل الموقف بتنازل أحمد ماهر (٣ ، ١٥ ديسمبر ١٩٢٩) ثم يتكرر اعتراض

الانجليز على أحمد ماهر عند تشكيل وفد المفاوضات ، فيتمسك به
النحاس ثم يقترح أن يتبادل الطرفان حق الاعتراض على أعضاء
الوفد المقابل ، ويستجيب للإعتراض على أحمد ماهر مقابل
اعتراضه هو على «هور» الوزير البريطاني (٢٠ يناير و٢ فبراير
١٩٢٠) .

ورغم هذه المنزلة فإن الذي حدث أن بدأ الشقاق يدب بين
النقراشي (وأحمد ماهر معه) وبين مكرم عبيد في وقت كان الملك
يرى أن يتقارب من الوفد ، وقابل الملك مكرم عبيد سرا ، وقابل
النقراشي سرا أيضا (٥ و٩ و١٦ مارس ١٩٢٤) . ومع بداية سنة
١٩٢٥ بدأ الخلاف يشتد بين الفريقين ، وكان النحاس أقرب إلى
مكرم ، وكان النحاس ومكرم يمثلان جانب الاعتدال ، وماهر
والنقراشي يمثلان التشدد (٢٩ مارس ١٩٢٥) وبدأ عباس العقاد
يهاجم مكرم منضمًا لماهر والنقراشي ، وبدأ مكرم يدفع النحاس لموقف
مضاد للعقاد والنقراشي (٢٨ أبريل ١٩٢٥) .

وفي هذه الظروف ذكر مكرم للنحاس أنه عرف من الملك في
لقائه به أن من أفشى مناورة النحاس عن السودان في ١٩٢٠ التي
سببت فشل المفاوضات هو النقراشي ، وأن الغرابلي كان مظلوما
في ذلك (١٢ فبراير ١٩٢٥) ، وظهر في البداية أن النحاس غير

مستجيب لهذه الوقیعة ، وكان مكرم على اتصال بالانجليز عن طريق أمين عثمان وبالمك ، وهو يؤكد للنحاس أن النقراشى هو من أفشى سر مناورة ١٩٣٠ (٧ يولية ١٩٣٥) . وكان النحاس يرى العراك بين النقراشى وماهر من جهة وبين مكرم أمرا يتعلق بالمنافسة الشخصية ، ومع ميله لمكرم كان شبه محايد فى هذا الخلاف (١٩ و ٢٠ أغسطس ١٩٣٥) . واستمر الخلاف قائما فى هذا الاطار مع اشتداده وتتابع أحداثه من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٣٥ حسبما يتضح من المذكرات ، حتى ذكر النحاس فى يومية ٢٥ ديسمبر أنه تأكد لديه أن النقراشى هو من أبلغ المك فى ١٩٣٠ بموضوع السودان ، ولم يذكر النحاس كيف تأكد من ذلك ، والظاهر أنه «اقتنع» بذلك وكانت هذه المسألة من عناصر تشكل موقف النحاس المعادى للنقراشى ، وما لبث الأمر كله أن أفضى إلى استقالة النقراشى ثم ماهر وفريقه معهم فى يونية وأغسطس ١٩٣٧ ، وكان تأخر الاستقالة بسبب دخول الحكومة والوفد كله فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ (٤ و ٧ سبتمبر ، ١ و ١٠ أكتوبر ، ٢٠ و ٢٢ و ٢٥ نوفمبر ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥) ، ٩ يناير ١٩٣٦ ، ١٣ مايو ، ٧ و ٩ يونيه ، ٢ و ٥ و ٨ أغسطس ١٩٣٧) .

هذه الواقعة مع تتابعها منذ ١٩٣٠ حتى ١٩٣٧ وأثرها الكبير ،
تفيد عندى الكشف عن مدى أهمية موقف النحاس فى إدارة الحزب
وحسم صراعاته ، ومدى الثقل الخاص الذى كان يملكه فى هذا
الشأن ، وأثر ذلك فى أكبر انشغاقين عرفهما الوفد فى عهد
النحاس ، لا يقارن بهما من بعد الانشغاق مكرم نفسه فى ١٩٤٢ .
وكان لهذه الواقعة هذا المفاد ، لأنها أكثر من غيرها تتعلق بالعنصر
الذاتى وتشترك بالجوانب الشخصية ، وتتأثر بهذا العنصر وهذه
الجوانب سواء بالنسبة لاتخاذ النحاس موقفه أو بالنسبة لتأثر الآخرين
داخل الوفد بهذا الموقف .

دلالة غلبة العنصر الشخصى فيها تستفاد من أن المذكرات تفيد
فيما ذكرته فى ١٩٣٥ عن موقف النقراشى ومعه ماهر أنه كان موقفا
سياسيا متشددا بالنسبة للتفاهم مع السراى والانجليز ممثلين فى
وزارة توفيق نسيم ، وكان مكرم ومعه النحاس فى الجانب المعتدل ، ثم
تحول الموقفان فى ١٩٣٧ خلال عامين فقط فصار النقراشى وماهر إلى
جانب الاعتدال السياسى بالنسبة للملك والانجليز ، وصار مكرم
والنحاس إلى الجانب المتشدد ، بما يفيد أنه إذا كان كلا من موقفى
الاعتدال والتشدد موقفا سياسيا ، فإن تكون الفريق المؤيد لكل من

الموقفين قام - على أسس شخصية ذاتية ، وان الصلات بين أهل كل فريق كانت أوثق من الموقف السياسى الخاص بالاعتدال والتشدد . وأن موقف النحاس فى الانحياز لمكرم ومخاصمة النقراشى لم ينحسم إلا بعد أن استقر فى وجدانه أن للنقراشى صلة بمسألة فشل المناورة والتي جرت من النحاس فى ١٩٣٠ بالنسبة لموضوع السودان ، هذا عن النفوذ الذاتى لمصطفى النحاس ، وهو نفوذ يبدو أيضا من أنه استطاع أن يستبقى لنفسه كزعيم «الوصف الوفدى» رغم كل الانشقاقات التى جرت فى الوفد .

تبقى نقطة أخيرة فى هذا الموضوع وهى تتعلق بما قد يستفاد من المذكرات بالنسبة للسلطة التنظيمية لمصطفى النحاس فى الوفد . فنحن نشعر من مطالعة المذكرات ، أن النحاس كان يحكى عن اتصالاته ومواقفه وردوده على الأحداث والأقوال ، يحكى عن ذلك من موقع الزعامة الشعبية أكثر مما يحكى من واقع الرئاسة لهيئة هى الوفد، ولكننا نشعر أيضا بالقدر نفسه من القوة بان الوفد كهيئة لم يكن غائبا قط فى أى من ثنايا هذه المذكرات ، وأن لقاءات النحاس بقيادة الوفد تكاد تكون يومية ، أحمد ماهر والنقراشى ومكرم عبيد وأحمد نجيب الهلالى ومحمد صبرى أبو علم وغيرهم وذلك مع اختلاف الأشخاص باختلاف المراحل ، وفى الفترة التى تلت انشقاق ماهر

والنقراشى نكاد نلقى «مكرم ونجيب وصبرى» فى كل صفحة من صفحات المذكرات حتى نكاد نشعر أنهم يدخلون فى صميم التشكيل الداخلى لفكر مصطفى النحاس . وأن رجلا مثل مصطفى النحاس كان مفتوح البيت والصدر والعقل على الناس ، سواء قادة الوفد أو أعضاء الوفد أو غيرهم من الذين يظهرون له فى صورة الجموع ، رجلا مثله كان يتشكل تفكيره فيما يمكن أن نسميه «الهواء الطلق» بين رجاله وناسه . ومن ثم فهناك قدر من التشابك بين النحاس وبين الوفد كقيادة وقادة ورجال ، ونحن ندرك من الممارسة والمعايشة أن تكرار اللقاء بين أعضاء معنيين أو لجماعة معينة ، وتناول هذا التكرار واطراده انما ينشئ مع الوقت بين أعضاء هذه الهيئة أو رجال الجماعة ما يمكن أن نسميه «العقل الجمعى» فيعتاد الواحد منهم أن يفكر وهو وحده مدخلا فى اعتباره ما عسى أن يثيره الآخرون من ملاحظات وتحفظات ووجهات نظر ، ويصير ذلك اشبه بالعادة الفكرية التى تشملهم جميعا ، وهو يتأتى بالمعايشة وطول الخبرة وتشابه المشاكل . واتصور أنه يتعين أن نستصحب هذا التصور العام عند قراءة . وتقدير أى من الوقائع التى وردت بالمذكرات .

ويمكن أن نلاحظ ، أن الصفة الزعامية لدى النحاس بدأت تنمو وتتكشف من حوالى عام ١٩٢٢ أو ١٩٢٣ ، بعد نحو خمس سنوات من

تولييه رئاسة الوفد ، وهي مدة من شأنها في الظروف العادية أن تعيد التشكل الذاتي للإنسان وفقا للوضع الذي صار يشغله ، أي مدة التأهل والتكيف النفسى للأوضاع الجديدة ، كما أن هذا التاريخ يتواءم مع خروج «السبعة ونصف» من الوفد في أول انشقاق يحدث في الحزب على عهد رئاسة النحاس ، وغالب هؤلاء من أهل الجيل الأسبق على النحاس ومن يعتبرون الأقدم بحكم السن والمنزلة الاجتماعية مثل فتح الله بركات ، وخروج هؤلاء جعل النحاس يوجد بين أهل جيله وبين الأحداث منه ، ويمكن أن نسجل مثلا على ذلك ما حكاه عن زيارته مدينة أدكو في ٢ أغسطس ١٩٣٢ من ترحيب استقبل به ووصف أحد المستقبليين له بأنه «رمز أمانيتهم وعنوان نهضتهم واللسان الصادق المعبر عن مطالبهم» ، واضطرد ذكره لهذه الأوصاف التي ترد عنه على لسان الآخرين ، بما يفيد ذلك من نمو الشخصية «الكارزمية» لديه .

كما نلمس في المذكرات أن مكنة اتخاذ الموقف واصدار القرار كانت في يده ، وإن أعضاء الوفد كانوا يعرضون عليه آراءهم ، وأنه كان أحيانا عندما يجد جديد ويقدم إليه اقتراح ما كان يتخذ قراره فيه على الفور (راجع مثلا اقتراح الأمير محمد على عليه في ١٢ يناير ١٩٣٣) .

وفى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ عندما التقى بالمتدوب السامى البريطانى ذكر فى اليوميات «أخطرت مكرم وماهر والنقراشى بهذا الموعد حتى لا يظنوا أنى استأثر بالأمور بونهم» ، وهذه العبارة يبدو منها الخط المميز بين «الانفراد» وبين «المشاركة» وكان النحاس بينهما فعلا لا ينفرد ولا يتهرب من المشاركة إلا على الطريقة التى وصفتها فيما سبق مما يتركب فى الوجدان من تفكير جمعى يتأتى من طول المزاملة والاعتياد على الاختلاط بين أناس محددين ، وقد ذكر مرة مثلا أنه فى خطبه التى يلقيها فى المناسبات السياسية ، كان يضع نقاطها بنفسه ويشرح الموقف السياسى الداخلى والخارجى وأنه قد «يفاجأ بها أعضاء الوفد كجميع حاضرى احتفال عيد الجهاد» (٢٢ أكتوبر ١٩٤١) .

ولكن من جهة أخرى فهو فى الظروف التى كان يرى أنها ظروف حرجة أو تستدعى تغييرا فى الموقف السياسى أو تطرا فيها أوضاع جديدة ، كان يجمع «الوفد» ويعرض عليه هذا الأمر ، وكان يشير بأعداد جدول الأعمال ويكلف بذلك من يرى من الأعضاء ومنهم طبعاً سكرتير عام الوفد ويوصى بتحديد النقاط التى يرى أنها تستوجب الطرح ، ومن ذلك ما حدث فى ٧ سبتمبر ١٩٤١ فى ظروف الأزمة السياسية والاقتصادية الناجمة عن

الحرب ، إذ جمع الوفد لمناقشة الحالة الحاضرة . وكان يترك الحضور يتكلمون ثم يتدخل فى الوقت المناسب لحسم الخلاف الذى يثور باستخلاص ما يمكن استخلاصه من آراء المتكلمين وعرضه عليهم فى اقتراحات توقف الخلاف وتجمعهم فى موقف مشترك . وفى هذا الاجتماع مثلاً استخلص من الآراء المختلفة التى بلغت حد التعارض بين المتشددين والمعتدلين ، استخلص أن يبدأ التصعيد السياسى الشعبى بتقديم الاستجوابات ضد الحكومة فى البرلمان ، وهذا سيمكن من إثارة الناس فتبداً الحركة الشعبية حسبما تسفر عنها الامكانية فى شكل مظاهرات أو نحوها ، وأحياناً ما كان يجمع الهيئة الوفدية وهى المستوى الأكبر من المستويات التنظيمية للوفد التى تتكون من أعضاء مجلسى الشيوخ النواب الوفديين ، وذلك لمناقشة الأمور العامة وليقدم كل عضو نوعاً من كشف الحساب عما أداه فى دائرته الانتخابية لفائدة أهل الدائرة . (١٤ ديسمبر ١٩٤١) . وبهذا كانت الدائرة الانتخابية كما لو كانت وحدة اقليمية من وحدات الوفد كتنظيم .

على أنتى أشير فى نهاية هذه الفقرة إلى ما سبقت الإشارة إليه ، إن ما كان يمكن أن ينسب للنحاس من توحيد مع العمل العام كان يتعلق بالمسألتين الوطنية ضد الانجليز والدستورية ضد الملك ، كان يشعر أن

له علاقة مباشرة بها ، إما غير ذلك فكان يتركه في الغالب الأعم لكل صاحب خبرة فنية وزيراً أو غيره ويتشكل رأى النحاس في تلك القضايا في إطار ما يقدمه إليه هؤلاء من تصوير للمشاكل ومن مقترحات للحلول .

القسم الثالث (أحداث تاريخية) (١٣)

أشرت من قبل فى الفقرة (١٢) إلى واقعة من وقائع انفصال محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر عن الوفد وتكوينهما مع رهنم من رجال الوفد المنسلخين معهما حزبا جديدا هو حزب «السعديين» ، وهى واقعة إتهام مكرم عبيد للنقراشى بأنه من أفشى سر الموقف من السودان فى مفاوضات ١٩٣٠ ، ويظهر من المذكرات أن مكرم كان هو من اثار هذه التهمة ، تهمة افشاء السر ، ووجهها أولا إلى نجيب الغرابلى ، ثم وجهها بعد أكثر من أربع سنوات إلى النقراشى ، وسبق توجيهها إلى النقراشى بدء احتدام الخلاف بين مكرم والنقراشى ، وضمن مكرم بعد تصديق النحاس لهذه التهمة وقوف النحاس معه واحتدام الخصومة بين النحاس والنقراشى ، بعد أن كان النحاس ينظر، الى خلاف مكرم والنقراشى على أنه تنافس شخصى ، وإن نقل مكرم هذه الواقعة من الملك فؤاد ، لا ندرى لماذا ذكرها الملك لمكرم ، ولماذا

يكشف الملك النقراشى أمام حزبه ويعرض نفسه لضیاع مصدر معلومات له فى حجم النقراشى .

لايشغلنا فقط أن نتساءل هذا السؤال ، ولكن يشغلنا أيضا أن مکرم لم يسائل نفسه هذا السؤال ، وهل كان الملك يبنى بذلك الوقیعة بین زعماء الوفد ، إن النحاس لما عرف هذا الأمر من مکرم لم يستسلم له فى البداية ، ولكنه يظل يشغله ويحوك فى صدره حتى وجدناه فجأة يقول أن تأكدت لديه صحة الخبر ، دون أن یصرح فى مذكراته عن كيفية التأكد ، وعلى أية حال فإن هذه الواقعة تبدو فى «المذكرات» من الوقائع التى من شأنها أن تلقى ظلالها على عدد من الأشخاص والأحداث ، سواء بالنسبة لمکرم عبید ، أو للنقراشى أو للنحاس ، أو لانسلاخ ماهر والنقراشى من الوفد وتكوينهما الحزب السعدى ، «المذكرات» بوجه عام تفيد أن العنصر الذاتى فى الانسلاخ كان له أثر أكبر مما أعطى فى التقويمات المختلفة لهذا الأمر حتى الآن ، والمتبع للمذكرات فى هذا الشأن يقوى لديه هذا المفاد .

وتحكى المذكرات عن النحاس فى ٢٤ أغسطس ١٩٤١ ، أنه كان فى ابيانه بلدة سعد زغلول فى محافظة كفر الشيخ ، واختار تلبية الدعوة فى ذكرى وفاة سعد (٢٣ أغسطس ١٩٢٧) وزار هناك بيت سعد ، وحكى للجمهور الذى اجتمع يستمع له من المنطقة كلها ، حادثة

مفاوضات ١٩٣٠ وأن النقراشى هو من كشف المناورة فى لقاء له بالملك وأن الملك أخبر مكرم بذلك ، وفى ٢٢ سبتمبر ١٩٤١ عندما ظهر فى الأفق مشروع تشكيل وزارة قومية من ائتلاف الأحزاب ، وكان النحاس يرفض الفكرة ويحسم ، فى ذلك الوقت ، عقد السعديون اجتماعا لهم ، وذكروا لمحمد صلاح الدين - من رجال الوفد - أن النحاس برفضه الوزارة القومية يعتبر سببا للآزمة القائمة ، ثم تحدث النقراشى وماهر لصلاح الدين أنهم لا يأخذون على النحاس إلا انحيازه لجانب مكرم ، وكانوا يعتبرون النحاس الأخ الأكبر والرئيس ، لكن دسائس مكرم كانت سبب الخلاف، أورد ذلك النحاس وقال أن من أسباب الخلاف هو تحدى النقراشى لمكرم (٢٢ سبتمبر ١٩٤١) .

ومن جهة أخرى فإننا إذا تتبعنا مكرم عبيد فى المذكرات ، فسنجد مادة خصبة عنه ، أنه بطبيعة الحال ظاهر ظهورا واضحا فى المذكرات، وبخاصة من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ حين خرج على الوفد وكون حزب الكتلة الوفدية ، وليس هذا غريبا ، فمكرم عبيد كان سكرتير عام حزب الوفد ، ومن ثم كانت خطوط سياسية وتنظيمية عديدة تلتقى عنده على طول هذه الفترة .

كان مكرم يجمع علاقات كثيرة ويمثل همزة اتصال مع كثير من القوى ، وخاصة منذ سقطت وزارة اسماعيل صدقى فى نهايات ١٩٢٢ ،

ونشطت الاتصالات بالوفد من الانجليز والملك وغيرهما لتحسس تشكل عناصر الموقف السياسى خلال المرحلة التالية ، مع ملاحظة أن الأوضاع العالمية كانت تتأزم مع صعود النازية فى ألمانيا ومخاطر الفاشية الإيطالية سواء فى ليبيا غربى مصر أو بعد احتلالها أثيوبيا فى ١٩٣٥ الواقعة على حدود السودان الشرقية ، ومع ملاحظة أيضا أن الملك فؤاد كانت صحته تتدهور مما أوجب التفكير فى أوضاع مصر عند اختفائه ، ومع ملاحظة المشاكل المصرية المزمنة بالنسبة لعدائهم التقليدى للانجليز ولاستبداد الملك ، وكل ذلك أوجب على الانجليز التفكير فى صيغة للتعامل مع الوفد لضمان استقرار الأوضاع فى مصر ، أو بالأقل تحسس ربود الفعل الوفدية ازاء ما عسى أن يتخذ من سياسات أو يجد من مواقف وأحداث .

فى هذه الفترة ظهر أمين عثمان ، الذى صار من بعد حلقة الاتصال الأولى بين الانجليز والوفد ، وتصاعد دوره مع نمو هذه العلاقات وخاصة بعد معاهدة ١٩٣٦ ، ثم صار وزيرا وفديا فى ١٩٤٢ وقتله رصاص الوطنيين المصريين فى ١٩٤٦ ، كان أول ما شهدناه فى مذكرات النحاس عندما أشير إليه فى يوميات ٢ مارس ١٩٣٠ ضمن سكرتارية وفد المفاوضات مع بريطانيا (ولعله هو من كان تسرب اليه فى هذا الوضع نبأ مناورة النحاس عن السودان ونقلها للانجليز لما عرف عنه من

علاقات وثيقة بهم) المهم أن أمين عثمان كان ينقل ما يراه الانجليز إلى مكرم أو إلى النحاس ، ويبدو أنه كان ثمة قناة اتصال بالانجليز عن طريق أمين عثمان إلى مكرم ثم إلى النحاس ، أو إلى النحاس مباشرة ، كما كان جزء من اتصالات الانجليز المباشرة تتم بمكرم الذى ينقلها إلى النحاس (٢ أكتوبر ١٩٢٤ مثلا) .

ثم يظهر موقف الخلاف بين النقراشى ومكرم ، ولا نكاد نرى سببا سياسيا للخلاف تظهره المذكرات ، فالنقراشى وماهر مثلا يتهمون مكرما بأنه يعطل أعمال من يمت اليهما بصلة ، ويريان أن النحاس يحاييه ويقولان أن مكرما يشجع الاقباط (١٩ يولييه ١٩٣٦) . ويبدو الخلاف أيضا فى مسائل تعيين الموظفين (١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ٤ مارس سنة ١٩٣٧) ومكرم يشجع صعود أحمد نجيب الهلالي فى الوفد وتقريبه من النحاس والنقراشى يعترض على ذلك من قبيل التوازن (٢٠ يناير ، ١٠ مارس سنة ١٩٣٦ ، ٤ مارس سنة ١٩٣٧) .

ومن مطالعة المذكرات يبين لى أن الخلاف الذى أدى إلى الانشقاق كان ينمو ويتعمق قرب وصول الوفد إلى السلطة منذ ربيع ١٩٣٥ وأعيد هنا القول بأن الشكل السياسى الذى اتخذه لم يكن سببا له بقدر ما كان مسوغا ، لأن أحمد ماهر والنقراشى وعباس العقاد وصحيفة روز

اليوسف وسائر هذه الرموز التي بدأت تبتعد عن الوفد منذ ١٩٢٥ ، إنما قام المظهر السياسى لابتعادها على أساس أنها الأكثر تشدداً وأبعد عن المساومة والاعتدال عن النحاس ومكرم (٣ ، ١٩ ، ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٥) ثم انعكست الصورة نفسها بعد ذلك فى خريف ١٩٢٧ فآل المتشددون الى الاعتدال بذواتهم وجمعهم ، وآل المعتدلون (النحاس ومكرم .. الخ) إلى التشدد بذواتهم وجمعهم ، وقد عمل مكرم على الوساطة بين الوفد وبين ماهر والنقراشى ، ففشل بطبيعة الحال لأنه من عوامل الانشقاق ويظهر أنه لم يكن جاداً (٢٥ أبريل ١٩٢٧) .

ومن هذه المطالعة يبين لى أيضا ، أن قمة نفوذ مكرم عبيد فى الوفد كانت فى سنوات خلافه مع أحمد ماهر والنقراشى ، وفى سنوات عقد معاهدة ١٩٣٦ وما سبقها وما تلاها من وقائع ، وأنه بعد إقالة وزارة النحاس الوفدية فى ديسمبر ١٩٢٧ ، وعلى مدى عام ١٩٢٨ ، يبدو أن تسرب الفتور إلى علاقة النحاس بمكرم ، حتى وجدنا النحاس فى ١٠ ديسمبر ١٩٢٨ يتكلم عن مكرم عبيد بالنقد وبلهجة استنكار وريبة .

وبدأت هذه اللهجة أكثر استراية فى مكرم فى ٤ يناير ١٩٢٩ (كذلك ١٥ يونيه ١٩٢٩) وتلك الفترة كان الانجليز - بسبب اقتراب خطر الحرب العالمية الثانية - يتوددون إلى النحاس ، وكان ذلك يجرى غالباً عن طريق أمين عثمان وعبر مكرم عبيد ، ويبدو من المذكرات أيضا أن

مكرم فى هذه الفترة كان من انصار التهدة مع الانجليز (١٠ ، ١١ يونيه ١٩٣٩) .

ثم نلاحظ أيضا أنه مع نهايات ١٩٣٩ وعلى مدى عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، كان الانجليز من جانبهم والملك من جانبه يضغطون على الوفد وعلى النحاس بصفة خاصة لتشكيل وزارة قومية تجمع الاحزاب كلها ومن بينها الوفد ، وكان النحاس يزداد عنادا وتصميماً على الرفض كلما ازدادوا ضغطا عليه ، وكان مكرم فى نظر مذكرات النحاس يستجيب لهذه الضغوط والاستمالة ، وهو يقبل فى نقاشه مع النحاس الوزارة القومية والنحاس يرفضها والخلاف بينهما يبدو للقارئ واضحا ، ويبدو أن الخلاف كان معلوما للانجليز (١٢ أكتوبر ١٩٣٩) والنحاس يلوم مكرم لحديث لم يوافق عليه النحاس (٨ أكتوبر ١٩٣٩) ، كما نرى أن مكرم يحاول أن يتوسط لدى النحاس حتى يستقيل محمد التابعى الصحفى الذى كان قد خرج على الوفد وصار صديقا لأحمد حسنين بالديوان الملكى (٢٩ يناير ، ٢٦ فبراير ، ١٧ أغسطس ١٩٤٠) ، مما يكشف عن صلة مكرم بالقصر الملكى ، وكان مكرم يخشى أن تنتهى الحرب دون أن يكون للوفد صفة رسمية فتضيع عليه فرصة ما بعد الحرب (١٩ أبريل ١٩٤٠) ، وصار النحاس يعمل أحيانا على تصعيد الخلاف ومكرم يعمل على التهدة (١٥ ، ١٦ فبراير ١٩٤٠) . ومع

منتصف ١٩٤٠ نلاحظ ابتعاداً شخصياً بين مكرم والنحاس ، هو ابتعاد نسبي ولكنه ملحوظ ، سواء في قضاء الصيف في أماكن مختلفة أو في قلة التزاور وهكذا (مثلاً ٢٥ سبتمبر ، ١٨ أكتوبر ١٩٤٠) .

وتظهر لهجة الخلاف أكثر في اجتماع الوفد الذي حكى عنه النحاس في ٧ مايو ١٩٤١ ، كان الخلاف حول الوزارة القومية ، ودافع مكرم عن مبدأ قبولها واستشهد بصديق انجليزى لم يذكر اسمه الذى حسن له ذلك لكى تقوم للوفد صفة رسمية إذا انتهت الحرب ، والنحاس يرد على مكرم يشرح أن التحالفات يجب أن تقوم على أسس وأن يكون للمتحالفين هدف مشترك الأمر الذى لا يتحقق فى العناصر التى ستضمها الوزارة القومية ، ودل النحاس على عمق فى الفهم السياسى واضح ، ثم يكتب معبراً عن شكه فى مكرم ، ثم يتكلم عن استياء مكرم من إساءة النحاس الظن به (١٦ مايو ١٩٤١) ، ثم يتحدث النحاس بتهكم واضح عن مكرم وخوفه من غارات الطائرات الألمانية على مصر الجديدة (١٥ أكتوبر ١٩٤١) ، ثم يحكى أنه عرض على صبرى أبو علم ونجيب الهلالى ومكرم عبيد النقاط التى سيثيرها فى عيد الجهاد فى ١٢ نوفمبر المقبل ، ليجعله خطاب مواجهة للملك والانجليز فيوافق صبرى ونجيب ويتحفظ مكرم (٢٤ أكتوبر ١٩٤١) ، وفى ٦ ديسمبر ١٩٤١ يشرك النحاس حمدي سيف التصر مع مكرم فى إعداد جدول أعمال

اجتماع الهيئة الوفدية ، وفى ١٦ ديسمبر يشرح الوضع السياسى وقد صار بالغ الحساسية من مكرم وعباراته الضمنية عن الوزارة القومية ويحدث مكرم بلهجة عنيفة ، والملاحظ أن الخلاف مع مكرم إن كان ظهر فى سنة ١٩٣٨ وبدأ نموه وصعوده ، فلم يكن فؤاد سراج الدين قد ظهر بعد ظهوراً مؤثراً فى النحاس بأى من وجوه المعرفة ، وقد ذكر النحاس فى ٥ أغسطس ١٩٤٠ أن حضر وقد من قرية «كفر الجرايدة» يضم أسيرة سراج الدين وعلى رأسها فؤاد بك واشقائه وطلبوا زيارته لبلدتهم ، وهو خير كثير ذكر أمثاله فى المذكرات عن الأسر والقرى المختلفة ، ولم يظهر حتى هذا التاريخ ذكر آخر لفؤاد سراج الدين ولا كان هذا الخبر يحمل قرينة ما على اهتمام خاص لدى النحاس به .

ثم يرد بعد ذلك ذكر مكرم عبيد فى وزارة الوفد فى ٤ فبراير وطلبه أن يكون وزيراً لوزارتين واجابة النحاس له ثم بدأ الخلاف بينهما ومكرم وزيراً للمالية والتموين يرفض طلبات النحاس إلى آخر هذه القصة ، التى انتهت بخروج مكرم من الوزارة ومن الوفد واتصاله بالملك وتأليفه الكتاب الأسود عن مفاصد وزارة الوفد .

(١٤)

يعرف القارئ من المذكرات قنوات الاتصال التى كانت نشأت واستقرت بين دار السفير البريطانى وبين النحاس ، وبخاصة فى الفترة

من سنة ١٩٢٤ قبل عقد المعاهدة حتى فبراير ١٩٤٢ ، ولا أقصد بقنوات الاتصال أن كان ثمة علاقة سرية أو تدبير خفى بين الوفد والانجليز ، لكننى أقصد بها حركة أولئك الرجال الذين كانوا على علاقة بكلا الطرفين وكان يجرى من خلالهم تحسس المواقف واستكشاف ردود الفعل لامكان التقدير السياسى ، وماً وضح لى أن غالب هذه القنوات كانت قنوات ممدودة من الجانب البريطانى فى الأساس لتصل إلى النحاس وليست ممدودة من جانب النحاس ليصل أو يتقرب إلى الانجليز، وهى ممدودة من الجانب الانجليزى بمعنيين ، أولهما أن الأشخاص كانوا فى الأساس اختيارا انجليزيا وصلتهم بدار المندوب السامى البريطانى ودار السفارة البريطانية بعد معاهدة ١٩٢٦ كانت صلة قوية تكاد تكون معروفة للرأى العام المصرى ، وثانيهما أن المبادرة كانت فى الغالب تأتى من الطرف الانجليزى ، عرضا لمشروع معين ، أو محاولة لاقتناع الوفد بأمر ما ، أو توضيحا لموقف انجليزى أو تحسسا لوجهة نظر الوفد فى مسألة معينة أو ما شابه .

وأهم الأسماء التى قامت بدور حلقات الاتصال بين الانجليز والوفد فى هذه الفترة كانت أمين عثمان الذى سبقت الإشارة إليه ، وفارس نمر صاحب صحيفة المقطم التى عرفت بموالاتها للاحتلال البريطانى من نهايات القرن الماضى ، وحسن صبرى الذى كان مرشحا لرئاسة

الوزارة وتولاها فعلا فى ١٩٤٠ ثم توفى فجأة وكان على صلة وثيقة بالانجليز ، وأحمد عبود الذى كان من كبار رجال المال والصناعة ومن أغنى أغنياء مصر ، ومحمود غزال من رجال الأمن العام ووزارة الداخلية، ومستتر ريد من رجال التعليم فى المدارس الأجنبية بمصر ، ومحمد فرغلى الذى كان من كبار تجار القطن وصديقا حميما لأمين عثمان ، وجورج نعمة الله وأحمد فريد رفاعى الذى كان مديرا عاما لمصلحة الصحافة ثم عين سفيرا ، فضلا عن عناصر أخرى ترد وردا طارئا من صحفيين انجليز أو رجال أعمال انجليز أو من فرنسا أو غيرها .

لقد سبق أن أشرت فى القسم الأول من هذه الدراسة (التي شملت الجانب النظرى أو الرؤية العامة لأوضاع تلك المرحلة) ، إلى ذلك الرباط بين الحركة الوطنية والحركة الديمقراطية ، وإلى أن الموازين السياسية حكمت الأمرين معا بحيث قام نوع من التلازم بينهما فى سياسة الوفد وغيره من القوى السياسية ، فكانت الديمقراطية تعنى فى الممارسة وصول الحركة الوطنية ممثلة فى الوفد إلى الحكم فتواجه الانجليز بالمفاوضات لتصل إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من اجلاء لتفوذهم ووجودهم بأساليب «الكفاح السلمى المشروع» كما أشرت من قبل إلى أن فى هذه المرحلة تبلورت ثلاث قوى الملك ومن وراءه ، والانجليز ومن

حولهم ، والوفد ، وكلما تقاربت قوتان من هؤلاء سقط الثالث وبهذا النهج كانت تدور الأحداث على مدى السنوات الثلاثين لفترة ما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ .

أرجو من القارئ أن يستحضر هذه التصورات وهو يقرأ ويتابع أحداث هذه الفترة ، وبخاصة سنوات ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٢ ، فإن تلك الدورات الثلاثية نجم عنها الاضطراب وصبغت الأوضاع السياسية بقدر غير قليل من القلق وعدم التحدد وعدم القدرة على التوقع أو الحساب ، واتفاق الانجليز مع الملك ضد الوفد تضمن بقاء التوجه السياسى لمصر فى اطار المصالح والسياسات البريطانية ، ولكنه يرخى للملك العنان إلى ما ينذر بانفلات الأوضاع وارتفاع موجة السخط والتذمر من الفساد والاستبداد ، فتتجه دقة التقارب بين الوفد والانجليز فتتحرك سياسة الوفد كممثل للحركة الوطنية المصرية ، تتحرك بعيدا عن إطار السياسة البريطانية ومصالحها ، فيتقارب الانجليز من الملك ، ثم يتقارب الوفد والملك .. وهكذا .

. وفى الفترة ما بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٤٢ ، نشأ عامل جديد ظل يتصاعد ليظهر بمظهر الحاكم لمسألة الحكم كلها فى مصر ، وهو خطر الحرب العالمية الثانية ثم اشتعال الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩ ، ومن الطبيعى أن ينشأ لدى الانجليز أشد حالات الاحساس بالخطر وأقوى

مشاعر الضرورة الملجئة الى ضمان استقرار الأوضاع ، وبخاصة أن مصر ألت إلى أن تكون أرضا للمعركة وأرضا لواحدة من المعارك الحاسمة التي من شأنها تغيير وجهة الحرب نفسها بين منتصر ومهزوم، وبصفة أخص أن الملك لم يعد عنصر استبداد أو عنصر استفزاز غير رشيد في السياسة فحسب ، وإنما صارت لديه نوازع للاقترب من أعداء الانجليز في الحرب سواء بسبب تربية أبيه الملك السابق فؤاد في إيطاليا ووجود ايطاليين في حاشية الملك أو بسبب مضاربة الملك على العلاقة مع الحليف الجديد ، وهو الجيش الألماني ، ووجد الانجليز أنفسهم في لعبة كراسي الحكم الثلاثية محاصرين بين قوتين ، احدهما تبدو منها نوازع الوصل مع العدو المحارب للانجليز وهو قوة دولية يخشى بأسها ، والثانية وهي الحركة الوطنية المصرية ممثلة في الوفد وهي إن كانت ضد الألمان أعداء بريطانيا ، فإن عداها لبريطانيا عداء تقليدي ويزيد ، مبرر وجودها على أنها القوة التي تسعى لاجلاء الوجود والنفوذ الانجليزيين ، وهي قوة تستطيع عند اللزوم وفي الظرف السياسي المناسب أن تحرك الشعب المصري كله في حركة تثير الاضطراب الكامل للوجود الانجليزي في لحظات حرب حاسمة مع عدو شرس .

كان الهدف التقليدي للسياسة البريطانية من منتصف العشرينات أن يقوم نظام الحكم المصري على تحالف تتمثل فيه القوى الثلاثة ،

وقامت تجربة لهذا المسعى فى وزارات عدلى يكن وعبد الخالق ثروت ومصطفى النحاس بين يونية ١٩٢٦ ويونية ١٩٢٨ وفشلت هذه التجربة ولم تتكرر ، لأن الوفد والنحاس أدركوا أن هذه «الوزارات القومية» يقوم استقرارها بسبب وجود الوفد بها دون أن تحقق أهدافه ، وبعد هذه التجربة صار الوفد إلى رفض مبدئى لهذا النوع من الحكومات والوفد قبل أسلوب المفاوضة أى الأخذ والعطاء والمساومة مع الانجليز وقبل دستور ١٩٢٣ والمشاركة للملك فى الحكم فى نظام يعطى الملك امكان إقالة الوفد من الوزارة ، ثم قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦ وقبل مبادئها نفسها منذ مفاوضات ١٩٢٠ ، وبلغ حداً بعيداً فى المساومة ، ولكن بقيت لديه خطوة وجد فى الامتناع عنها ما يمثل الاحتفاظ بخط الدفاع الأخير له كقوة سياسية متميزة عن الملك والانجليز وأعوانهما ومخاصمة لهما ، وكقوة تستهدف تحقيق الاستقلال والديمقراطية ، هذه الخطوة هى ما عبر عنه فى المصطلح السياسى الجارى وقتها بعبارة «الوزارة القومية».

فى هذه القضية بالذات يعطينا النحاس مثلاً عجيباً من الصلابة والامتناع ، على طول المذكرات ، وبخاصة أنه كان هو من فضّ ائتلاف ١٩٢٦ - ١٩٢٨ إذا أخرج وزارة ثروت فسقطت وتولى هو قيادة الائتلاف ثم قاده إلى ما يخرجته عن جمود الأمر الواقع وما يمكن من

تحقيق بعض الخطوات ضد الانجليز والاستبداد ، فانقض التحالف وسقط النحاس ، وشكل المتحالفون السابقون وزارة منهم وحدهم خلفته وحاربتة وأوقفت الدستور ، ومن يومها وهو يرفض «الوزارة القومية» بحسبان أنها قامت لديه صنوا للتخلي عن أهداف الوفد .

قرأت في هذه المذكرات أن رفض النحاس العتيد الذي يصل كثيرا إلى حد الخشونة في التعبير ، هذا الرفض يتجاوز في التمسك به حدود أنه أمر يتصل بالملاءمات في أمور السياسة الجارية وتقديراتها وحساب القوى المتغيرة ، يتجاوز ذلك للوصول الى أنه أمر مبدئي يتعلق بأصول الموقف السياسى وغاياته الاساسية ، وفكرت في التصور الذي يصدر عنه هذا الموقف وارجعته - بقدر ما واتانى النظر - إلى التصور السياسى الذى سبق أن بينته فى الفقرات السابقة عن سياق حركات الصراع منذ سنة ١٩١٩ . وفهمت مما كتبته هذه المذكرات عن النحاس أن هذا الموقف ثابت لديه يرتكز فى إدراكه السياسى الواعى على أمور ثلاثة .

أول هذه الأمور أن الوزارة القومية التى يشارك الوفد فيها غيره.من القوى الأخرى ، لا تمكن الوفد من أن يستخلص ما يرى امكان استخلاصه من الانجليز فى المساومات الدائرة بين الطرفين ، لأن قرار الوزارة لن يكون خالصا للوفد فى الوزارات المشتركة .

وثانى هذه الأمور أن الوزارة القومية تعنى نوعا من التحالف بين قوى سياسية متعددة فى الحكم ، والتحالف لا يقوم إلا إذا تكشف أطراف التحالف أن ثمة هدفاً مشترك بينهم يسعون جميعا لتحقيقه أو الوصول إليه ، والحاصل أنه لم يوجد هذا الهدف المشترك بين الوفد وبين أحزاب أخرى لاتصل إلى الحكم إلا مستندة إلى الملك أو إلى الانجليز ، ومتى ضاع الهدف المشترك لم يمكن تحقيق التحالف .

وثالث تلك الأمور أن الاشتراك لقوى سياسية متعددة فى حكومة واحدة أو فى تحرك واحد يوجب على القوى المشاركة أن تلتزم فى سيرها بأبسط الخطوات لأى من المشاركين وإلا انفصل عن المشاركة ، والمشاركون فى الوزارة القومية أو بعضهم فى تقدير الوفد لا يتحركون ومن ثم سيفرضون السكون على الحكم المشترك، أى عدم السعى لتحقيق أى خطوات فى الجوانب الوطنية والديمقراطية.

بعد ذلك ، هناك السبب التطبيقي الذى يمكن متابعتة فى يوميات النحاس ، وهو المتعلق بحسابات السياسة الجارية وتقدير ضغوطها ومدى الكسب المحتمل من التشدد أو الاعتدال ، ونحن نجد بالمذكرات تصويرا بالحركة البطيئة وبتفاصيل كثيرة جدا لعلاقة النحاس والوفد بالانجليز .

أحسب أن الإغراء أمامى شديد لأطيل البيان وأفصله فى هذا الأمر، ولكنى ساكتفى بأن اقتطف قطوفا .

لعل هذه المذكرات من أكثر ما يكشف أمامنا الدور الذى لعبه أمين عثمان منذ ظهر فى سكرتارية وفد المفاوضة المصرى فى سنة ١٩٣٠ ، و ثراه يقوم بدور وساطة بين المندوب السامى البريطانى وبين عبد الفتاح باشا يحيى الذى خلف إسماعيل صدقى فى رئاسة الوزارة فى ١٩٣٣ (١٠ يولييه ١٩٣٣) ، وثرى عبد الفتاح يحيى يستدعيه فى أغسطس ١٩٣٤ يسأله عن سبب تعيين مندوب سام بالنيابة فيرد عليه أمين عثمان بقوله «إن علمت شيئا ولم يبلغ لى بصفة سرية فاخبرك» (٢٧ أغسطس ١٩٣٤) . بمعنى أن أمين عثمان يصرح بأنه يمكن أن يعرف من أمر الانجليز شيئا يبلغونه له ولا يفصح عنه لرئيس وزراء مصر ، وأمين عثمان يحكى لمكرم عبيد أن المندوب السامى البريطانى لاه بشدة على أنه لم يبادر بالاتصال به ليخبره عن خبر يتعلق بالمؤتمر الوطنى الذى لم يكن يعرفه المندوب السامى فيعتذر أمين عثمان له (١٦ أغسطس ١٩٣٤) وهكذا لا ينبغي أن يكون لديه سر على الانجليز وان جاز أن يقوم السر لديه بالنسبة لرئيس وزراء بلده (يراجع أيضا ٢٠ سبتمبر ١٩٣٤) و صار أمين عثمان على علاقة وثيقة بمكرم وتقرب إلى النحاس كثيرا من نحو منتصف ١٩٣٥ ، أمر آخر يتعلق بالسير مايلز لامبسون الذى عين مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر فى أواخر عام ١٩٣٤ وكان هو من خطط لمهادنة الوفد وهى السياسة التى انتجت معاهدة ١٩٣٦ ، وكان

هو الاتجاه المرجح فى السياسة البريطانية لمهادنة الوفد ، بين اتجاهين يرى أحدهما التشدد مع الوفد ، سواء داخل دار المندوب السامى (٢ أكتوبر ١٩٢٤) أو فى السياسة البريطانية بعامه ، وقد اتخذ منذ جاء مصر سياسة التحسس لمواقف الوفد والنحاس ومراعاة ذلك توطئة للتقارب الذى يستهدفه، وذلك سواء بالنسبة لموضوع الأوصياء على عرش مصر بعد وفاة الملك فؤاد أو موضوع السودان أو موضوع نظام الحكم فى مصر ، وأيد عودة دستور ١٩٢٣ وإلغاء دستور صدقى الذى صدر فى ١٩٣٠ ، بحسبان ذلك مما يحقق مطلب الوفد ومما يمكن أن يمهد لوصول الوفد إلى الحكم ، وتغلب بهذا على السياسة المخالفة التى كان يمثلها فى بريطانيا هو « هور » الوزير البريطانى (١٧ و ٢٥ نوفمبر و ١٥ و ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤ ، و ٧ ، ٢١ يناير ١٩٣٥) .

وقد فهم النحاس ذلك كله واستغل قلق الانجليز فى موضوع اختيار الأوصياء على العرش بعد أن مات الملك فؤاد ، استغل قلقهم من أن يأتى من الأوصياء مما لا يطمئنون إلى موالاته لهم ، استغل النحاس ذلك ليضغط عليهم للموافقة على إعادة دستور ١٩٢٣ لتعود الصيغة من جديد ، الانجليز يضمنون الملك والوفد يمكن أن يضمن البرلمان ويصل إلى الوزارة (١٨ فبراير ، ٣ مايو ١٩٣٥) وبلغ الأمر بمايلز لامبسون فى موافقة الوفد على إعادة الدستور والضغط بذلك على السياسة

البريطانية فى لندن ، بلغ به الأمر إلى حد أن طلب إلى النحاس اظهار شعبيته بتحريك المظاهرات ليتمكن مايلز لامبسون من اقناع لندن بالأمر (١٨ مايو ١٩٢٥ ، ١٥ و ٢٣ أكتوبر ١٩٢٥) .

وبعد معاهدة ١٩٢٦ ، ترك مايلز لامبسون الصراع بين الملك والوزارة الوفدية يأخذ مجراه ، ولعل الانجليز كانوا وراء الستار فى صراع القصر الملكى ضد الوفد (يونيه و ٢٢ يولية ١٩٢٩) ، فقد كان تأجيج الصراع فى صالحهم كما كان سقوط وزارة النحاس فى صالحهم إذ غنموا منها معاهدة ١٩٢٦ وصار تنفيذ المعاهدة مع قوة مصرية موالية للانجليز وغير متشددة معهم تشدد الوفد ، صار ذلك أصلح للسياسة البريطانية ، على أنه يلحظ من حديث مايلز لامبسون مع النحاس أن وجهها من وجوه اطمئنان الانجليز للملك فؤاد كان يرد من أنه كان يلجأ اليهم للمشورة (١١ يولية ١٩٢٧) ، إما الملك فاروق فقد كان صغيرا ورأس ديوانه على ماهر رئيس الوزراء السابق من أواخر ١٩٢٧ ، ولم يكن الانجليز يطمئنون إلى على ماهر وكانوا يعتبرونه ذا ميول فاشية (١٨ نوفمبر ١٩٣٨) وما أن تولى على ماهر الوزارة حتى بدأ الانجليز يضيّقون به ويزدادون ميلا للتقارب مع النحاس ، وهنا نجد فى المذكرات الكثير جدا من الوقائع التفصيلية المتعلقة بحركة مايلز لامبسون للتقارب مع النحاس ، كما يلحظ امتناع النحاس عنه ورفضه

الدائم اقتراح الوزارة القومية ولتشديده وهجومه على الانجليز في مناسبات عديدة (من أكتوبر ١٩٢٨ وما بعدها) ومن هنا نصل إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(١٥)

قبل الكلام عن حادث ٤ فبراير ، تحسن الإشارة إلى الاطار العام له حسبما يمكن استظهاره من سياسة الوفد ، وفي ظنى أن حادث ٤ فبراير بالنسبة للوفد هو ابن معاهدة ١٩٣٦ ، ومن هنا يلزم ايضاح نظرة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ فى اطار خريطة القوى السياسية العاملة فى مصر ، سبقت لى الإشارة إلى هذا الامر فى دراسة لى عن معاهدة ١٩٣٦ بين الوفد والقصر نشرتها فى كتاب الاقباط والمسلمون فى اطار الوحدة الوطنية سنة ١٩٨٠ واشرت إلى ان تعديل موازين الحكم فى مصر كان يتم باقتراب اى قوتين من القوى الثلاثة التى تشغل الساحة المصرية، وهى الملك والانجليز والوفد. ومن جهة الوفد، فقد كانت له معركة مع كل من الملك والانجليز ، ولكن كان يحاول الاستفادة من الخلافات التى تطرأ بينها كلما تقاربا وانفردا وحدهما بالحكم، وفى ١٩٢٣ إستفاد من الخلاف بين الملك والانجليز الذين كانوا يؤيدون حزب الاجرار الدستوريين ويدعمون مايطمح إليه من اقتناص بعض سلطات الملك بالدستور، وتقارب الوفد من الملك، ولكن تقارب الانجليز مع الملك

بعد فشل مفاوضات سعد زغلول معهم في ١٩٢٤، أدى إلى سقوط الوفد من الوزارة. وفي ١٩٢٦ تهادن الوفد مع الانجليز وتحالف مع الاحرار الدستوريين للوقوف ضد سلطات الملك فتولى معهم الوزارة. ثم سقط من الوزارة بسقوط الائتلاف الوزاري في يونية ١٩٢٨. ثم جرب التلويح بعقد المعاهدة مع الانجليز في يناير ١٩٣٠ فتول الوزارة ثم سقط بعد فشل مفاوضاته مع الانجليز.

كان الوفد حسبما سبقت الاشارة حزبا للكفاح السلمي المشروع، وقد مارس في ظل دستور ١٩٢٣ الكفاح الدستوري، بحسبانه الوسيلة المتاحة لمحاصرة الاستبداد الملكي ومفاوضة الانجليز تحقيقا لهدفه الوطني، وتبلور سعيه السلمي المشروع في ارهاف اسلحته الدستورية للوصول إلى الحكم وتأمين استمراره فيه، باعتبار أن هيمنته على جهاز الدولة هي وسيلته الفعالة لتحقيق هدفه الوطني والديمقراطي، ولكن تجربة اثنتى عشرة سنة رجحت لديه أن تأمين ظهره دستوريا لن يتأتى الا بضغط سلطات الملك في اضيق نطاق ممكن، وان سلطان الملك لا ينفي الديمقراطية فقط، ولكنه يستخدم في اللحظة الحاسمة لصالح الاحتلال البريطاني عند تصاعد الصراع بين الوفد وبين الاحتلال.

لذلك كان من أهم أهداف الوفد من معاهدة ١٩٣٦ ان تكفل له هدوءاً ولو نسبياً ومؤقتاً مع جبهة صراغه مع الانجليز، ليحشد أهم

أسلحته في جبهة صراعه مع الملك، ضمانا لهيمنتها على جهاز الدولة وتأمينا لاستقراره فيه ، هذا المسلك الوفدى قصد بمعاهدة ١٩٣٦ ضمان حيادة الانجليز في معركة الوفد مع الملك.. ولم يكن الأمر جديدا على الحركة الوطنية المصرية، التي حاولت من قبل مرارا تحييد أحد خصميهما في معركتها مع الخصم الآخر، وذلك حسبما سبقت الإشارة حالا ، وكان كل الفارق الجديد يتعلق بالدرجة، إذ وقفت محاولات الوفد السابقة عند حدود التهدة النسبية، بينما بلغت في ١٩٣٦ حد عقد المعاهدة، وساهم في بلوغ هذا الحد ، ظروف تتعلق بالوضع الدولي وبالمرحلة التي بلغها الصراع في مصر.

يفهم من حديث الاستاذ محمود سليمان غنام، وقد صار من بعد أحد قادة الوفد - في كتابه «المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية» ، يفهم أن الوفد في تلك الفترة بلور نظرة سياسية .. توضح معنى الاحتلال لديه، وهي أن مجرد وجود القوات الاجنبية لا يعتبر احتلالا بالمعنى الذي يتنافى مع الاستقلال ، لأن الاحتلال المنافي للاستقلال هو الاحتلال الذي يمكن المحتل من التدخل في شئون البلاد ويحرك سياستها، اما وجود القوات الأجنبية المعزول عن هذا التأثير، فلا يتنافى مع الاستقلال (ص ٤٦ ، ٥٩ ، ٢١٥).. وهذا التصور العام لموازن السياسة والحكم نجد النحاس مدركا له ومعبرا عنه صراحة في

هذه المذكرات عندما تولى الحكم سنة ١٩٥٠ مما ستأتى الإشارة عنه
ان شاء الله .

وبهذا المفهوم يتضح ان زعيم الوفد مصطفى النحاس كان
يتطلع إلى أوضاع الحكم المصرى وهو يوقع المعاهدة مع الانجليز،
وكان يتهيأ لمواجهة الاحتلال الملكى للإرادة المصرية ولجهاز الدولة. وهذا
ما حدث على مدار عام ١٩٣٧ بالنسبة لسعى الوفد تعيين وزير للقصر
ليتمكن من السيطرة به على القصر كمؤسسة سياسية ، ولكن لم يحسب
الوفد حساب ان الانجليز كانوا يفهمون بالضبط هذه المسألة وانهم
اذا كانوا يستكثرون على الوفد أن يشغل وحده مقاعد الوزارة ، فهم
من باب اولى لن يمكنوه من السيطرة على الوزارة والقصر من فوقها،
وكان ما كان من سقوط الوفد بالاقالة التى وجهها الملك اليه فى
ديسمبر ١٩٣٧.

وتشير المذكرات إلى هذه الامور كما تشير فى ٢٢ اكتوبر
١٩٣٧ إلى ان الوفد كانت تتنازعه هيئتان الملك وجيش الاحتلال
ويذكر انه يتمنى على الله ان يوفقه ليتمكن بالمعاهدة ضمان عدم
تدخل الانجليز فى شئون مصر الداخلية ليتفرغ للملك وتوطيد
دعائم الدستور.

وفى ١٩ يونيه ١٩٣٨، يذكر انه بعد عقد المعاهدة ، كان المفروض
ان تستقر البلاد وتتأصل الحياة النيابية وتدوم دورة البرلمان المدة المقررة

لها فى الدستور وهى خمس سنوات فماذا كان ... » ويذكر ان ما حدث كان على خلاف ذلك اذ سقطت الوزارة بعد ستة عشر شهرا من توقيع المعاهدة ، وجرى بوزارة اقلية ثم سقطت وجاءت وزارة لاسند لها من اكثرية ، ولا اقلية والانجليز يحكمون من وراء ستار يتفرجون ويسكتون لأن مصالحهم لم تمس ولكنهم يتدخلون عندما تمس مصالحهم.

ومن هنا كان النحاس ضيق الصدر جدا من الانجليز، اذ لم يتحقق له ما قصد من ابرام المعاهدة. وكان النحاس حسبا بين من المذكرات فى أشد حالات الضيق من الملك فاروق والجهاز السياسى للقصر الملكى كله ، والمذكرات ممثلة بحديثه عن قصص فجور الملك وفسقه ومبازله فى السهرات وغيرها، وفى هذا الظرف من الضيق بدأت محاولات ما يلز لامبسون ترويض النحاس ودفعه او استمالة إلى قبول الوزارة القومية كشريك فيها، ولكن صلابة النحاس كانت أشد من قدرة السفير البريطانى على الترويض .

والمذكرات من اكتوبر ١٩٣٩ تقريبا حتى فبراير ١٩٤٢ تكشف بالتصوير البطيء عن تفاصيل هذه الحركة ، السفير البريطانى محاصر بين تقدم الالمان فى الحرب وفى الصحراء الافريقية الكبرى ثم تقدمهم فى مصر، وبين تزايد ميل ملك مصر للالمان والدسائس التى بدأت تحاك

فى القصر الملكى ضد الانجليز، وبين تشدد النحاس ورفضه الاشتراك فى وزارة قومية. والنحاس محاصر أيضا بين ضغط الانجليز عليه للاشتراك فى وزارة قومية وبين كراهة الملك له وللوفد .

وبين ١٢ و ٧ اكتوبر ضغط السفير على الملك لاسقاط وزارة على ماهر التى كان يراها ذات ميل المائىة ، ووجه شبه انذار للملك بذلك ، وعرض على النحاس الوزارة القومية ولكن النحاس رفض . وفى ١٦ يناير يرسل السفير الى النحاس متوددا ويتحسس موقفه من قبول الوزارة عند الضرورة ، فيبدو من رد النحاس انه يزداد بعدا عن الانجليز ، وعاد يشير الى انه لا استقرار مادام « جيش الاحتلال » بمصر وكان بعد المعاهدة قد عدل فى احاديثه عن الاشارة الى الاحتلال مكتفيا بالحديث عن « التدخل عن الشئون الداخلية » ، فجاءت عودته للاشارة الى الاحتلال بمثابة تخط « لفكرية » المعاهدة حسبما افصح عنها محمود سليمان غنام .

وفى ١٦ مارس يعود أمين عثمان لاستمالة النحاس الى الوزارة القومية ويخبره ان السفير ينتظر نضج الوقت ليضغط على الملك ، ولكنه يريد أن يطمئن الى موقف النحاس ولكن النحاس يرد على ذلك متحدثا عن « الجلاء » ، ثم يحضر الى النحاس عبد الوهاب طلعت من الديوان الملكى متحدثا عن « الوزارة القومية » وذلك فى ٦ أبريل ثم فى ١٩ ابريل

يبحث السفير بتنازل جزئي للنحاس فيعرض عليه الوزارة القومية على ان تكون ذات اقلية وفدية ويختار النحاس رجال احزاب الاقلية المشتركين معه ، ولكن النحاس يرفض ويتكلم عن معاهدة ١٩٢٦ وان الانجليز لم ينفذوا التزاماتهم وانه يرى الغاء المعاهدة ، وفي ٢ يونية يقدم السفير للنحاس عرضا جديدا يتحصل في وزارة قومية تتشكل ببرنامج توافق عليه الاحزاب وتلتزمه والنحاس يرفض مبدأ أن يأتي به الانجليز الى الحكم ثم يذهب الى دنشواي في ذكرى حادث ١٩٠٦ الشهير ليخطب ضد الاحتلال (١٧ يونية ١٩٤٠) والانجليز يبدون استيائهم واستنكارهم ، وفي ٧ اغسطس يتحدث مكرم وامين عثمان مع النحاس عن مخاطر الحرب وقلق السفير والنحاس يجيب بأنه لن يغير خطته ، وفي ١٨ اغسطس يخطب النحاس بمناسبة ذكرى معاهدة ١٩٣٦ مهاجما بريطانيا فيستاء الانجليز من عنف الخطاب والحكومة ترد على الخطاب بتفريق المظاهرات التي احتشدت لاستقبال النحاس وباستخدام العنف معها ، والنحاس يبلغ بأن مايلز لامبسون منع اعتقاله ثم تنور فكرة نفى النحاس ، والوفد يجتمع ليتصدي للتهديد باعتقال النحاس أو نفيه والسفير يبلغ النحاس ، ان ثمة اختلافاً عند الانجليز حول نفى النحاس ، ثم يقدم عرضا بأن تقوم وزارة قومية مع وعد بأن تتلوها وزارة وفدية بعد الانتخابات واستقرار الاوضاع ، والنحاس

يرفض الوزارة القومية ويرفض تدخل السفير (٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ أغسطس و ٢ سبتمبر ١٩٤٠) ، ثم يخطب النحاس في ١٣ نوفمبر بمناسبة عيد الجهاد فتحكى قصة تفكير الحكومة البريطانية في اعتقاله .

وفي ١٧ نوفمبر يبعث السفير للنحاس انه يفكر في استخدام القوة ليعرض على الملك وضعاً جديداً في الوقت المناسب ، والنحاس يرفض هذا التدخل والحكومة تقبض على محمد كامل البنا سكرتير النحاس ثم تفرج عنه والنحاس يتهم الانجليز بأنهم من أمر بذلك (١٦ ، ١٩ ديسمبر ١٩٤٠) .

مع ابريل ١٩٤١ تقرّيباً يبدأ الوضع في التغير، والصحف البريطانية تدعو للتعاون مع النحاس ثم يجري ابلاغ النحاس بأن مشاهدة الانجليز والاجانب التأييد الشعبى الواسع الذى يتمتع به النحاس وذلك خلال رحلته بالفيوم احدث انقلاباً لدى المسئولين الانجليز، مما يسهل مهمة السفير التى ينتويها منذ درس شئون مصر وأنه ازداد اقتناعاً ان امور مصر ومصالح بريطانيا فى الحرب لن تسير فى طريقها الصحيح الا اذا تولى الحكم رجل يوثق به ، وأن الوفد هو محل ثقة الامة ويجب أن يشترك فى الأمر أو يستقل به إذا دعت الضرورة لذلك ، وفى ذلك إشارة إلى امكان قبول الانجليز وزارة وفدية خالصة (٢٥ ابريل ١٩٤١) . ولكن النحاس كان يثير مسألة ما الذى يضمن الا

يستغنى الانجليز عن حلفائهم بعد تحقيقهم أهدافهم ، على أن هذا لم يمنع من حدوث تقارب وترك بطاقات الزيارة للمجاملة فى المناسبات واصطناع مناسبات اللقاء .

ومع الصيف بدأت الازمات تحيط بوزارة حسين سرى مثل العجز فى التمويل واضطراب الاوضاع الاقتصادية ، ومظاهرات تهتف للملك وللألمان ملجأ للقوة ، والانجليز يبلغون النحاس ان حل الازمة فى يده وصار النحاس ملجأ القوى كلها سواء الملك الذى يطلب وزارة قومية او الانجليز او غيرهم (يومييات من اغسطس الى ديسمبر ١٩٤١) ، وفى ١٢ ديسمبر ينقل أمين عثمان الى النحاس رغبة السفير فى الاجتماع به فيرفض النحاس، وفى ١٥ ديسمبر بدأت صحيفة الاهرام تكتب عن الموقف السياسى وعرف النحاس أن كاتبها انطون الجميل رئيس التحرير ذو الصلة الوثيقة بالسفارة البريطانية وبالقصر وبالجاليات الاجنبية وبدا من ذلك أن الوضع نضج لتغيير ما سيحدث .

فى صميم هذا الموقف سافر النحاس الى الاقصر ليقضى ايام الشتاء فى دفء الصعيد ، وبلغ الاقصر فى ١١ يناير ١٩٤٢ ثم سافر الى اسوان فى ٢٢ يناير ١٩٤٢ وفى كل ذلك يصف اللقاءات والاستقبالات والحفلات والتجمعات والخطب ، حتى كان يوم ٣١ يناير

حيث عاد للاقصر وزار مقام سيدى عبد الرحيم القنائى واستقبل من استقبل ثم خاطبه اسماعيل باشا تيمور كبير امناء الملك يبلغه دعوة الملك له لمقابلته فى الخامسة مساء الغد .

يحكى النحاس حسبما تنقل هذه اليوميات فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ايضا أنه حاول الاعتذار لاسماعيل تيمور فرد تيمور بأن الامر بالغ الخطورة . وكان مكرم بجوار النحاس فخطف سماعة التليفون وقال أن النحاس سيحضر الى القاهرة ، فلما ابدى النحاس غضبه من احراج مكرم له وانه يحسب ان الاجتماع لن يكون الا امرا تافها عن الوزارة القومية قال مكرم: لا أنا متأكد ان الحالة اصبحت لا تطاق وان الأمر جد هذه المرة ، وقرر النحاس السفر وحده ومعه كامل البنا فقال مكرم انه عائد معه ، ويعلق النحاس وسوس لى الشيطان ان مكرم ربما يكون يعلم اشياء كتمها على .. ويحكى كامل البنا فى الهامش ان مكرم ذكر له فى القطار انه يرجح ان تعرض على النحاس وزارة وفدية خالصة وأن الملك سيرغم على ذلك وإلا فقد عرشه ، وانه اذا تمسك النحاس برفض الوزارة القومية فسيرغم الانجليز الملك على أن تشكل وزارة وفدية صرف.

ثم تجرى احداث الايام التالية بما يعرف القارىء معظمه من مصادر التاريخ الأخرى عن هذا اليوم ويوم ٤ فبراير حتى تولى

النحاس الوزارة الوفدية الخالصة.

وأُتصور أن المذكرات تلقى اضواء جديدة على هذا الحدث وأهم جديد فيها في ظني هو تصويرها اللقاءات والاتصالات والعروض السابقة على الحادث على مدى الاعوام الثلاثة السابقة ودور مكرم عبيد في هذه المسألة .

بقيت لي ملاحظات قليلة اسردها تباعا في هذه الفقرة.

(١٦)

فان التصور الذي سبقت الاشارة اليه عن الحديث عن نظرة الوفد الى معاهدة ١٩٢٦ واثار ذلك في حادث ٤ فبراير هذا التصور المتعلق بتهدة الوفد مع الملك تارة ومع الانجليز تارة اخرى محاولا التغلب على خصميه الواحد بعد الآخر ، هذا التصور نجد أن النحاس يعبر عنه صراحة في هذه المذكرات عند حديثه عن خطة الوفد عندما وصل الى الحكم في يناير ١٩٥٠ ، قال صراحة ما خلاصته ان الوفد كان كلما تولى الحكم وجد نفسه بين عدوين الملك والانجليز أو هم ثلاثة اعداء اذا اضيفت احزاب الاقلية والانجليز ضد الحكم الوطنى والملك ضد من ينتقص من سلطاته واحزاب الاقلية تتربص للقفز للحكم عن غير طريق الدستور ، وانه كلما اصدمت الحكومة الوفدية بالانجليز أوعزوا للملك ان يسقطها ، واذا اغضبت الملك سارع للانجليز يقنعهم باسقاطها وهكذا .

وإذا كان هذا هو التصور الذى حكم خطة الوفد فى إبرام معاهدة ١٩٣٦ والوصول الى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ اذ تهاون مع الانجليز ليقضى على سلطة الملك ثم يواجهه الانجليز ، ففشل فى اتمام مخططة اذ سمح الانجليز للملك باسقاط حكومة الوفد فى ١٩٣٧ بعد إبرام المعاهدة، وسمحوا بإسقاطها فى ١٩٤٤ بعد زوال خطر الحرب عن مصر ودخول المانيا فى مرحلة الهزيمة ، اذا كان ذلك فقد شاعت حكومة الوفد فى سنة ١٩٥٠ ان تجرب النقيض الذى يمليه عليها التصور ذاته وذلك بأن تهادن الملك لتفرغ للانجليز ، وقد يكون هذا معروفا من قبل ولكن الجديد ان المذكرات تؤكد وتوضح أن النحاس كان مدركا لهذا التصور الحاكم لاسلوب الكفاح السلمى المشروع لقوة سياسية تتبع هذا الاسلوب وتجد نفسها بين عدوين ولا تستطيع بالاسلوب السلمى المشروع إلا ان تواجه كلا منها على حدة. وهنا كانت المعضلة التاريخية التى احاطت بالوفد فى كل هذه المرحلة، وسنجد ويجد النحاس ان الملك غدر بحكومة الوفد ايضا واسقطها فى ١٩٥٢ منضما للسياسة البريطانية .

على أنه فى الحقيقة وفى كل هذه التجارب وسواء فى ١٩٣٦ أو ١٩٤٢ أو ١٩٥٠ كان الوفد يحقق الكثير من الاهداف فى سعيه السلمى المشروع لتحقيق الاستقلال والديمقراطية ، وكان آخر هذه :

الانجازات الكبرى الغاء معاهدة ١٩٢٦ في ظل حكومته التي تشكلت في ١٩٥٠ .

وبمراعاة تلك الملاحظة العامة السابقة التي تعبر عن رؤية عامة للنحاس ، لا نجد اعتناء له في المذكرات أن يعبر عن مثيلاتها عند استشرافه لكل مرحلة من المراحل ، سواء عند انتهاء الحرب في ١٩٤٥ أو عند تولي الوزارة في ١٩٥٠ أو عند قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، وأن كان القارئ يلحظ بطبيعة الحال تجاوبا سريعا وذكيا مع الأوضاع الجديدة والظروف المتغيرة ، شاهدنا ذلك مع حرب الحبشة ثم مع احتمالات الحرب العالمية وغير ذلك .

على أنه من جهة أخرى لا نلاحظ جديدا هاما يضاف إلى معارفنا بالنسبة لما سجله النحاس في المذكرات عن احداث الفترة التي تلت حكومة الوفد في ٤ فبراير ، وقد سبقت الإشارة أن اليوميات توقفت في ١٠ فبراير ١٩٤٢ . ثم أتت المذكرات بعد ذلك على أساس موضوعات يتتالى الحديث عن كل منها كحادثة أو واقعة متميزة بذاتها ، واتسمت بالسرد واتسمت باختيار ما كان محل جدل سياسى بين الوفد وخصومه من وقائع أو أحداث أو مواقف .

على أنه فيما حكاه النحاس عن وقائع وزارته في ١٩٥٠ ، بدا لي ، ولعله يبدو للقارئ ، أن النحاس لم يكن في هذه الفترة مسيطرا على

حكومته كما كان من قبل ، فهو يذكر أن اختياره لوزير ماليته زكى عبد المتعال لم يكن اختيارا موفقا ، وأن وزير اوقافه حسين الجندى رشحه للوزارة معاونو النحاس دون أن يخطروه أن ترشيحه جاء رغبة من الملك ، . وكان حسين الجندى هو من اصطنع للملك نسبا شريفا بآل البيت وأذاعه مما اخرج حكومة الوفد ، كما يحكى النحاس أنه خدع فى ترشيح الشيخ أحمد حمروش شيخا للأزهر . وأنه لما اثير فى مجلس الوزراء موضوع حرية الصحافة ومشروع تقييدها لم يقف مع حرية الصحافة مع النحاس إلا محمد صلاح الدين ومحمود سليمان غنام ، وأما الوزراء الباقون وعلى رأسهم طه حسين فكانوا مع تقييد الصحافة . كما يحكى فى بداية تشكيل الوزارة أنه فوجئ بان أحمد نجيب الهلالي يعتذر عن الاشتراك فيها مما يشير إلى أن النحاس لم يعد متابعا لاتجاهات اقرب الناس إليه ومن هم من أكبر قادة الوفد .

وبدا أن الوزارة لم تعد فى قبضة النحاس وحده ، وأنه مع سياسة موالة الملك تسرب نفوذ الملك إلى اختيار الوزراء وقامت روابط بين بعضهم وبين القصر الملكى مما صار به النحاس يفاجأ احيانا باعمال وزرائه ، وقد ذكر عن حسين الجندى «خدع الذين رشحوه وخدعوني معهم» .

كان النحاس قد جاوز السبعين من عمره ، والسبعين من العمر في مثل جيل مصطفى النحاس وفي بلده كان سنا يعد كبيرا . ولعله أيضا كتب ماكتب عنها بعد سنين ، ولعل هذا وذاك هو مايفسر أن حديث النحاس عن وقائع هذه الفترة هو حديث لا يضيف الى معارفنا عنها الكثير، ولا المهم، رغم أنه كان يقف على رأس الأحداث كلها فقد كانت مصر على مشارف حريق القاهرة وعلى مشارف ثورة آتية . وكانت الفترة ذاتها المحكى عنها هي فترة ازمة حكم عميقة ، ولعل ما زادها عمقا ان ادراك دلالات أحداثها لم يكن على النحو المرجو .

نحن نلاحظ أن النحاس فيما يحكى كان مستغرقا في الجدل السياسى الدائر من القوى والهيئات التى تنتمى الى جيله وجيل ثورة ١٩١٩ ، أما القوى السياسية الجديدة المكونة من شباب الثلاثينات والاربعينات فهى إما غائبة أو شبه غائبة عن وعيه، وحديثه النادر عن بعضها لا يدل على ادراك لحجمها وحقيقة أهدافها . وذلك سواء الاخوان المسلمين أو «مصر الفتاة» أو اتجاهات الماركسيين أو شباب الوفد نفسه..

وقد حكى عن حكومة ٤ فبراير ان الانجليز طلبوا اليه اعتقال الشيخ حسن البنا ، وانه قابل الشيخ البنا فى منزل قواد سراج الدين ، واستمع للشيخ ولحديثه الدينى الروحى الذى صادف هوى لديه وعرف منه انه وانصاره لا يبغون إلا استقلال البلاد ، فنصح النحاس ألا

ينشط اتباعه ضد اية جهة حتى إذا حان أوان الجهاد « كنت معك ومؤيدك في سبيل الكفاح لاعلان كلمة الله » ، وصمم النحاس على رفض الطلب الملح للسفير البريطانى باعتقال البنا. ولكنه هاجم الاخوان من بعد بمناسبة حرب فلسطين فبدا كما لو كان اقرب لخصمه النقراشى منهم ، ثم بعد إلغاء المعاهدة لم يبد أنه حاول أن يتصل بأى من هذه القوى التى كانت تؤيد إلغاء المعاهدة وأن ينسق العمل معها، سواء من كانوا يكتفون بالتأييد السياسى أو من شاركوا فى أعمال الفدائيين ، ولو كان فعل لاستطاع أن يقوى بهم على خصومه الذين نزعوه من الحكم ، ولكن فارق السن والتجربة ومرحلة العمر والمرحلة التاريخية ونوعيات القضايا كل ذلك اعاق الرؤية كما اعاق الاتصال ، وقد كان النحاس دائما إن كانت تعوزه المبادرة السياسية والخيال الذى يستشرف لآفاق الواقع والمستقبل، فقد كان وطنيا كبيرا امينا صاحب موقف ، هكذا كان .

وبقى وقد كان النحاس متيقنا انه سيقال بعد الغائه المعاهدة وخاصة مع حريق القاهرة ومع ذلك فرض الاحكام العرفية ليلة الحريق وكتبت هذه المذكرات عنه لابد عما ليس منه بد كان قدرا تاريخيا امسك بيده لمنع هذا القرار ، وأقيل النحاس بعدها وأذت الاحكام العرفية هؤلاء الشباب الذين ذهبوا الى منطقة القناة حيث المعسكرات البريطانية ليجاهدوا دفاعا عن قراره بالغاء

المعاهدة وبقيت الاحكام العرفية من بعده أربعين سنة إلا شهورا تتخلل هذه المدة.

(١٧)

ثم يرد بعد ذلك ماسجله محمد كامل البنا عن النحاس بعد ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، وأن خصومة النحاس لثورة ٢٣ يولييو ورجالها لا يماثلها إلا خصومة هذه الثورة ورجالها للنحاس واللوفد . ويحكى عن النحاس فى هذه الصفحات أن المرة الوحيدة التى زاره فيها طه حسين بعد ثورة ٢٣ يولييه كان بعد انفصال سوريا عن مصر فى ١٩٦٢ وكان محملا برسالة يطلب من النحاس تأييد الثورة ، فأجاب النحاس برد طويل عما فعلته الثورة معه وانهى حديثه بطرد طه حسين من منزله ، ونحن نلمس فيما كتب عن النحاس فى هذه المرحلة بالمذكرات انه لم يدرك السياسات الوطنية التى اتبعتها ثورة ٢٣ يولييه مثل تأميم قناة السويس وبناء السد العالى ومعاداة الاحلاف ، مما كان يعتبر استمرارا لسياساته هو وتشبيدا على ما أنجز هو ، ولكن ذلك لا يدهشنا قط فان ثورة ٢٣ يولييه والقائمين عليها لم تكن تدرك هى الاخرى السياسات الوطنية التى اتبعتها وأرسى اساسها وعمق اصولها زعيم لمصر سابق التقت عليه جماهير الشعب المصرى واسلمته قيادها مطمئنة لأمانته

وصلايته وحسن تمثيله لما دعا اليه من اصول تتعلق بالاستقلال
والديمقراطية ، وبقي على رأس حركة هذا الشعب خمسا
وعشرين سنة .

نقرأ الصفحات الأخيرة ونرى هذا الذي ملأ دنيا المصريين وشغل
الناس، معزولا لا يرى إلا أفرادا قليلين يمازحهم ويلعب معهم النرد وقد
جاوز الثمانين ببضع سنين . نقرأ ذلك فلا نملك منع دمة صادقة تسيل،
ونمسحها مع دعائنا لله سبحانه أن يرحمه، وأن يسكنه فسيح جناته،
جزاء ما نفع أمته وبذل في سبيلها ، وجزاء امانته وصدقه واخلاصه،
وجزاء صلابته وقوته وعناده في الدفاع عنها ؛
والحمد لله ..

عبد الرحمن الرافعي



أهم ما يذكر به الأستاذ عبدالرحمن الرافعى ، وما سيذكر به مستقبلا، هو تأريخه للحركة الوطنية المصرية من نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين ، فقد تتبع هذه الحقبة ذات الأهمية البالغة فى مصير مصر الحاضر والمستقبل، فى خمسة عشر مجلدا أخرجها للناس على مدى ثلاثين عاما منذ ١٩٢٩ ، وليس من قارئ فى التاريخ المصرى، وليس من مهتم به إلا وللرافعى فى عقله وجود .

كان الرافعى من الجيل الذى شب فى السنوات الأولى من هذا القرن، وصنع ثورة ١٩١٩، وعاش أحداثا «فى أعقاب الثورة»، حتى استوفى العمر وأسلم الشعلة فى نهايات الأربعينات إلى من يليه من أجيال أخرى . وهو جيل لم يصنع ثورة ١٩١٩ فحسب، ولكنه الجيل الذى صنته الثورة، ثورة «مصر للمصريين» بما يعنيه هذا الشعار من قيم وطنية وديمقراطية وبما يلقى على عاتق حامله من مسئوليات النهوض بالمجتمع، وتمدينه فى كافة ميادين التطور، وقد ألفت نيران الثورة فى قلب رجاله وهجا لم تبرد حميته ، فقدم فى الأدب أمثال طه حسين وأحمد صادق الرافعى والعقاد وأحمد أمين وذكى مبارك ، وفى الاسلاميات أمثال الشيخين مصطفى عبد الرازق ومحمد شاكر والشيخ دراز ، وفى القانون أمثال أبو هيف وأحمد أمين والسنبورى وعبد الحميد بدوى والشيخ أحمد إبراهيم ، وفى الطب أمثال على إبراهيم ونجيب محفوظ، وفى الاقتصاد أمثال طلعت حرب، وغير هؤلاء

فى هذه الفروع وفى غيرها كثيرون، وكان هؤلاء جميعا هم طليعة من قام باستزراع العلوم والمناهج الحديثة فى التربة المصرية، ومن شاد - فى حدود الامكانيات التاريخية - الهيكل الحديث للمجتمع المصرى ، فكرا واقتصادا وسياسة وادارة وعلماء، وللرافعى مكانته بين هؤلاء فى تاريخه لمصر الحديثة .

ولعل كتابات الرافعى التاريخية فيما تكشفه من فكر سياسى، تعتبر أكثر ما يقرأ الآن من الأدب السياسى ، لرجال هذا الجيل ، . إن غالب ما يقرأ الآن من كتابات هذا الجيل ، نجده فى مجال الأدب والفكر والمجالات المتخصصة كالقانون والفلسفة ونحوهما، مثل أحمد أمين والعقاد والسنهورى وغيرهما . أما كتابات رجال السياسة ومفكرىها، أو الكتابات السياسية لأمثال العقاد وسلامة موسى، فلا تكاد تجد قراء لها فى غير دوائر البحث والدراسة . وليس الا الرافعى تقريبا من تشجيع قراءته الآن وتتصل كتاباته أوثق اتصال بالسياسة فكرا ومنهجاً لرجال جيله ، وذلك بحكم الصلة الوثيقة بين التاريخ السياسى والسياسة ، وبحكم أن الرافعى كان من رجال السياسة فى وقته ، وبسبب أن قسما كبيرا من أعماله التاريخية يتعلق بالفترة التى عاشها مع جيله منذ بداية هذا القرن حتى منتصفه ، والرافعى فى هذا يمثل نموذجا مهما من نماذج الفكر

السياسى الوطنى الذى كان يدور فى مصر من خلال النصف الأول من القرن العشرين .

وإذا كانت أجيال الحاضر المعيش ترى فى كتابات الرافعى - رغم الاقتناع بنزعتة الوطنية والتقدير البالغ لهذه النزعة فى جميع ما كتب - ترى فيها قدرا من «التبسيط» للمشاكل والتيارات، ونظرة «محدودة الجوانب» فى تحليل الأحداث التاريخية، فإن هذه الأوصاف لا تلحق فكر الرافعى وحده، ولكنها تشير أيضا إلى اختلاف الصياغة السياسية لعقلية الأجيال الحاضرة على اختلاف تياراتها، عن الصياغة الماثلة لجيل هذا المؤرخ الكبير، وذلك نتيجة اختلاف المشاكل وتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية، فإذا كان الفكر السياسى للرافعى لا يزال مقروءا للآن، فذلك ميزة امتاز بها الرجل لتأليفه التاريخية، ولكن هذه الميزة أردفت فى ركايبها شيئا من سوء الحظ، إذ نظر جمهور الحاضر إلى فكره كعنصر فى الحياة السياسية المعيشة لا كفكر ينتمى إلى الجيل السابق ، وتطرف كثيرون فقيموه بميزان الحاضر قطفت كفة الرجل ظلما.

وأن من أفضل ما تثبته مدرسة التاريخ المصرى للرافعى المؤرخ ، أن مجموعته التاريخية تكاد تكون أجمع مجموعة صدرت فى عصره وإلى الآن تغطى حقبة التاريخ المصرى الحديث كاملة . كما تثبت ما قدر للرافعى من أن يضع نقطة البداية للحركة الوطنية فى العصر الحديث،

وهى المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية التى غزت مصر فى نهاية القرن الثامن عشر . وكان تعيينه لهذه البداية تعيينا علميا ذكيا يشير إلى حاسة سياسية تاريخية مرهفة . كما تثبت له أنه صاغ تاريخ هذه الفترة على مدى مائة وستين سنة صياغة وطنية مصرية تتسم بالأصالة رغم ما يظهر فيها من نواحي القصور .

ومن أفضل ما يثبت للرافعى المؤرخ أيضاً ، هذا الدأب الدءوب والصبر الصبور الذى تميز به وعانى منه عشرات السنين رغم عدم الرواج وركود السوق . وقد بدا اعداد المجلد الأول من مجموعته فى ١٩٢٦ وثلاثة مجلدات ثمانية حتى ١٩٤٢ ، وبذل فى ذلك جهودا مضنية وتكف عناء كبيرا ، ولكن حتى هذا التاريخ الأخير كان اقبال المثقفين على قراءته ضعيفا وكان يطبع كتبه على نفقته ويعانى فى توزيعها ، وبدا الاقبال على كتبه من أوائل ١٩٤٣ عندما اشترت منه مكتبة النهضة المصرية مخزون كتبه كله ودفعت جملة الثمن اليه مخصوماً منه ٤٠٪ فبلغ ما استلمه عن تسعة مؤلفات ٨٨٣ جنيها «وقبلت الصفقة مغتبطا ، وأدركت فى هذا اليوم أن كتبى قد لاقت شيئا من الاقبال الذى كنت انتظره منذ أكثر من خمس عشرة سنة.» وحتى بعد ذلك ظل الرافعى يجد من المثقفين من يسأله عما إذا كان كتب عن مصر محمد على فى وقت كان قد وصل بتاريخه إلى ثورة ١٩١٩ ، أو

يسأله عما إذا كان كتب جزءاً أم جزءين فى وقت كان أخرج فيه اثنى عشر جزءاً. (١)

وكان هذا الدأب منه فضيلة أخلاقية قل من يتصف بها، بما فيه من انكار للذات وبذل لأقصى الجهد بغير عائد أدبى عاجل ولا عائد مادى عاجل أو آجل، وهو وضع أشبه بمقام الفناء فى لغة المتصوفة، ولا يكاد يشاهد مثل بارز له الآن إلا ما كان من الأستاذ نجيب محفوظ فى الشطر الأول والأكبر من تاريخ نشاطه الأدبى. فرد يعمل وينشط بغير مشجع من هيئة ما ولا انتماء إلى مؤسسة بعينها ويكرس لهذا الجهد حياته، رغم ما يعنيه ذلك من تضحيات مادية وأدبية فيما كان يمكن أن ينحرف فيه من مسالك الحياة الأخرى، ولا يرتكن فى كل ذلك إلا على ايمان بغايته العامة وثقته بملكاته الذاتية. وتبقى لديه القدرة على معالجة نفسه ومشاكل حياته بهذا الاصرار الذى لا يستند إلا إلى هدف عام مجرد وثقة بالنفس لا يؤيدها مظهر خارجى سنين طويلة، ويمكن أن يتصور كيف تكون أزمات النفس فى هذه الأحوال، رغم الضيق أحياناً، والضغط والتضييق أحياناً واغراء المفاتن فى أكثر الأحيان. لقد صدق الرافعى قراءه عن نفسه عندما قال

(١) مذكراتى ١٨٨٩ - ١٩٥١، عبدالرحمن الرافعى ص ٧١ - ٧٧. ذكر لى أحد أقارب الرافعى، أنه كان يطبع كتبه على نفقته ثم يحملها على غربة كارو يدور بها على المكتبات يوزعها.

«انى اجتهدت أن آخذ من الحياة التالية أقصى ما أستطيع ويمكننى .
أن أقول أن نصيب الانسان منها يتبع مبدئيا الوسط والبيئة التى يعيش
فيها ، فالمجتمع الذى يؤمن بها يساعد بداهة على أن يحياها
المواطن الصالح، والمجتمع الذى لا يؤمن بها يخذلها ويباعد بين
الانسان وما ينشده منها ، على أن الارادة الشخصية لها دخل فى
توجيه المواطن إليها ، وهى على أى حال تحتاج إلى ذخيرة من
الصبر، ومن الصوفية الوطنية ، تجعل المرء غير مكترث لما يلقاه من
العقبات والمتاعب» (٢). ثم يكشف عما يتصف به من «الحياء» و«العناد»
ويقول أنه عبثا حاول أن يعالج هذا الأمر «وتساءلت لكى اقنع نفسى
بالاقلاع عنه (العناد) : كيف يتفق الحياء مع العناد؟ فلم أجد جوابا
مقنعا إلا أن كليهما عيب ولكن لا سبيل إلى التخلص منهما» (٣).
والحقيقة أن الحياء كثيرا ما يظهر على أنه احتجاج سلبي على واقع
سئ ، وأنه دليل على الرفض وعدم التلاؤم، وأن العناد هو المظهر
الاجابى لهذا الاحتجاج، وهو معاندة سلبيات الواقع ومقاومتها من دون
النفس والاصرار على موقف يراه الانسان حقا ولو حاصره ما يظن أنه
الباطل . ويبدو أنه لولا هذين «العيبين» ولولا هذه الصوفية الوطنية لما
شاهدنا مجموعة الرافعى التاريخية كاملة .

(٢) المرجع السابق ص ١٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١٤٨ .

وإذا كان رواج مؤلفاته نسبيا ، قد بدا في الأربعينات وعلى مشارف نهاية الحرب العالمية الثانية ، فيمكن أن يتصور كيف أفاد بها شباب الأربعينات الذى ولج ميدان السياسة مع نهاية الحرب بنزوع وطنى ديمقراطى وفكر جديد وطاقة مشحونة .. وبشوق زائد لمعرفة تاريخ وطنه ، ويمكن القول بأن مؤلفات الرافعى التاريخية كانت المادة الأساسية التى تغذى بها شباب الأربعينات فى تطلعه لمعرفة أحداث بلده ، وساعدته هذه المادة على تفتيح اتجاهاته السياسية ووصلها بتاريخ وطنه ، وإن أى مطلع على الكتابات السياسية لشباب الأربعينات ليدرك مقدار ما أفادت من تاريخ الرافعى فى استطلاع أحداث الحركة الوطنية المصرية والاعتبار بمسيرتها .

وإذا كان المعروف عن الرافعى لدى أجيال الماضى أنه مؤرخ فحسب، فالحقيقة أنه كان فى نظر جيله سياسيا أولا : عمل بالسياسة منذ كان طالبا ، وكان يشتغل بالمحاماة منذ تخرجه فى الحقوق قبل أن يبلغ العشرين من عمره حتى صار نقيبا للمحامين . وكان برلمانيا فى أول مجلس نواب بعد ثورة ١٩١٩ وهو فى الخامسة والثلاثين من عمره ثم فى مجلس الشيوخ على مشارف الأربعينات ولم يصدر أول كتبه التاريخية إلا وهو فى الأربعين .

وقد يكون من المفيد تقديم «الرافعى السياسى» من خلال الصيغة الفكرية التى شكلته ، ومن خلال نشاطه العملى ، ولا شك أن «الرافعى السياسى» هو خير من يفسر «الرافعى المؤرخ».

تكوينه السياسى :

ولد عبد الرحمن الرافعى فى ٨ فبراير ١٨٨٩ بعد الاحتلال الانجليزى لمصر بسبعة أعوام ونصف. وتفتحت بصيرته مع بداية القرن العشرين على صحيفة «اللواء» وخطب مصطفى كامل ونشاط الوطنيين من هذا الرعيل، تفتحت مع تفتح أكمات الحركة الوطنية فى مرحلتها الجديدة ، مرحلة المقاومة للاحتلال البريطانى .

ولد لعالم من الأزهر الشيخ عبد اللطيف الرافعى ، الذى تولى مناصب فى القضاء الشرعى فى بعض أقاليم مصر ثم تولى الافتاء للاسكندرية وأحيل للمعاش فى ١٩٠٩ وتوفى بعدها بتسعة أعوام . وكان من أخوة عبد الرحمن الرافعى ، أمين الرافعى الذى كان له بعده الوطنى البارز فى السياسة المصرية حتى توفى فى ١٩٢٧ . أدرك عبد الرحمن سن التمييز مع والده بالاسكندرية تلميذا بالثانوية، وكان وقتها مستغرقا فى دراسته لا يظهر له اهتمام بغيرها ، تقع فى يده صحيفة اللواء كلما ذهب إلى مقهاه المعتاد فلا يكاد يدرك للصحيفة منهجا متميزاً ، فلما

نال الثانوية فى ١٩٠٤ انتقل إلى القاهرة ليدرس فى مدرسة الحقوق ،
وفى هذه المدرسة وبين أساتذتها المصريين وطلبتها، وفى القاهرة، صيغ
التفكير السياسى له .

كانت الحركة الوطنية تشب على يدى مصطفى كامل، وكان الاتفاق
الودى بين فرنسا وانجلترا قد انعقد سنتها كعلامة مهمة على اعتراف
المجتمع الدولى بالاحتلال البريطانى لمصر . وتكوّن نادى المدارس العليا
فى السنة التالية من صفوة الشباب الوطنى ، ثم لم يمض عامان آخران
حتى أعلن عن تكوين الحزب الوطنى . وبين كل هذه العلامات عرف
نشاط الشباب الوطنى، خطبا واجتماعات ولقاءات، وبدأت فيها
المظاهرات السياسية . وعرف الرافعى طريقه بين هؤلاء ونشط فيما
نشطوا فيه من مجالات العمل السياسى . واشترك فى الجمعية
التأسيسية لنادى المدارس العليا ، وانضم إلى الحزب الوطنى فور
الإعلان عنه ، وادرك مصطفى كامل قبيل وفاته فى فبراير ١٩٠٨ . ثم
لازم محمد فريد من بعده ونشر أولى مقالاته السياسية باللواء بعد وفاة
مصطفى كامل بشهر واحد . فلما نال أجازة الحقوق فى السنة نفسها،
تردد فترة قصيرة فى الاختيار بين احتراف المحاماة واحتراف
الصحافة فى اللواء . واستقر فى النهاية على احتراف المحاماة مع ابقاء
أوثق اتصال له بصحيفة اللواء . واشتغل فى المحاماة شهرا
بأسىوط مع محمد علوبة ، ثم انتقل إلى الزقازيق مع صديقه

أحمد وجدي في ١٩٠٩ ، ثم انتقل إلى المنصورة وعمل فيها بمفرده منذ ١٩١٣ ، وكان يمد اللواء بمقالاته السياسية . كتب عن الدستور في أكتوبر ١٩٠٥ ورد على تقرير جورست في تسعة عشرة مقالة في مايو ١٩٠٩ ، وكتب عن الأوضاع الاقتصادية من يناير إلى مارس ١٩٠٩ ، وكان مع من تطوع للتدريس في مدارس الشعب التي فتحها الحزب الوطني ، واعتاد حضور مؤتمرات الحزب الوطني التي كانت تعقد سنويا على عهد محمد فريد ، وانتخب في مؤتمر ١٩١١ عضوا باللجنة الادارية للحزب ، وسافر مع فريد لحضور مؤتمر السلام الذي أزمع عقده بروما في سبتمبر ١٩١١ . كما أمد مؤتمر بروكسل في السنة السابقة بموضوع عن مركز الصحافة المصرية والأدوار التي تعاقبت عليها منذ الاحتلال ، فلما هاجر محمد فريد في ١٩١٢ بقي الرافعي على اتصال دائم به ، واستمر عضوا نشيطا بالحزب .

فلما شبت الحرب العالمية الأولى ، فرضت بريطانيا الحماية علي مصر وخلعت الخديو عباس وأحلت محله السلطان حسين كامل وفرضت الأحكام العرفية وفي ظل هذه الظروف فرضت السلطات البريطانية ألوان القمع والعسف على العناصر الوطنية؟ وكان في مقدمتهم الحزب الوطني ورجاله، إذ ضبطت أوراق الحزب ووثائقه وأعتقل الكثير من أعضائه ، ونفى منهم جمع إلى مالطة وأوربا . وكان نصيب الرافعي الاعتقال بالمنصورة في أغسطس ١٩١٥ والترحيل إلي القاهرة بسجن الاستئناف ثم بليمان طرة ، حيث مكث إلى يونيو ١٩١٦ .

الحزب الوطنى والعنف :

يذكر الرافعى فى «مذكراتى»^(٤) «كنت سنة ١٩١٩ لأزال فى الثلاثين من عمرى .. وكانت تغلب على نزعة الشباب، وأتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها ، أما الآن (١٩٥١) فانى أميل إلى مبدأ عدم العنف .. » ويبدو أن سبيل العنف هذا لم يكن يتوق إليه الرافعى وحده ، ولا كان قاصرا لديه ولدى غيره على ثورة ١٩١٩ . إنما كان طريقا اتجه إليه الحزب الوطنى قبل الحرب الأولى ومنذ مقتل بطرس غالى ، واستمر فيما تلا ذلك من أعوام ، على أن هذه العبارة هى العبارة الوحيدة التى صرح بها الرافعى عن «سبيل العنف».

والذى يظهر من تتبع نمو الحركة الوطنية على يدى اللواء والحزب الوطنى فى السنوات الأولى من هذا القرن ، يظهر أن الحركة الوطنية فى هذه المرحلة الجديدة ، كانت تنمو من خلال ردود الفعل الواعية لسياسة الاحتلال تجاهها أى من خلال تطور الصراع بينها وبينه ، بدأت أولا معتمدة على التناقض بين المصالح البريطانية ومصالح القوى الأوربية المتنافسة معها على مصر ، وعلى التناقض بين سلطة الاحتلال الفعلية وسلطة الخديو الشرعية ، واكتفت وقتها من رأى العام المصرى بالتعبئة السياسية العامة من خلال صحيفة اللواء . ثم كان الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا فى ١٩٠٤ وتجردت الحركة الوطنية من

(٤) المرجع السابق ص ٢٠ ، وثورة ١٩١٩ الجزء الأول عبد الرحمن الرافعى ص ٢٣٥ .

حليفها الفرنسى (والأوروبى عامة) المظنون . ثم كانت سياسة الوفاق بين الإحتلال والخديو فتجردت من حليفها المحلى المظنون منذ ١٩٠٧ . وبهذا ردت الحركة الوطنية إلى منابع قوتها الذاتية الكامنة فى الشعب المصرى الذى يعانى من الإحتلال ومن استبداد الخديو، وبدأت تتلمس طريقها إلى هذه المنابع .

وقال مصطفى كامل أن الأمة لا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها . وكانت البداية تكوين نادى المدارس العليا ، ثم شجع الإحتلال بتنظيم حلفائه المصريين فتكون حزب الأمة، فادركت الحركة الوطنية أنه لا يكفيها فى الاعتماد على منابع قوتها الذاتية أن تنشر اتجاهها وطنيا ، وتكون رأيا عاما وطنيا متحمسا لقضية الإستقلال، إنما لابد لها من بناء كيان تنظيمى يجمع العناصر الفعالة لهذا الاتجاه ويربطها ارادة وفعلا، فتكون الحزب الوطنى، وحثمت ضرورات إقامة هذا التنظيم ، انشاء روافد تغذية على المستوى الاقتصادى والشعبى، فنشط الحزب على يد محمد قريد فى انشاء مدارس الشعب وفى خلق الحركة التعاونية فى الريف والحركة النقابية بين العمال. إذ كان تجمع كبار ملاك الأرض فى حزب الأمة ، اشارة إلى وجوب تجمع غير هؤلاء فى حزب الحركة الوطنية وهم المثقفون (نادى المدارس العليا) والمزارعون (الجمعيات التعاونية) والعمال (النقابات).

وعلى وفق هذا السياق من ردود الفعل الواعية ينبغى النظر إلى تأثير حادث دنشواى فى ١٩٠٦ . والشائع ان كان لهذا الحادث أثره فى هدم سمعة «العدالة البريطانية» فى أوروبا وفى إثارة سخط المصريين على الاحتلال إلى أقصاه وهذا صحيح، ويبدو أنه كان كذلك فقط بالنسبة لمصطفى كامل . ولكن يبدو أيضا أن كان له أثر اضافى فى العناصر الراديكالية بين شباب الحركة الوطنية وفى نفس محمد فريد . وقد ارتجت به روح المصريين بعنف لا بسبب الظلم وحده ، ولكن بسبب ما تكشف مما يمكن للإحتلال أن يتورط فيه من أساليب البطش والعنف.

كانت سياسة كرومر التقليدية من قبل أن يحفظ الوجود البريطانى فى مصر بأقل ما يمكن من النفقة وبأقل ما يمكن من استعمال العنف ، وكان يحرص دائماً على اخفاء السلاح فى طوايا سياسته الهادئة المظهر المستترة خلف حكومة «مصرية» ، وخلف القواتين واللوائح التى تمارسها هذه الحكومة ، وكانت هذه حدود الرؤية أمام الجيل الناشئ الذى شب فى ظروف استتباب هذه الأوضاع ولم ير ثورة عرابى ، ورأى الانجليز مستشارين «للإدارة المصرية» لا حكاما مباشرين ولا غزاة مسلحين ، ثم فجأة ظهر السلاح فى يد المحتل عاريا براقا ، والمشائق فى الساحة وجثث المصريين على النطع ، وانحسرت البراقع ورفعت الستور ، لاشك أن الحادث ظل يختم فى ضمير الشباب الثورى

كتجربة سياسية ونفسية كبيرة ، وخلق الفعل ردود فعله فيما بعد . وليس غريبا بعد ذلك أن يقع أول حادث للاغتيال السياسى على بطرس غالى رئيس الوزراء ١٩١٠ ، وهو قاضى محكمة دنشواى ، ويقع على يد شاب وطنى اعترف أن من أسباب الاغتيال كون بطرس هو قاضى دنشواى . وتوالت بعد ذلك حوادث الاغتيال السياسى والشرع فيه كأسلوب من أساليب المقاومة الوطنية للإحتلال وحلفائه المصريين حتى ثورة ١٩١٩ .

لم يكشف التحقيق الجنائى لمقتل بطرس غالى عن صلة «جنائية» للحزب الوطنى به ، ولكن كشفت الوثائق التاريخية فيما بعد عن الدور الذى قام به الحزب فى تكوين جماعات الاغتيال السياسى منذ ١٩١٠ . وقد كتب شفيق منصور الذى عرف هذه الجماعات وحكم عليه بالأعدام فى قضية مقتل السردار سنة ١٩٢٥ ، كتب اعترافات كاملة قبل إعدامه ، كشف بها عن الأجهزة السرية التى قامت فى مصر منذ ١٩٠٧ ، وعن الجمعية السرية التى تكونت سنة ١٩٠٦ ، وعن كيفية اغتيال بطرس غالى ، وعن اسماء أعضاء الجمعية التى دبرت اغتيال اللورد كيتشنر والخبير ومحمد سعيد رئيس الوزراء فى ١٩١٢ ، وعن مؤامرة اغتيال السلطان حسين كامل فى ١٩١٥ (٥) .

(٥) نشر ملخص التقرير فى صحيفة الأخبار فى أول سبتمبر ١٩٦٣ .

وكتب عبد الفتاح عنايت أحد المحكوم عليهم فى قضية مقتل السردار، فى مذكراته يقول (أن المغفور له محمد فريد كان أكبر مؤيد لحركة الفدائيين، وكان يمدّهم بكل نوع من أنواع المساعدة مادية كانت أو أدبية حتى أنه عند مروره لزيارة الفدائيين كان يوزع عليهم المسدسات داخل العلب على أنها ساعات سويسرية بصفة هدايا ، وذلك تشجيعاً لهم ...» وذكر أن محمود مظهر طالب الطب الذى أطلق الرصاص على الخديو عباس فى ١٩١٤ كان «أحد أعضاء الجهاز السرى الذى كان يقوده الزعيم محمد فريد ، وكان ذلك بالاستانة بعد سفر الخديو عباس إليها قبل الحرب العالمية الأولى» . وقال أن المنظمة الفدائية نشأت «فى مصر وظهرت فى هذا الوجود الذى نعيش فيه منذ بدء الحركة الوطنية المصرية عام ١٩٠٦»، «وأنها استمرت من ابراهيم الوردانى قاتل بطرس غالى حتى بعد قيام ثورة ١٩١٩» (٦).

ويحكى محمود طاهر العربى قصة شروعه مع أمام واكد ومحمد عبد السلام فى اغتيال كيتشنر وعباس ومحمد سعيد ، وكان واكد من الحزب الوطنى، وكان محمد عبد السلام من محررى اللواء، وانضم إليهم عدد من الشباب المتحمس، لم يذكر أسماءهم، وفى أحد الأيام

(٦) قصة كفاح «عبد الفتاح عنايت» ص ١٠ - ١٨ .

ذهب العربى مع واكد إلى نادى المدارس العليا «حيث حصلت هناك من شخصية حزبية كبيرة ومحترمة على مسدس محترم أيضاً (موزر) ذى عشر طلقات» (٧).

وكان ثمة أدب سياسى يعكس هذه الفكرية فى كتابات بعض من شباب الحزب الوطنى وفى الصحف . جمع منها عبد الخالق ثروت مجموعة طيبة فى مرافعته ضد العربى وواكد سنة ١٩١٢ ، «هلموا أبناء البلاد إلى السيف والحسام، هلموا إلى القتل والقتال .. لاهناء ولا عيش ولا سعادة إلا إذا أجريت الدماء على ظبى الأسنة والرماح».

«والشعب أن رام الحياة عزيزة

خاض الغمار دما إلى أماله،

إذا الملك الجبار سحر خده

مشينا إليه بالسيف نعاتبه،

ولا تحسبن المجد زقا وقينة

فما الموت إلا السيف والفتكة البكر»

وقد كتب إمام واكد فى ٣١ يولييه ١٩١٢ ، باللواء، مقالا يذكر فيه

بحادث دنشواى وما حدث فيه من وحشية ، وأشار إلى الشعوب التى

(٧) هذا المجتمع الظالم ، محمود طاهر العربى ، ص ٢٢ .

تخلصت من الاستعباد بالثورات الفرنسية والأمريكية وثورة
الاستانة ، وانتهى إلى أنه « لولا السيف » لما أجيب سؤاها «ولولا
الدماء التي أريقت والنفوس التي ازهقت» لظلت مستعبدة ذليلة ،
كما كتب الشاعر محمود رمزي نظم يقرن السيف «بلواء» الحزب
الوطني:

**فاحمل السيف وأشرع الرمح وأقدم
واجمع الرأي تحت ظل (اللواء)**

ويلاحظ من مطالعة مذكرات محمد فريد، ما بيديه من عطف
وحماس تعليقا على ما يبلغه بالخارج من حوادث الاغتيال السياسي
في مصر .. كتب في ٩ إبريل ١٩١٥ عن اطلاق الرصاص على البرنس
حسين الخائن «لقد سررت من هذا الحادث الذي أثبت للعالم أن
الأمة غير راضية عن الحماية الانجليزية .. وعلى أى حال فان هذا
درس للخونة من المصريين.»

وكتب في ٤ سبتمبر ١٩١٥ عن الشروع في قتل الوزير إبراهيم
فتحى أن سن المعتدى كان ٣٥ سنة وهذا يدل على انتشار روح
التذمر وشيوع الفكرة الثورية . وذكر أنه قبض في هذا الحادث على
الكثير من رجال الحزب الوطني واعتقلوا في طره وأرسل بفصلهم
إلى مالطة^(٨) .

(٨) كفاح شعب مصر «محمد صبيح» ص ٤٤٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ .

يظهر من ذلك أن استعمال العنف كان أحد أساليب الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى، وإن كان لحادث دنشواى ولإجراءات القمع التى اتخذت ضد العناصر الوطنية قبل الحرب وفى اثنائها أثره فى سلوك هذا السبيل .. وكان استعمال العنف يتم بطريقة الاغتيالات السياسية وتكوين الجمعيات السرية التى تمارس العنف على كبار رجال الاحتلال ورجال السياسة المصريين المتعاونين معه . وأن الحزب الوطنى - سيما على عهد محمد فريد - لم يكن بعيدا عن هذه الحركة برجاله وبتشجيعه ، وكان من رجال الحزب أو المتصلين به أو بنادى المدارس العليا من هم أعضاء هذه الجمعيات .

ومن هذا تتضح الدلالة الحقيقية للإشارة الغامضة التى سجلها الرافعى فى مذكراته والتى سبق إيرادها ، والراجع أن اقتناعه بالعنف كطريق للتحرير كان سابقا لثورة ١٩١٩ منذ أن كان الحزب الوطنى يؤيد هذا الأسلوب ، وكان الرافعى عضوا باللجنة الإدارية كما سبقت الإشارة ومن ملازمى محمد فريد . كما سبقت الإشارة إلى اعتقال الرافعى مع كثيرين غيره من رجال الحزب فى أغسطس ١٩١٥ . والراجع أن هذه الاعتقالات هى ما أشار إليه محمد فريد فى مذكراته عن يوم ٤ سبتمبر وقد أشار إليها فى سياق حوادث الشروع فى الاغتيال السياسى . وقد سجل الرافعى فى مذكراته إشارة غامضة

أخرى عن اجراء التحقيق معه وقتها، إذ نقل إلى سجن انفرادى بالحدرة
بالاسكندرية مع لفيف من معتقلي المنصورة وحقق معهم فى « بلاغ
كاذب » ثم ظهر بطلان هذه التهمة^(٩) .

والملاحظ أن الرافعى كان حريصا فى كل ما كتب، ان يتعد تماما
عن الإشارة إلى أية صلة له أو للحزب الوطنى بهذه الحوادث ، والمعروف
أنه كان من تقاليد نشاط هذه الجمعيات السرية أن يقسم رجالها بالألا
ييوحوا بشيء عن نشاطها حتى الموت . ويبدو أن الرافعى ظل أميناً على
قسمه لا يحنث فيه . ولم يكن الأمر - كما يظهر - مجرد بر بقسم ،
ولكنه حرص على ألا يفشى سرا يمس أشخاصا آخرين خشية أن تمتد
إليهم يد الانتقام من السراى أو الانجليز ، وقد بقى نفوذ هذين قويا
ومؤثرا عشرات السنين بعد هذه الأحداث ، ويلاحظ أنه لم يصرح بشيء
من هذه الأحداث إلا من كشفت التحقيقات الجنائية والمحاكمات عن
مساهمتهم فيها، وكان كشفهم عنها فى حدود ما كشفت عنه هذه
المحاكمات، فقط وهم لم يفعلوا إلا بعد مرور عشرات السنين، ولم يحدث
أن أحدا منهم دل على اسم أحد ممن لم يشملهم التحقيق ، إلا ما كان
من شفيق منصور قبل أعدامه سنة ١٩٢٥ (١٠) .

وقد يكون السبب الثانى لهذا التكتم ، أن الرافعى مالبث بعد أن

(٩) مذكراتى . المرجع السابق ص ٢٩ .

(١٠) صحيفة الأخبار ٤ سبتمبر ١٩٦٣ .

تقدمت به السن أن فقد ايمانه بالعنف ، وأفقده هذا المبرر والرغبة فى التصريح بما نشط فيه هو وغيره فى هذا السبيل .

والحاصل أنه يكاد يكون من الأخبار الشائعة على ألسنة معاصرى الرافعى وعارفيه من أهل جيله فى تلك الأوقات، أنه كان على صلة بأعمال العنف منذ مقتل بطرس غالى وخلال الحرب العالمية الأولى ، وإن كان هذا من الأسرار الشائعة عنه بين معاصريه فيما تلا ذلك من أعوام . وذلك حسبما سمع كاتب هذا المقال من عديدين منهم .

الحزب الوطنى وثورة ١٩١٩ :

لما شبت ثورة ١٩١٩ ، تألف الوفد المصرى بتأييد شعبى كاسح . وكان الحزب الوطنى لايزال قائما بوصفه حزبا حمل أمانة الكفاح بضع عشرة سنة الماضية ، ولكن كانت اجراءات القمع قد أضعفته كما أضعفته غيبة محمد فريد بالخارج عنه ، والخلافات التى نشأت بين قاداته ، وسعى السراى لأن تجذب فريقا منهم لجانبها ، مما يبدو واضحا من مطالعة مذكرات محمد فريد ، ومما يشير اليه الراقى فى أحد خطابه إلى زعيمه بالخارج^(١١) .

وقد جهد الوفد مع الحزب الوطنى فى أن يتقاربا . ورئى أن يمثل الحزب الوطنى فى هيئة الوفد واتفق على ذلك . وكان الرافعى ممن

(١١) مذكراتي ، المرجع السابق ص ٢٣ .

قابلوا سعد زغلول لاتمام هذا التوفيق ، ولكن اختلف الطرفان فى تعيين من يمثل الحزب فى الوفد، وانتهى الأمر بأن اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس وحافظ عفيفى ليمثلا الحزب الوطنى (١٢) .

وكان سعد زغلول يرغب أولا فى ضم عبد الرحمن الرافعى وأمين الرافعى إلى الوفد، ووضع اسميهما فى مقدمة كشف عن «الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم» سلمه إلى عبد الرحمن فهمى فى ديسمبر ١٩١٨ . ويذكر أمين يوسف (وكان قريبا لسعد) أن سعدا لما عرف صلته القديمة بالحزب الوطنى ، طلب اليه فى نهاية ١٩١٨ استخدام نفوذه لدى زميله عبد الرحمن الرافعى ولدى شقيقه أمين ليوافقا على الانضمام إلى الوفد . وكان الاخوان على علاقة ودية بسعد، وكانا نشطين نشاطا ملموسا فى الدعوة الانتخابية له عندما رشح نفسه فى الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ . وتم هذا المسعى وعرض على اللجنة الادارية للحزب ولكنها رفضته ، وآثر الرافعى الانصياع إلى قرار حزبه. وحدث الشئ نفسه بالنسبة لعبد اللطيف الصوفانى (١٣) .

وقد كشفت اعترافات شفيق منصور سنة ١٩٢٥ ، أن كلا من عبد الرحمن الرافعى وعبد اللطيف الصوفانى ، كان عضوا بالمجلس الأعلى للاغتيالات الذى شكل فى الجهان السرى للوفد ابان ثورة ١٩١٩ ،

(١٢) ثورة ١٩١٩ ، المرجع السابق ص ١٠٣ ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨

- ١٩٢٦ . د . عبدالعظيم رمضان ص ٩٧ .

(١٣) صحيفة الأخبار ٤ ديسمبر ١٩٦٣ .

إذ كانت «نزعة الشباب» لاتزال تغلب على الرافعى^(١٤) ، كما كانت لاتزال تقتحم القلب الجسور للشيخ الكبير عبداللطيف الصوفانى وضابط بوليس اسمه مصطفى حمدى ومحمد شراره وعبد الرحمن الرافعى، وكان حسن كامل الشيشينى مستشارا له. وفى عهد الرافعى بالمجلس تمت محاولات اغتيال محمد سعيد رئيس الوزراء فى سبتمبر ١٩١٩، ويوسف وهبة رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩١٩، واسماعيل سرى وزير الأشغال فى يناير ١٩٢٠، ومحمد شفيق وزير الأشغال فى فبراير ١٩٢٠ وحسين درويش وزير الأوقاف فى مايو ١٩٢٠، وعقد المجلس عدة اجتماعات له فى منزل عبد اللطيف الصوفانى .

ويذكر شفيق منصور أن كلا من أعضاء المجلس كان يشرف على فرع من فروع التنظيم ويتصل بأفراد يكون كل منهم مجموعة وهكذا . وقد انقطع الرافعى والصوفانى عن اجتماعات المجلس بعد الحوادث السابق الإشارة إليها. والمعروف أن الصوفانى كان على رأس إتحاد فى الحزب الوطنى يدعو إلى أن يناقش الحزب الوطنى الوفد ولا يسلم له ببدأ تمثيله الأمة ، وكان عبد الرحمن وأمين الرافعى يعارضاه فى هذا المسعى . وقد ندد أمين الرافعى بموقف الصوفانى من الوفد فى مقال نشره فى صحيفة الأهالى فى ٢٠ إبريل سنة ١٩١٩ . ومالبث الصوفانى أن عدل عن فكرته^(١٥) .

(١٤) صحيفة الأخبار ٤ سبتمبر ١٩٦٢ .

(١٥) د . عبد العظيم رمضان . المرجع السابق . ص ١٦٥ - ١٦٦ .

وقد تطورت أحداث الثورة فى السنين القليلة التالية .. فانسلخ عن الوفد جماعة المعتدلين الذين عرفوا «بالعدليين» وما لبثوا أن كونوا حزب الأحرار الدستوريين، وصدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ثم صدر دستور ١٩٢٣ على ما هو معروف ، ونفى سعد وجمع من أصحابه واعتقل كثيرون من الوفديين، ولكن سعد والوفد خاضوا معركة الانتخابات وعاد من هذه المعركة بما يزيد عن ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب. وشكل سعد زغلول أول وزارة دستورية فى يناير ١٩٢٤ . وخاض عبد الرحمن الرافعى المعركة الانتخابية فى دائرة المنصورة وانتصر على المرشح الوفدى بصوت واحد . وكانت لجنة الطلبة العامة بالدقهلية تزكى مرشحى الوفد فى جميع الدوائر ولكنها استثنيت دائرة الرافعى فائثوه على مرشح الوفد ، ولم يكن له فى الدائرة عصبية عائلية أو عزوة اقتصادية . كان مجرد عامل يعمل بالمنصورة ولكنه دخل الانتخابات بسمعته السياسية وسابق كفاحه الوطنى ونصاعة سلوكه الشخصى وفاز . واحتل مقعده فى صفوف المعارضة لحكومة سعد فى أول مجلس نيابى يقوم فى ظل دستور ١٩٢٣ .

بين الوفد والحزب الوطنى

كان الحزب الوطنى يقف من الوفد موقف المعارضة الوطنية الهادفة إلى المزيد من التشدد ازاء الاحتلال ، والحاصل أن الوفد، فور قيامه

استطاع أن يمسك بزمام مصيره ومصير شعبه وأن يحظى بتأييد شعبي كاسح . واستفاد في ذلك من تجربة الحزب الوطني السابق ؛ ومن جهة أخرى اتبع أساليب من النضال مكنته من أن يصبح مؤسسة سياسية جامعة لأوسع فئات المصريين وطبقاتهم وتياراتهم ، كما توافر له عنصر من الزعامة المصرية المستنيرة القادرة المدربة واسعة الأفق واسعة الحيلة ، تمثلت في سعد زغلول . أما الحزب الوطني فقد خرج من الحزب ضعيفا اسقمته اجراءات القمع وفرقته الخلافات الداخلية مفتقدا الزعامة القادرة بعد هجرة محمد فريد ، وانطوى في أحسن أحواله على جماعة من الشباب . المتحمس المثالي ضعيف الصلة بحركة الجماهير ، واضطربت به مسالك السياسة ومناورات ، فاتصل بالوفد طورا ، واتصل بالأمير عمر طوسون طورا آخر في محاولة هذا الأمير منافسة الوفد على تمثيله الأمة ، واختلف رجاله بين هذين الاتجاهين وعانى من أزمة من يستمسك بماضى جهاده وسابقة نضاله وأصالته السياسية ولكنه يفتقد القدرة على تفهم حقائق الأوضاع الجديدة ووجد نفسه بين أمرين ، أما أن ينحاز إلى الوفد فيستوعب في كتلته العريضة ، وأما أن يقف ضده فيستوعب في كتلة المنافسين للوفد مثل الأمير عمر طوسون وغالبهم مبعوض من الجماهير واستطاع الوفد أن يستخلص قسما من خيرة رجاله فاضعفه هذا بالضرورة .

وقد اعترض الحزب الوطنى على صيغة التوكيل الذى وزعه الوفد ليكسب به صفة تمثيل الأمة فى دعوته ، وذلك لما تضمنته من عبارة تحمل معنى الاشادة بالعدالة البريطانية ، ولخلو هذه الصيغة من الاشارة إلى السودان ووحدة وادى النيل، واستطاع بهذه المعارضة أن يعدل الصيغة فحذفت العبارة الأولى، ولكن التوكيل جاء خاليا من موضوع السودان (١٦) . ثم تبلور موقفه فى مبدأ أساسى واحد يتميز به ويستمسك به حتى النهاية ، وهو مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » كان الوفد لا يستبعد المفاوضة كوسيلة لتحقيق الاستقلال التام، ويعتبرها إحدى وسائل «الكفاح السلمى المشروع» حسبما ورد بصيغة التوكيل وبرنامج الوفد . ولكن الحزب الوطنى انكر أسلوب المفاوضة كوسيلة لتحقيق الاستقلال، وهذا من شأنه أن يميزه عن الوفد ، ولكنه رغم هذا الانكار لم يستطع أن يميز نفسه من جهة تحديد أساليب الكفاح . فكان الوفد متسقا مع نفسه اتساقا واضحا من جهة الهدف الذى قرره والأساليب التى رسمها لتحقيقه ، فإذا كان للإحتلال وجوده المادى بمصر ، وله ركائزه العسكرية والسياسية ، وله حلفاؤه فى مؤسسات السلطة المصرية كالمملك وفى القوى الاجتماعية ككبار ملاك الأرض والفئة العليا من كبار موظفى الدولة وكبار أصحاب المصالح الاقتصادية

(١٦) ثورة ١٩١٩ ، المرجع السابق . ص ١٠٢ . س

والمالية من أجناب ومصريين ، إذا كان ذلك صحيحا فللوفد أن يتخذ موقف التشدد الكامل ورفض أية مساومة مع الانجليز ، وفى هذه الحالة لا يكون موقفه عمليا مأمول النجاح إلا إذا نظمت الحركة الوطنية نفسها كحركة للكفاح المسلح وكانت قادرة على ذلك شعبيا وتنظيميا .

فإذا وجد أنه غير قادر على اتباع هذا الأسلوب لتحقيق أهدافه النهائية بسبب الأوضاع الاجتماعية أو الظروف الدولية أو مستوى التطور التاريخي للحركة الشعبية أو لهذه الأسباب مجتمعة ، كان المحتم عليهم كتنظيم سياسى عام أن يدرن استبعاده لهذا الأسلوب بقبول مبدأ المساومة، وأن يقبل بالمفاوضة كوسيلة لتحقيق مطالبه فى حدود الامكانيات العملية المتاحة فى اطار الظروف السياسية الدولية والموقف الداخلى . لكل هدف الأسلوب المناسب الذى يتحقق به ، وينبغي أن يقوم التلاؤم بين الأمرين . وقد رسم الوفد لنفسه بحس سياسى عملى موقفا منسجما يلائم بين قدرته وأهدافه . فعبر عن هدفه بالاستقلال التام ، وعن وسيلته بالكفاح السلمى المشروع ، ولم يرفض بذلك مبدأ المفاوضة واحتمال المساومة .

أما الحزب الوطنى ، فقد طرح شعاره المتشدد الذى يميزه

عن الوفد، ولكنه لم يستطع أن يميز نفسه من جهة أسلوب النضال السياسى ، ولا أن يختار أسلوبا يمكنه عمليا أو يمكن للشعب به أن يحقق هذا الشعار ، ورد فى بيان الحزب بمناسبة مجيء لجنة ملنر أنه يتمسك بشعاره المذكور ، ثم ذكر «يرى الحزب الوطنى أن تتأبر الأمة على المطالبة باستقلالها ، وأن تصر على المطالبة به ، وأن تعمل على الوصول إلى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة ، وأن لا يزيد لها تصادف من العقبات الا ثباتا على المبدأ الجليل ... يجب أن ترفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب ، ويجب أن لا تقبل مساومة فى الاستقلال^(١٧) .. » ثم رد الحزب على بلاغ اذاعه اللورد ملنر وقال الرد أن الحزب يتمسك باعتراف بريطانيا بالاستقلال رسميا «وايدته بجلاء الجنود الإنجليز عن وادى النيل وسميت إعلان الحماية ..» ثم أصدر بيانا يرفض فيه مشروع ملنر الذى قدمه لسعد زغلول ويقول فى النهاية «الاستمرار فى الجهاد الوطنى بجميع الوسائل المشروعة»^(١٨) .

ومؤدى هذا أن الحزب الوطنى لم يكن يكتفى بالاستقلال التام، أى باعتراف بريطانيا به، ولكنه يطالب بأن يكون الاعتراف مصحوبا بالجلاء

(١٧) ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى ، ص ١٠٠ .

(١٨) ثورة ١٩١٩ المرجع السابق : ص ١٢٥ ، ١٧٠ .

العسكري عن مصر ، ولا يكفي مصر إنما يجب أن يتم الجلاء عن مصر
والسودان وأن تعترف بريطانيا بوحدة وادي النيل ، ثم بعد أن يتم ذلك
كله تجرى «المفاوضات» بين البلدين لتحديد العلاقات المستقبلية بينهما .
ومن الواضح أن المفاوضة هنا تستحيل إلى تصور صوري ، إذ لا تكون
لها قيمة عملية بعد أن يتم كل ذلك ، وقد كان من المألوف أن يسخر
معارضو الحزب الوطني منه من هذه الزاوية ويصمموه بالسذاجة
السياسية إذ يضع شعارا غير عملي وهو الجلاء بغير شرط ثم يوافق
على المفاوضة حيث لا لزوم لها واذ يحاول «تضليل» الانجليز بوعده
صوري بالمفاوضة بعد جلائهم.

على أن النقطة الجوهرية في هذا الموقف ليست اصرار الحزب على
رفض المفاوضة ، فهذا تشدد لا يرفضه وطني أن أمكن تحقيقه ، ولكن
المشكلة كانت في أن هذا التشدد يتطلب رفضا لأسلوب الكفاح السلمي
المشروع ودعوة للكفاح غير السلمي «ولا المشروع» وهو الكفاح المسلح ،
وفي هذه الناحية لم يميز الحزب نفسه عن الوفد في أسلوب الكفاح،
وهذا أساس وصمه بالسذاجة لدى الغالبية من أقسام الحركة الوطنية ،
ودل شعار الحزب على نوع من التضارب وفقدان الاتجاه ، واحال هذا
موقفه إلى موقف من الرفض المطلق للمنطلق العملي تمسكا بمثاليات
مجردة.

والحاصل أن الوفد وأن تبني طريق الكفاح السلمي المشروع ، فلم يقتصر عليه ، بل استطاع أن يستوعب أسلوب العنف بالقدر الذي كان قائما وقتها ، وعلى النحو الذي عرفته مصر خلال السنوات العشر السابقة ، وهو تكوين الجمعيات السرية أو تشجيعها للأغتيال السياسي ، وكان هذا بعض مهام التنظيم السري للوفد الذي أشرف عليه عبد الرحمن فهمي وتزعمه أحمد ماهر والنقراشي . وإذا كان الحزب الوطني قد شارك في هذا النشاط كما سبقت الإشارة ، وكان هو من بدأ تجربة هذا الأسلوب منذ مقتل بطرس غالي ، فإن الحزب الوطني اكتفى في هذا النشاط بدور المشارك للوفد ولم يعرف أنه حاول الاستقلال بنشاطه فيه ، ولا عرف أنه حاول تطوير هذا الأسلوب إلى أسلوب من استخدام العنف الشامل ضد الاحتلال بغير اكتفاء بعمليات الاغتيال السياسي ، ومن ثم كان نشاط الحزب الوطني في هذا الشأن محصورا في نطاق النشاط الوفدي مستوعبا فيه ، غير قادر على تخطيه ، وقد سبقت الإشارة إلى أن الرافعي والصوفاني قاطعا مجلس الاغتيالات سنة ١٩٢٠ ، ولم يعرف لهما ولا لغيرهما من رجال الحزب نشاط مماثل بعد ذلك ولا وجه الحزب دعوته إلى اتباع طريق العنف ولا ميز نفسه عن الوفد في هذا الشأن .

والحاصل أيضا ، أن النشاط العنيف الذي مورس في ثورة ١٩١٩ ،

لم يكن بالحجم الذى يمكن به اعتبار الكفاح المسلح طريقا وحيدا ولا طريقا أساسيا لهذه الثورة . كان نشاطا صغير الحجم نسبيا ، وكان يمثل أسلوبا مساعدا لأساليب الكفاح السلمية الأساسية ، وذلك رغم أهميته غير المنكورة فى التأثير على سير الأحداث ، والاغتيالات السياسية وإن اعتبرت من أساليب العنف فهي بذاتها محدودة الأثر والنطاق والفاعلية ، وهى لا تصلح بطبيعتها إلا أن تكون عاملا مساعدا للأساليب السلمية، لأنها بذاتها ووحدها غير قادرة على تغيير الهيكل السياسى والاجتماعى . والاغتيالات السياسية لا تستلزم من الناحية التنظيمية إلا أشكالا مبسطة ويدائية من أشكال التنظيم .

والفارق واضح من هذه الناحية بين جماعات الاغتيال وبين جيوش حرب العصابات أو جيوش التحرير النظامية . ومن ثم فهي غير قادرة على انشاء مؤسسة سياسية ثورية بديلة للمؤسسات المعادية، وغير قادرة على تطوير الصراع السياسى إلى صراع مسلح . لذلك لا يعرف أن كان لجهاز الاغتيالات فى الوفد أثر ضاغط وحاسم فى سياسة الحزب العلنى، وبقيت اليد العليا فى تقرير السياسة للحزب العلنى ، وصفى هذا الجهاز «سلميا» بغير مقاومة تذكر عندما وجد الحزب أنه استوفى غرضه السياسى منه ، وأنه صار عبئا على سياسته بعد أن تحدد طريق كفاحه البرلمانى . وقد يكون ذلك أثار بعض سخط أعضاء

الجهاز ، وقد يكون دفع بالبعض إلى توريث حكومة الوفد سنة ١٩٢٤ بحادث مقتل السردار كما ذكر مصطفى أمين في تحقيقاته المنشورة في صحيفة الأخبار في سبتمبر ١٩٦٣ ، ولكن كان هذا أشبه بردود الفعل الفردية ، إذ وجدت عناصر التنظيم السرى نفسها فى جهاز غير قادر على تشكيل سياسة الوفد كله أو النفوذ إلى مواطن اتخاذ القرارات فى الحزب ، وكان الغذاء السياسى الأساسى للحزب يأتى من نشاطه الجماهيرى «المشروع» وكان وصوله إلى الحكم بفضل الطريق «المشروع» أيضا وهو الانتخابات ، وكانت الجماهير حول الوفد من خلال منابر العلنية فى الأساس ، وكان سعد زغلول يدرك حجم هذا النشاط العنيف ويعى امكانياته السياسية المحددة ، والمعروف أن جمعيات الاغتيال السياسى لا تحتاج إلى روابط عضوية مستمرة بالجماهير على خلاف أشكال الكفاح المسلح الأكثر تطورا ، لذلك تكون ضيقة محدودة العلاقات الجماهيرية فلا تستطيع تحريك الجماهير.

فلا يعرف أن الحزب الوطنى فى تشدد أهدافه المعلنة ، ميز نفسه بأسلوب للعنف أكثر تطورا من أسلوب الوفد ولا رسم العنف طريقا أكثر شمولاً ، ولا ميز نفسه فى هذا النطاق بنشاط مستقل ، ولا دعا علنا إلى غير الوسائل السلمية ، وكان هذا

هو التناقض الأساسى الذى وقعت فيه سياسة الحزب . اذ دعت إلى أهداف واتبعت أساليب لا توصل إلى تحقيقها . وبقي الحزب محصرا على هذا الموقف .

بين الراقى وسعد زغلول :

وفى هذا السياق يمكن النظر إلى المواجهة التى تمت بين الحزب الوطنى والوفد عندما تولى الوفد الحكم . وجرت هذه المواجهة بين سعد زغلول رئيس الوزراء وبين الراقى والصوفانى فى مجلس نواب ١٩٢٤ ، وأيا كان وجه التقييم السياسى والتاريخى لهذا الموقف، فقد اتصف نائبا الحزب الوطنى فيه بقدر من الاصرار ومن الشجاعة الأدبية كبير . قال الراقى «قد حرصت مع إخوانى على أن تسير على مبادئ الحزب الوطنى داخل مجلس النواب . فكنا لانفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل...» وقال إنهم أرسوا مبادئ المعارضة البرلمانية و«أن المثالية هى التى جعلتنى اختار المعارضة فى البرلمان الأول .. فقد شعرت أن واجبى كنائب أن اتخذ من الحياة النيابية أداة للكفاح الوطنى...»^(١٩)

كان أول هذه المواقف بعد افتتاح البرلمان بأسبوعين فى ٢٩ مارس عند مناقشة المجلس خطاب العرش الذى يمثل برنامج الحكومة . ولسعد صاحب البرنامج ورئيس الوزراء وزعيم الأمة أغلبية ٩٠ فى المائة من

(١٩) مذكراتى ، المرجع السابق : ص ٤٨

النواب وتأييد شعبى يشارف حدود الاجماع من الرأى العام السياسى. والوفد قد صار عقيدة وطنية يصعب تحديها، وعلمت أحداث الأعوام السابقة الجماهير ورجال الوفد أن المؤامرات تحاك له من القوى المعادية للثورة، وأكسبهم هذا طاقة حاشدة من الحذر والتوجس تجاه الدوافع الحقيقية لأى هجوم أو نقد يوجه للوفد أو زعيمه، ظنا أنه هجوم لن يفيد إلا الاحتلال أو الملك حتى لو اتخذ مظهر التشدد فى المطالب الوطنية، حذر أن يكون التشدد حقا يراد به باطل. والجميع مشفق على الوفد فى حكم ويتمنى لهذه التجربة النجاح ويحاول أن يجنبه نطاق الأزمات.

فى هذا الجو وقف الرافعى يتكلم، سبقه عبد اللطيف الصوفانى فقوطع أكثر من مرة، فنصح أحد الأعضاء الرافعى أن يرجع عن عزمه فى الكلام خشية ما قد يقابل به من رد فعل عنيف. ولكنه قام وتحدث مبتدئا باعلان الثقة فى زعيم الأمة فى الوزارة وليدة ارادة الشعب، وقال أن هذه الثقة لا تتناقض مع معارضة الوزارة فى بعض مواقفها ولا مع معارضة الاسلوب المتهاون الذى استعمل فى خطاب العرش عند ذكر المسألة الوطنية، وسكوت الخطاب عن ابداء الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وفى ١٠ مايو تحدث مشيرا إلى ما صرح به رئيس وزراء بريطانيا من أن المفاوضات ستجرى بين الحكومتين على أساس

السياسة التي أقرها البرلمان الانجليزي في ١٤ مارس ١٩٢٢ والتي تستند إلى تصريح ٢٨ فبراير ، وانتهى إلى القول بأن ثقته في حكومة الوفد لا تتناقى مع رفضه المفاوضة على هذا الأساس .

وفي ١٢ إبريل وجه سؤالا إلى وزير الأشغال مرقص حنا عن مشروعات الري التي تنفذها بريطانيا في السودان والتي من شأنها الاضرار بمصالح مصر . فرد عليه الوزير في ٢٤ مايو وجرت المناقشة بين الاثنين ، أعلن فيها الرافعي أن المشروعات ضارة بمصر وأن على الحكومة أن تتدخل لوقفها . هنا تدخل سعد وسأل كيف تتدخل الحكومة، أجبواب أم باحتجاج ؟ وإذا كانت الحكومة توافق على كونها مشروعات ضارة، فيكيف توقفها؟ ثم دفع سعد الحوار إلى نقطة أساسية بقوله «ما هي الطريقة التي نحوز بها السودان دون الانجليز، أما سياسة وخز الابر فلا أعرفها ونحن قوم عمليون .. نحن لا نفرط في حقوق الأمة ولا ننتهون في أمر السودان، إنما قوة الوزارة مستمدة من قوة الأمة . فما هي الطريقة التي نحوز بها السودان دون منازع .. (وقال للرافعي) .. قل لنا الطريقة العملية أو تفضل نوليك الوظيفة التي تعجبك لنرى ماذا تعمل ..» ويشير الرافعي إلى أن سعدا سأل متحديا «هل عندكم تجريدة» أى قوة مسلحة (وهى عبارة لم ترد بمضابط جلسة المجلس)، فرد الرافعي قائلا أن موظفى الاشغال فى السودان تابعون

لوزارة الأشغال المصرية ، فللوزارة أن تعلن وقف هذه المشروعات، فقال سعد «نحن نعرف أن مشروعات السودان مضرّة ولكن قل لنا الطريقة العملية لمنعها ، وإذا كنت لا تريد أن تقولها جهرا فتعالى قلها لى سرا ، نحن وزارة الشعب نريد أن نعرف الطريقة .. ونحن ليس فى امكاننا أن نمنع ما هو حاصل...».

كرر الرافعى قوله عن تبعية عمال الأشغال هناك لمصر وقدرة مصر على منع المشروعات وقال لسعد «أنا لا أريد وظيفة وإنما أطلب من وزارة الأشغال أن تتدخل وتعمل واجبها ..» فقال سعد أن الوزارة طلبت فعلا وقف المشروعات «فأوقفت الأعمال النافعة لمصر واستمرت الأعمال الضارة بها» (كان ذلك فى عهد الوزارة السابقة) . وتوقف الحديث عند هذا المأزق، الرافعى يرى لمصر حقا فى وقف مشروعات ضارة بها، وسعد يوافق على ضرر المشروعات وحق مصر، ولكنه يرى حقا تعوزه القوة والقدرة العملية على التنفيذ . وسعد يدرك تماما حدود الكفاح السلمى المشروع ، ويعرف أنه وسيلة كفاح قاصرة عن تحقيق كل ما تطمح اليه الحركة الوطنية، ويعلم أن ليس للحق قدرة سحرية تمكنه من التحقق تلقائيا بمجرد كونه حقا ، إنما القوة هى ما به يتحول الحق إلى واقع، ويناقش الرافعى من هذه الزاوية بالتحديد .

وفى ٢٤ يونيه ، نظر قانون تعويضات الموظفين الأجانب . إذ كان
تقرر فى يوليه ١٩٢٣ قبل نفاذ الدستور منح تعويضات للموظفين
الأجانب الذين تركوا خدمة الحكومة المصرية ، وصيغ هذا القرار فى
شكل خطابات متبادلة بين حكومتى مصر وبريطانيا ليأخذ شكل
الاتفاق الدولى الذى يصعب التحلل منه مستقبلا . فلما تولى الوفد
الحكم عمل على تنفيذ الاتفاق وادرج له بمشروع ميزانية ٢٤ - ١٩٢٥
مبلغ ١.٣ مليون جنيه . فوقف الرافعى مع المعارضين لهذا الاتفاق
ولادراج الاعتماد عنه بالميزانية وأنكر قيام القانون وطالب بتقرير
بطلانه ، وساق الحجج القانونية التى تثبت بطلانه ، باعتبار أنه صدر
فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية ولم يعرض على البرلمان طبقا
للمادة ١٦٩ من دستور ١٩٢٣ . وأنكر قول من قال أنه معاهدة . لا
يجوز نقضها . واتخذ الحوار بينه وبين بعض رجال الوفد طابعا قانونيا
فنيا حول صحة أو بطلان القانون ، حتى قال ويصا واصف أنه سليم
قانونا ضار سياسيا . وكاد الأمر يتوقف عند هذه الحدود ، لولا أن
قام سعد ليرفع الموضوع إلى مستواه السياسى ، وليصل به فى هذا
الوضع إلى قمة نقطة الخلاف فى النظرة بين سياسة الوفد وسياسة
الحزب الوطنى .

قال سعد أنه ينتقد هذا القانون ويستنكره مع الناقدين المستنكرين

ويعتبره «ضريبة على الخزائنة ونكبة على أموال الدولة وأنه سابق لأوانه، بل أقول أيضا أنه مخالف للدستور ..» وذكر أنه كتب بذلك إلى الحكومة الانجليزية بوصفه رئيسا للحكومة، وأنه يوافق الرافعي على أنه ما كان يجب أن يعقد الاتفاق به، ثم استدرك سعد مصرحا «فرق بين أن يستنكر الانسان شيئا ويعتبره باطلا وبين أن يتوقف عن تنفيذه .. مكره أخاك لا يطل ..» وأنه لا يمكن انهاء ما بين مصر وبريطانيا بمجرد القول بالبطلان . ثم وضع الأمر موضعه في المساومات السياسية متسائلا عما إذا كان من الخير دفع هذا التعويض وهو فادح ، أما إعادة الموظفين الأجانب إلى عملهم بالحكومة المصرية . «لقد اشترينا بهذا المبلغ سعادتنا الداخلية» وقال نحن لسنا قضاة أو محامين فقط ولكننا سياسيون .

ومن أهم ما اشار اليه سعد في جداله مع الرافعي حول مشروعات رى السودان ، أنه إن كان لدى الرافعي اقتراح يقيد في استخلاص حقوق مصر ولا يستصوب الجهر به ، فعليه أن يسره إلى سعد ولعله كان في هذه الدعوة اشارة إلى الجانب السرى من كفاح ثورة ١٩١٩ ، وكان ذلك جانبا يستحيل وقتها التصريح به، اذ كان يخرج عن نطاق المشروع القائمة وعن نطاق ما تبليغه الحركة الوطنية من التزام بالكفاح «المشروع» وحده . ولاشك أن سعد أو الرافعي كان كل منهما يعلم ما

كان من أمر صاحبه في هذا النشاط . ويظهر أن سبعا بحدیته مع الرافعی كان یقصد القول أنه إن كان الرافعی یرید الإشارة إلى أفضلیة استعمال العنف ، فهو یدعوه للمناقشة فی شأنه . والواضح من واقع سیاسة سعد بعد ذلك أنه كان یرئ أن هذا الأسلوب الذی اتبع خلال سنی الثورة الأولى تقصر امکانياته عن تحقیق ما یتطلب به الرافعی .

وإن موقف الرافعی والحزب الوطنی عامة یمکن أن یدو متسقا مع ذاته ، لو روعی فیما یتطلب أنه یدعو إلى استخلاص المطالب الوطنیة بالعنف . وللرافعی وحزبه سابق نشاط فی هذا الکفاح یؤید الظن بأن هذا الأسلوب كان یدور بخلفه وخلق زملاء حزبه ، ولكن هذا الموقف لا یدو مستندا إلى منهج عملی واضح لو صح ما كان یدعو الیه الحزب فی بیاناته من التزام «الوسائل المشروعة» بل یمر أنه أغرق فی المثالیة . وقد یمکن من الطبیعی أن یقف الرافعی فی مجلس النواب عند حدود عدم التصریح بما یمیل الیه من استعمال العنف والاستمرار فیهِ ، استجابة لما لا یخفی من اعتبارات الأمن السیاسی والحزبی والفردی ، وقد یمکن الرافعی فی تشدده بالمجلس یقصد أن یمتثل سبعا «من تحت المائدة» علی ابقاء العمل بالأسلوب العنیف بعد أن وصل الوفد إلى الحكم بالأسلوب البرلمانی السلمي ، ویقصد

القول بأن نجاح الوفد في الوصول إلى الحكم بالطريق السلمي لا ينبغي أن يجعله يتغافل عن أهمية استمرار جانب العنف من نشاطه . على أن ما يضعف هذه الفروض ، أنه لم يلحظ للرافعي ولا للحزب الوطني ، ولا أفصحت الوثائق التاريخية المتاحة ، عن استمرار الحزب الوطني في هذا الطريق بعد ١٩٢٤ ولا أن محاولة بذلت للاستمرار في هذا النوع من النشاط . وقد سبقت الإشارة إلى أن العنف في حدود الاغتيالات السياسية ذو فاعلية محدودة الأثر . وهنا تظهر المثالية واضحة فيما يدعو إليه الحزب الوطني وما روج إليه من معارضة للطريق الوفدي .

وقد نظر الوفديون إلى مواقف الرافعي - رغم ما يتمتع به من احترام وتقدير بينهم - كمواقف يقصد بها أن تنتهي إلى إحراج حكومة سعد وإضعافها في نظر الشعب ، ويظهر أنهم انطوا على الغيظ منه رغم سعة الصدر التي لاحظها الرافعي نفسه في ردود فعل النواب الوفديين تجاهه . وكان هو يرد على تهمة الإحراج بقوله أن الحياة النيابية ميدان لاستمرار الكفاح ضد الإحتلال ويتعين أن يتخذ البرلمان - أكثر من الحكومة - موقف التشدد ضد المحتل . وكان الحرج يستبد بسعد زغلول أحيانا فيقول والأزمات تحيط به من كل جانب والدسائس تتكاثر عليه « لا تقف موقف المعجز فقوتى من قوتك وقل لي

ما يمكن تنفيذه». وكان يقول لمعارضيه الوطنيين «لا تكشفوا عن ضعف الأمة (٢٠)».

الرافعى خارج البرلمان :

تعاقبت الأحداث حتى اغتيل السردار واستقالت وزارة الوفد وحل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة نجح فيها الرافعى فى دائرته نفسها على المرشح الوفدى ، ولكن المجلس حل فى أول أيام انعقاده ، ومن وقتها بقى الرافعى بعيدا عن البرلمان ثلاثة عشر عاما . ويرد الرافعى هذا الابتعاد إلى وقوف الوفد ضده ، إذ قسمت الدوائر فى عهد الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين سنة ١٩٢٦ ورفض الوفد أن يترك دائرة المنصورة بسبب سابقة معارضته لحكومة سعد ، كما نافس الوفد الصوفانى سنة ١٩٢٥ وأحمد لطفى (من أقطاب الحزب الوطنى) سنة ١٩٢٦ واسقطهما ، مما ترك احساسا بالمرارة الشديدة لدى الحزب الوطنى . ويذكر الرافعى أن صدمة سقوط الرجلين عجلت بوفاتهما ، وان موقف الوفد انطوى على كثير من العنت وكشف عن قصور كبير لديه فى تقبل المعارضة (٢١) .

ويمكن تصور وجهة نظر الوفد فى حرصه كحزب برلمانى على الظفر

(٢٠) ثورة ١٩ والسلطة السياسية . طارق البشري ، مجلة الكاتب : أكتوبر ١٩٦٧ .

(٢١) مذكراتى . المرجع السابق ص ٥٧ - ٦٠ .

بأكبر قدر من مقاعد مجلس النواب ، ولا تثريب على حزب في ذلك مادام يحتكم إلى الجماهير احتكاماً حراً غير مزيف . والواقع أن الحزب الوطنى ساهم فى تعميق الخلاف بينه وبين الوفد ، إذ اضطر فى معارضته للوفد ذى الكيان السياسى الكبير إلى الوقوف حليفاً للقوى والتيارات المعادية له، وكانت كلها - سيما فى العشرينات - تنحصر فى اتجاه السراى والأحرار الدستوريين ، وذلك رغم الاختلاف السياسى البين بين مبادئ الحزب الوطنى وبين هؤلاء .

والظاهر أن الحزب لم يستطع أن يحدد الوضع السياسى وقواه تحديداً يمكنه من اتباع سياسة عملية تتمشى مع أهدافه البعيدة : وقد سبقت الإشارة إلى سبق وقوفه ضد الوفد حليفاً لعمر طوسون فى بداية الثورة. ثم بعد ذلك ساهم مع الأحرار الدستوريين فى حملة الهجوم على الوفد فور استقالة وزارة سعد ، وذلك قبل أن يتشق الأحرار على وزارة زيور الذى خلف سعدا وحكم باسم الملك ، وكان هذا الهجوم مما ساهم فى دعم حكومة زيور فى بدايتها . ثم ما لبث الحزب أن هاجم الحكم فى ١٩٢٠ وقام بانقلابه الدستورى الذى ألغى به دستور ١٩٢٣ ووضع دستور ١٩٢٠ الذى انتكس بما حققه الدستور الأول من مكاسب للشعب، عندما تم ذلك قاطع الوفد والأحرار انتخابات صدقى ، ولكن كان غريباً أن يقرر الحزب الوطنى دخول انتخابات قاطعتها الأمة (٢٢) .

(٢٢) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٧٤٦ .

كان تفكير الحزب الوطنى فى هذا الشأن - حسبما يتضح من كتابات الرافعى عن ثورة ١٩١٩ وعن أعقاب الثورة وكتابات غيره من رجال الحزب - يصدر عن أن الوفد لا يعدو أن يكون امتدادا لحزب الأمة القديم ، وأن الخلاف الذى نشأ داخل الوفد وأدى إلى انسلاخ من كونوا الأحرار الدستوريين ، ليس خلافا سياسيا ولا خلافا أساسياً وإنما مصدره أطماع سعد زغلول فى التفرد بالزعامة ، وإن محمد فريد كتب فى مذكراته بمنقاه أن الوفد بتشكيله الأول لا يتأخر عن الاتفاق مع الانجليز « لا يبقى يطالب فعلا وبإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام الا حزبنا الحزب الوطنى ... »^(٢٣) وإن الوفد والأحرار كلاهما يقبل مبدأ المفاوضة . ومن الطبيعى إن صدر التفكير من هذا الاساس أن ينظر إلى ما يتمتع به الوفد من شعبية على أنه شعبية أساسها التضليل والغوغائية، وأن ينظر اليه باعتباره أخطر على المطالب الوطنية من زملائه الأحرار .

وعلى أى حال ، فقد كان لابتعاد الرافعى عن المنبر البرلمانى أثر جد سيئ فى نفسه ، وإذا كان هو والحزب الوطنى قد رفضوا أيديهم من العنف كأسلوب لتحقيق المطالب الوطنية ، وإذا لم يكن

(٢٣) ثورة ١٩١٩ . المرجع السابق ص ٦٢ . وفى نفس المعنى : عصر ورجال فتحي رضوان ص ٤٥١ .

للحزب الوطنى علاقات واسعة وثيقة بال جماهير ، ولا نشاط يعتد به فى المؤسسات الجماهيرية السياسية والاقتصادية كالتعاونيات والنقابات (على ما كان يهدف قبل الحرب) فلم يعد أمامه من أساليب الكفاح الوطنى إلا النشاط البرلمانى والصحفى . وجاءت سياسة الوفد هادفة إلى اقضاء معارضيتها من البرلمان . ووجد الرافعى السياسى أن أبعاده عن البرلمان قد أغلق من دونه أهم ميادين الكفاح . فأنحصر جهده الأساسى فى الكتابة أحيانا بالصحف تعليقا على الأحداث الجارية وتذكيرا للرأى العام بما ينبغى أن تكون عليه المطالب الوطنية من نقاء وتشدد .

وفى هذه الفترة ، سعى بعض كبار رجال الحزب الوطنى ، إلى البحث عن ميدان للنشاط الشعبى . والمعروف أنه كان قسم من رجال الحزب قبل الحرب الأولى يميل إلى الفكرة الإسلامية وتجميع الشعوب المسلمة ضد الاحتلال وبقيت أساسا من أسس تفكيرهم السياسى . وبهذا ساهموا فى ١٩٢٧ فى تكوين جمعيات الشبان المسلمين لتكون مجالا لنشاط الشباب الإسلامى فى مصر والبلاد العربية ، وانشئت لها فروع فى المشرق العربى خلال الأعوام القليلة التالية . وكان من أهم مؤسسى هذه الجمعيات الدكتور عبد الحميد سعيد والشيخ عبد العزيز جاويش من رجال الحزب الوطنى .

على أنه لا يكاد يلحظ للرافعى نشاط واضح فى هذا الخصوص ،
وتلفت الرجل يختار مجالا يمارس فيه حيويته السياسية والثقافية ،
وكان منذ صباه يميل للنشاط الثقافى والكتابة وتأليف الكتب ، فقد
كتب أول مقالاته وهو فى التاسعة عشرة وكان يجنح لكتابة المقالات
المسلسلة فى موضوع واحد^(٢٤) . وأصدر أول كتبه فى ١٩١٢ باسم
«حقوق الشعب» شرحا للمبادئ الديمقراطية وتعميقا للدعوة لها ،
وكان ذلك فى وقت اشتداد المطالبة الجماهيرية بالدستور وقيام
المظاهرات تطالب به وبالحرىات تحيط بركب الخديو هاتفة «اللائحة
يا أفندينا» .

ثم أصدر كتابه الثانى عن «نقابات التعاون الزراعية ، نظامها
وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوربا» كأول كتاب يصدر عن مصرى فى
هذا الموضوع ، ودعاه لاختيار هذا الموضوع نشاط الحزب الوطنى فى
تأليف التعاونيات كجزء من نشاطه للنمو بالحركة الشعبية ضد
الاستغلال الرأسمالى الاستعمارى . وفى ١٩٢٢ أصدر كتابه الثالث
باسم «الجمعيات الوطنية - صحيفة من تاريخ النهضة القومية فى
فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا والناضول» نشر هذا الكتاب
مسلسلا فى صحيفة «الأخبار» سنة ١٩٢١ ، وقدم فيه صورة من

(٢٤) مذكراتى . المرجع السابق : ص ١٦ .

الجمعيات الوطنية والهيئات النيابية التي لعبت دورا تاريخيا في تنظيم جهاد الأمم ووضع الدستور وتنظيم الحياة السياسية فيها . ودعا فيه إلى استمرار سياسة المقاومة الوطنية التي تعتبر سياج الأمم المهضومة الحقوق ، وانها ما يتحقق به الاستقلال وما تحفظ به روح الاتحاد الوطنى (٢٥) . ويظهر الهدف السياسى المباشر لاصدار هذا الكتاب واضحا لايحتاج إلى تفصيل ، كما يلاحظ أنه فى فترة صدوره كانت ظهرت نية السراى والاحرار الدستوريين ، فى اعداد الدستور - عقب صدور تصريح بريطانى يعترف بالاستقلال الاسمى - بواسطة لجنة يعينها الملك (كانت هى لجنة الثلاثين المعروفة) . وكان موقف الوفد والحزب الوطنى الدعوة لاعداد الدستور بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب لا معينة من الملك . وصادر هذا الكتاب مؤيدا لهذه الدعوة من خلال ما أورده من تجارب تاريخية .

فلما ابتعد الرافعى عن النشاط النيابى منذ ١٩٢٦ ، لجأ إلى نزوعه الثقافى القديم فى التأليف «أوجد الله لى مخرجا من هذه المحنة، فالهمنى أن أشغل نفسى بعمل استغرق معظم تفكيرى وجهودى،

(٢٥) الجمعيات الوطنية . عبدالرحمن الرافعى .

وصرفنى وقتاً طويلاً عن الحياة البرلمانية ، وهو تأريخ الحركة
القومية» (٢٦).

بدا تفكيره فى هذا العمل ، بمنزعه سياسى واضح ، شأنه فى ذلك
شأنه فى جميع ما كتب، وبمنزعه حزبى أيضاً ، واختار أن يضع كتاباً
عن «مصطفى كامل» رائد الحركة الوطنية فى مفتح القرن العشرين
وأول زعيم للحزب الوطنى يعتمد فى نشاطه السياسى دائماً إلى ما
يقتنع به فى نفسه من أصالة وعراقة مصدرها نشاطه قبل الحرب
وزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد له، وفى الكتابة عن أى من هذين
ترويج للحزب الوطنى كمبادئه ومؤسسته ، والرافعى نفسه
يستشعر عاطفة قوية للوفاء لزعيميه الراحلين تدفعه إلى اختيارهما
كموضوع للبحث . ولكن ما أن بدأ الرافعى فصوله الأولى ، حتى فرض
منطق البحث نفسه ، على الباحث ، وتكشفت أمامه مسألة تاريخية
مهمة ، هى تحديد بداية تاريخية للموضوع ، وإذا بأحداث التاريخ
يمسك بعضها بأهداب بعض وتتداعى أمامه فى تسلسل وثيق
الحلقات ، فمضى فى بحثه صعوداً ليصل إلى نقطة تصلح بداية
لظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث، حتى وضع يده على
المقاومة الشعبية التى واجهت الحملة الفرنسية .. فأرجأ كتاب مصطفى

(٢٦) مذكراتى ، المرجع السابق : ٦٠ .

كامل . وبدأ من نقطة البداية (٢٧). وقد استغرق اعداد الجزء الأول منه ثلاث سنوات حتى صدر في يناير ١٩٢٩ ، ثم تلاه الجزء الثانى فى ديسمبر . ثم أصدر «عصر محمد على» فى ديسمبر ١٩٣٠ ، وعصر اسماعيل فى ديسمبر ١٩٣٢ ، ثم الثورة العربية والاحتلال الانجليزى «فى فبراير ١٩٣٧ ، ثم وصل إلى «مصطفى كامل» فى يناير ١٩٣٩ و«محمد فريد» فى يولييه ١٩٤١ ، ومصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال فى «يونيه ١٩٤٢ . ثم أصدر «ثورة ١٩١٩» ، فى جزئين فى إبريل ١٩٤٦ ، وتوالت الأجزاء الثلاثة « فى أعقاب الثورة » حتى أتمها فى اكتوبر ١٩٥١ . ثم أصدر جزئيه عن مقدمات ثورة ٢٣ يولية وعن هذه الثورة فتمت المجموعة فى ١٩٥٩ .

الرافعى فى الثلاثينات :

فى ديسمبر ١٩٣٢ ، صار الرافعى سكرتيرا للحزب الوطنى خلفا لمحمد زكى على الذى عين هو ومصطفى الشوربجى (من قادة الحزب) مستشارين بالقضاء فى عهد اسماعيل صدقى ، وكان الرافعى قد رفض التعيين معهما لعمله الحر فى المحاماة . وصدر أول بيان للحزب موقع عليه منه فى ٥ يناير ١٩٣٣ يتضمن معارضة محاولات صدقى التفاوض مع الانجليز ، وطالبا إلغاء القوانين المقيدة للحرية ، وداعيا لاحكام البناء

(٢٧) مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، عبدالرحمن الرافعى . ص ١ - ٢ .

التنظيمى للحزب بتكوين لجان فرعية له تدعو لمبادئه ، كما نص البيان على «لفت نظر حضرات أعضاء الحزب الوطنى إلى وجوب المحافظة على تقاليد الحزب فى خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم باعتباره حزب معارضة للحكم القائم ...» بما يشير إلى ضعف روح الانضباط بين أعضاء الحزب وضعف روح المعارضة فيه لحكم صدقى.

ومن المعروف أنه على مشارف ١٩٢٥ كانت حكومة صدقى قد سقطت ، وظهر اتجاه تكوين الجبهة الوطنية وعقد المعاهدة مع بريطانيا مع احتمال عودة الوفد ودستور ١٩٢٣ . وقد ساهم الرافعى مع حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى فى تقريب وجهات النظر بين الوفد وغيره من الأحزاب لتحقيق الائتلاف وتكوين الجبهة^(٢٨) . ونشر الحزب بياناً موقعاً عليه من رئيسه وسكرتيه عن سعيهما «لتوحيد الكلمة وضم الصفوف» وذلك فى صحيفة الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩٢٥ . ثم تكونت الجبهة ممثلة للأحزاب كلها والوفد فيها أغلبية الأعضاء ولكل حزب ممثل واحد عدا الحزب الوطنى الذى مثل برئيسه وسكرتيه اعترافاً بسعيها فى نجاح الائتلاف ، وساهم الاثنان مع الجبهة فى سعيها لاعادة دستور ١٩٢٣ ، وكان الرافعى ضمن لجنة صياغة كتاب الجبهة للملك للمطالبة بعودة الدستور ، ثم انسحب عن أعمال الجبهة فى سعيها

(٢٨) صحيفة الأهرام ١٥ ديسمبر ١٩٢٥ : مذكراتى ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

لتحقيق هدفها الثانى وهو إبرام المعاهدة ، اتباعا لمبدأ الحزب^(٢٩) . ولم يشترك الحزب الوطنى بطبيعة الحال فى وفد المفاوضة الذى أبرم معاهدة ١٩٣٦ .

وبعد أن أبرمت معاهدة ١٩٣٦ ، عارضها الحزب الوطنى فى البرلمان وفى خارجه ، وكان رجاله بمجلس النواب هم عبد العزيز الصوفانى وفكرى أبازة ومحمد محمود جلال وعبد الحميد سعيد . أما الرافعى فلم يكن عضوا بأحد مجلسى البرلمان ، إذ رفض الوفد فى الانتخابات الأخيرة أيضاً أن يترك له دائرة المنصورة، واعتبر الرافعى ذلك غبنا كبيرا «حرمت طيلة حياتى من معاونة الغير لى» . وقد أوضح الرافعى رأيه فى المعاهدة بما نشر من مقالات فى الصحف ، سيما مقال كبير بالأهرام فى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٦ طبع فى كتيب وجرى توزيعه كأحد مطبوعات الحزب^(٣٠) . ثم استمر بعد ذلك على موقف المعارضة من المعاهدة ، لا يمل تكرار القول واعادته ضدها .

وقد عاد الرافعى عضوا منتخبا بمجلس الشيوخ على عهد وزارة على ماهر فى أكتوبر ١٩٣٩ ، وبقي به حتى ١٩٥١ . ومنذ دخل المجلس كان دائم الإشارة فى كل ما يقول - سيما فى تعليقه على خطابات

(٢٩) فى أعقاب الثورة . الجزء الثانى . عبد الرحمن الرافعى ص ٢٠٣ . الخ .

(٣٠) مذكراتى . المرجع السابق . ص ٩٠ .

العرش التي تفتتح بها الحكومة كل دورة من دورات البرلمان - إلى فساد الاساس الذي بنيت عليه المعاهدة مادام لم يصحبها الجلاء الكامل عن مصر ووحدرة وادى النيل^(٢١) . ورفض تأييد وزارة حسن صبرى التي خلفت على ماهر فى ١٩٤٠ . وكان يقول أنه لا يتصور استقلالاً بغير جلاء ولا احتلالاً بغير تبعية. وأن المعاهدة ليست الا صكاً بالحماية^(٢٢) وعارض حكومة الوفد بعد توليها الحكم فى ١٩٤٢ لأن خطاب العرش الذى ألقاه مصطفى النحاس لم يشر إلى مبدأ الجلاء ووحدرة وادى النيل . وكان دائم الإشارة إلى وجوب تجنب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية التى كانت دائرة وقتها^(٢٣) . واعاد المعنى ذاته فى تعليقه على خطاب العرش الوفدية فى السنين اللاحقة قائلاً فى مرة منها «نحن نعتبر الجلاء مبدأ لا مطلباً فحسب ، ونعتبره عقيدة لا وسيلة للمعارضة فحسب^(٢٤) .»

ومن المعروف أنه كان من تقاليد الحزب الوطنى، رفض الاشتراك فى الحكم مع أية وزارة لا يكون مبدأها لا مفاوضة إلا بعد الجلاء. وظل الحزب أميناً على هذا التقليد ، حتى حدث أن قبل رئيس الحزب

(٢١) أربعة عشر عاماً فى البرلمان . عبدالرحمن الرافعى ص ١١٥ .

(٢٢) المرجع السابق . ص ١٨١ .

(٢٣) المرجع السابق . ص ٢٥٠ .

(٢٤) المرجع السابق . ص ٢٥٢ .

الاشتراك فى حكومة الأحرار برئاسة محمد محمود فى ١٩٣٧ بغير قرار من اللجنة الإدارية للحزب ، وسكت الحزب على رئيسه على مضض . ثم اشترك الرئيس مرة أخرى فى وزارة حسن صبرى فى ١٩٤٠ رغم مبادرة لجنة الحزب فى هذه المرة بتقرير عدم الاشتراك فيها قبل تشكيلها ، فخالف رئيس الحزب القرار ودخل الوزارة ، وحدث انقسام بالحزب ووجدت لجنتان إداريتان - أى قيادتان للحزب وذلك حتى نوفمبر ١٩٤٦ إذ تصالح الفريقان على مبدأ عدم الاشتراك فى الوزارة إذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئ الحزب . وكان الرافعى من المعارضين لحافظ رمضان فى هذا الانقسام . ثم اشترك الرافعى فى وزارة حسين سرى الائتلافية فى ١٩٤٩ وزيرا للتأمين ، ووجد من رجال الحزب من عارضه فى قبول الاشتراك رغم سابقة رفضه الاشتراك فى حكومة سرى الأولى فى ١٩٤٠ ، وكان من هؤلاء محمد محمود جلال ومحمود العمري . ورأى الرافعى فى معارضتهما تشددا لم يفتن به . حتى استقالت الوزارة وشكل رئيسها وزارة مستقلة أجرت الانتخابات ثم عاد الوفد .

الرافعى والتعاون :

كان للحزب الوطنى منذ عهد محمد فريد، دوره الهام فى ارساء أسس الحركة التعاونية فى مصر ، وظهر أول داعية للتعاون فى ١٩٠٨

عمر لطفى وكيل مدرسة الحقوق ورئيس نادى المدارس العليا وأحد المقربين لمصطفى كامل . فلما توفى عمر فى ١٩١١ تزعم الحركة شقيقه أحمد لطفى عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطنى^(٢٥) .

ومن هذا الوقت بدا اهتمام الرافعى بالحركة التعاونية . وقد لاحظ الرافعى أن الحزب الوطنى قبل ١٩١٩ كان أكثر اهتماماً بالجانب الاقتصادى للحركة الوطنية من الوفد بعد ذلك . وفى ٢٥ ديسمبر ١٩١٣ أرسل محمد فريد إلى الرافعى خطاباً يأسف فيه على ما لحق نشاط الحركة الوطنية من ضعف وينصحه قائلاً «إذا كان الخوف من رجال السلطة حداً بالكثيرين إلى عدم اظهار احساسهم الوطنى ، فما يمنعهم من صرف همتهم إلى المشروعات الاقتصادية كالتقابات وشركات التعاون المنزلى والمالى ... فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى»^(٢٦). وعمل الرافعى بالنصيحة وكتب فى صحيفة «الشعب» سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادى فى ديسمبر واکتوبر ١٩١٣ ، كما وضع مؤلفه عن التعاون الزراعى وارسله إلى فريدالذى شجعه على ذلك وشجع أحمد لطفى على انصرافه إلى دعم هذه الحركة . وقال للرافعى أنه يأمل «أن كل النقابات (التعاونيات) التى تؤسس تنشأ حرة بحيث يسقط قانون الحكومة من نفسه وتضطر هى لتعديله»^(٢٧) . وقد

(٢٥) جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ .

(٢٦) تاريخ التعاون فى مصر . طارق البشرى . مجلة الطليعة .: سبتمبر ١٩٦٥ .

(٢٧) مذكراتى . المرجع السابق ٢٤ - ٢٦ - ٢٩ .

قسم كتابه بابين خص الأول بتجارب التعاون فى بلدان أوربا ، وخص الثانى بمصر فذكر أن نظام التسليف الزراعى يضع الفلاحين تحت نير الاستغلال من التجار والمرايين الأجانب ، وتكلم عن دعوة عمر لطفى والجمعيات التى نشأت فى البداية وأساليب نشاطها . ثم وجه فى النهاية اهتمامه إلى مهاجمة مشروع تشريع التعاون الذى أعدته الحكومة والذى يفرض رقابة صارمة عليها فى تكوينها ونشاطها . وقارن بين هذه الرقابة وما تتمتع به شركات الاستغلال الرأسمالى التى تنشأ طبقاً لقانون التجارة من حرية كبيرة فى نشاطها (٢٨).

فلما قامت ثورة ١٩١٩ ، حاول إحياء نشاط الحزب الوطنى فى هذا الشأن بعد ما أصابه من ضعف خلال الحرب ، وأسس مع بعض زملائه فى يولييه ١٩١٩ «جمعية تعميم النقابات الزراعية» بمديرية الدقهلية لنشر التعاونيات فى المديرية ، وأصدروا بياناً وقع عليه كثيرون منهم محمد حسين هيكل وإبراهيم الطاهرى وحسن هلال . وفى بداية ١٩٢٠ دعا لإنشاء جمعيات للتعاون الخيرى مقاومة للفلاء ، وكتب عن ذلك فى صحيفة الأخبار وتكلم عنها فى اجتماع دعا إليه محمد أمين يوسف بدار الأوبرا لهذا الغرض . وأسست جمعية من هذا النوع فى فبراير ١٩٢٠ ثم أنشئ عدد آخر فى بعض المدن . على أنه يظهر أن هذه

(٢٨) نقابات التعاون الزراعية . عبد الرحمن الرافعى .

الحركة لم تحظ بانتشار واسع . وقد لحقها مالحق نشاط الحزب الوطنى من انغلاق بسبب فقدائه الروابط الجماهيرية الواسعة .

وحدث عشية إعلان دستور ١٩٢٣ ، أن أصدرت وزارة يحيى إبراهيم الموالية للملك والإنجليز مجموعة من التشريعات المقيدة للحريات وللحركات الشعبية ، كقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات وقانون الأحكام العرفية وقانون الانتخابات ، وذلك كنوع من محاصرة الدستور ولجم النشاط الجماهيرى الذى يتوقع فى ظله . وكان من هذه القوانين القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ «شركات التعاون الزراعى» (٣٩) فلما اجتمع مجلس نواب ١٩٢٤ اقترح الرافعى فى ٢٥ مارس تشكيل «لجنة التعاون والشئون الاجتماعية» ضمن لجان المجلس . وقال : إن التعاون ركن مهم فى الحياة الاقتصادية ، وكان يسير ببطء خلال الاثنى عشر عاما الماضية بسبب عدم وجود تشريع ينظمه . وتكونت اللجنة فعلا وفيها الرافعى سكرتيرا ، وفحصت قانون ١٩٢٣ وقررت إجراء عدد من التعديلات به تنظيما لتمويل الحكومة لها وتحديدًا لجوانب الاشراف على الجمعيات التى تشكل طبقا له لا الجمعيات التى يمكن تشكيلها طبقا لاحكام القانون العام ، وألح الرافعى على المجلس أن ينظر هذا القانون

(٣٩) تاريخ التعاون فى مصر . المرجع السابق ، دستور ٢٣ بين القصر والوفد . طارق البشرى . مجلة الكاتب مايو ١٩٦٩ .

فى دورته الجارية ، ولكن تقرر تأجيله لعدم استعداد الحكومة لمناقشته
فنيا ثم أجل لدورة تالية ، ثم حل المجلس كما هو معروف (٤٠). وفى عهد
حكومة الائتلاف سنة ١٩٢٧ صدر قانون جديد للتعاون بمبادرة فتح الله
بركات وزير الزراعة الوفدى ولم يتح للرافعى أن يساهم فيه لابتعاده عن
البرلمان وقتها .

والملاحظ أن الرافعى بقى أميناً للحركة التعاونية ، كعهده طوال
حياته بالنسبة لنشاط الحزب الوطنى على عهد زعيميه الأولين، وذلك
طوال حياته السياسية التالية ، ولكن حدث هنا ما حدث لنشاطه ولنشاط
الحزب كله ، وهو الاقتصار على النشاط البرلمانى وذلك للتأثير فى
سياسة الحكومات المختلفة بما يدفعها إلى تشجيع التعاون ، وبغير
مبادرة ذاتية أو شعبية فى تكوين التعاونيات ، ومنذ ١٩٢٤ بدأ الرافعى
يركز على أهمية الرقابة الحكومية الفنية على جمعيات التعاون وعلى
أهمية مساعدة الحكومة لها تمويلاً ورقابة على خلاف نزعة الانطلاق
الشعبية التى كانت طابع الحزب فى هذا المجال قبل الحرب الأولى ،
ولعل من أسباب ذلك نمو العنصر الوطنى فى حكم البلاد منذ ١٩١٩ ،
ولكن من أسبابه أيضاً افتقار القدرة على النشاط الشعبى الواسع
والاقتصار على العمل من خلال البرلمان ومؤسسات الحكم . وقد

(٤٠) أربعة عشر عاماً ... من ٧٣ - ٩٣ .

اختير الرافعى عضواً باللجنة التى شكلتها وزارة على ماهر من المعنيين بالحركة التعاونية فى ١٩٣٩ فوجهت عنايتها للمطالبة بإنشاء بنك للتعاون مع دعم المساعدة المالية والفنية من الحكومة لها^(٤١).

ولما عاد الرافعى إلى البرلمان فى ١٩٣٩ ، كان سكرتيراً للجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ . واستمر مطالب بزيادة الاعتمادات المخصصة بالميزانية لمصلحة التعاون وتوسيع نواحي الاشراف على التعاونيات وتنظيمها ومراجعة أعمالها^(٤٢). وجعل من الحديث عن تشجيع التعاون بنداً شبه ثابت فى خطابهات الدورية تعليقاً على خطب العرش^(٤٣) . ثم كان هو سكرتير لجنة الشئون الاجتماعية والعمل التى درست مشروع التعاون الجديد فى ١٩٤٤ وأقرت إدخال عدد من التعديلات به على القانون القائم، مع إنشاء بنك للتعاون^(٤٤) . كما ساهم فى أول مؤتمر للتعاون انعقد فى ٥ يونية ١٩٤٢ برئاسة فؤاد سراج الدين وزير الشئون الاجتماعية فى المنصورة^(٤٥) .

وكان الرافعى سكرتيراً للجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ

(٤١) مذكراتى . المرجع السابق . ص ١٠٥ .

(٤٢) أربعة عشر عاماً ... ص ١٢٨ ، ١٦٥ ، ١٩٠ .

(٤٣) جلسة ٢ يونيه ١٩٤٢ .

(٤٤) أربعة عشر عاماً ... ص ٢٧٩ الخ .

(٤٥) مذكراتى . المرجع السابق ص ١٠٨ .

عند نظر البرلمان لأول قانون لنقابات العمال وعند نظره لقانون عقد العمل الفردى فى عهد وزارة الوفد ، وكان مقرر اللجنة الذى قدم كلا من المشروعين إلى المجلس فى ٨ أغسطس ١٩٤٣ و ٢ فبراير ١٩٤٤ وما تلاهما من جلسات . كما قدم للمجلس اقتراحا بقانون فى ١٢ فبراير ١٩٤٠ لحماية الملكية الزراعية الصغيرة تعديلا لقانونى سنتى ١٩١٢ ، ١٩١٣ بما يسبغ الحماية على صغار ملاك الأراضى الزراعية بعدم الحجز على ملكية عشرة أفدنة بدلا من خمسة وبما يمكن من التمسك بعدم جواز الحجز إلى وقت التنفيذ بدلا من سقوط الحق فى التمسك به من وقت صدور الحكم^(٤٦) . كما قدم فى ١٤ إبريل ١٩٤١ اقتراحاً بمد مواعيد تقديم طلبات خفض الضرائب عن صغار الملاك الزراعيين حماية لهم .

ويلحظ كثير من مناقشات البرلمانية ، نزعتة الانسانية الواضحة تجاه ما يعرض من أمور تمس مصالح الفلاحين والعمال أو «الفقراء» عامة . وقد طالب بجلسة ٢٦ مارس ١٩٤٠ بتشجيع الصناعات المنزلية مساعدة لزيادة دخل الفلاحين مع تخفيف أعباء الديون عنهم . وفى ١٧ إبريل طالب بزيادة اعتمادات الميزانية لتقوية الجيش على أن تتحمل الطبقات الغنية وحدها تكاليف هذه الزيادة لأن الفقراء «تكفيهم الأعباء

(٤٦) أربعة عشر عاما من ١٣٠ - ١٣١ .

المكلفون بها فى الميزانية العادية » (٤٧) ، وأثار قوله هذا ضجيجا وموجه من عدم الارتياح لدى الشيوخ . وصفت صحيفة البلاغ وقع الاقتراح ورد فعله بقولها « أحمر وجه الشيخ (الرافعى) وقال وهو يخرق الصفوف إلى مكانه : قولوا اللى تقولوه، لازم الاغنياء يتحملوا ، جه دورهم (٤٨) . » وتكلم كثيرا عن تنمية الصناعة ومحاربة الفقر .

وفى ديسمبر ١٩٤٨ قدم مشروعه عن منع تملك الأجانب للأراضى الزراعية والعقارات ، ووجد تأييدا من رأى العام ، ومالبث أن ووفق عليه بالمجلس وصدر برقم ٣٧ فى مارس ١٩٥١ . وقد صدر مقتضرا على الأراضى دون المباني، كما أنه كان يمنع تملك الأجانب مستقبلا دون مساس بالملكيات القائمة ولا بالحق فى توريثها .

المثالية السياسية :

هذا مجمل عن حياة الرافعى السياسية. ومن الطبيعى أن مقالا أو حتى كتابا لا يمكنه أن يحيط بشمول ودقة بحياة فرد تمتد سنين تطول أو تقصر . ولا شك فى أن رفع أى واقع لحادث أو بلد أو فرد ، رفعه على الورق ينطوى على قدر يقل أو يزيد من التجريد . وثمة دقائق لا بد من أن تسقط فى هذه العملية . وكل محاولة للتسجيل تنطوى على حذف وتثبيت - وعى المسجل أو لم يع - وعلى قدر من الاختيار للمادة ووزن الحادث وعلى اختيار للزاوية التى يعالج منها والسياق الذى يرد

(٤٧) ، (٤٨) المرجع السابق ... ص ١٥٢ ، ٣٠٤ .

فيه وكل ذلك يجرد الواقع بدرجة ما ، فحسب الكاتب فيما يكتب ، لا أن ينقل الواقع برمته ، ولكن أن ينقل منه نماذج ذات دلالة يرجو أن تكون صادقة أمينة ، وحسبه لا أن يصل إلى الحقائق النهائية فهي غير متناهية ، ولكن أن يدرك الطريق وأن يسلكه بأطول الأشواط المستطاعة ، فهو من «أهل الطريق» الذي يسمى منهجا .

ويبدو أن الطريق لفهم التاريخ ، هو استكشاف ترابط أحداثه ، وليس من حدث يمكن فهمه أو يكون له أى معنى بمعزل عن غيره ، ولا من تيار يدرك بعيدا عن غيره . فلا يبدو أنه يمكن فهم الحياة السياسية لفرد إلا فى خضم الأحداث والتيارات العامة ، وتبيان موقعه من الصورة العامة . وهذا وحده الخلق بأن يعطى المعنى الملموس لدوره ، وهذا ما تحاول هذه الدراسة بالنسبة للرافعى السياسى ، فلم تعزله عن علاقات التناقض والتآلف ، ولكن حاولت وضعه فى قلب هذه العلاقات ، ليبدو الرافعى من خلال التاريخ الذى عاشه لا بمعزل عنه .

أما الرافعى «فى ذاته» ، فإن خير تلخيص له وللتيار السياسى فى حزبه ، هو وصفه «بالمثالية السياسية» وهو الوصف الذى اختاره لنفسه . وقد ارتبط لديه الايمان بالمبدأ كفكر سياسى بالاخلاص للوطن كموقف وكخلق بعاطفة الوفاء لزعيميه الأولين مصطفى وفريد . فامتزجت فى صدره السياسة بالأخلاق بالعواطف . وكان اختياره لزعيميه الأولين ، لا يصدر عن ادراك عملى لمقدرتهما السياسية واقتناع بمواقفهما العملية ، بقدر ما يصدر عما عبر عنه بقوله «رأيت فيهما المثل العليا

للوطنية الحقّة» . والوطنية عنده ليست سعيًا لتحقيق مصالح الوطن إنما هي تمسك «بحقوقه»، وهي فوق ذلك تنطوي على مفاد أخلاقي ذاتي يضعه في المقدمة وهو الإخلاص للوطن وتغليب مصالحه العليا على مصالح الإنسان الشخصية^(٤٩) .

وهو لا يفهم من الوطنية فقط أنها نضال اجتماعي، ولكنه استنبط منها معنى ذاتيًا ، فهي نضال في سبيل المثل العليا يقتضى «توطين النفس على احتمال الأذى في سبيل محبة الوطن» وهي من هذا الجانب تجربة ذاتية . والمواطن الصالح هو المواطن المثالي الذي يصلح شأن نفسه فيصير قدوة لغيره ، ويصلح شأن نفسه فتكون نفسه الصالحة «لبنة في صرح النهضة القومية.» وإذا كان فلاسفة الاقتصاد الفردي يبدأون بمقولة أن ما ينفع الفردي ينفع المجموع، فالراقي يبدأ بالفرد أيضًا، ولكن من الجانب الذاتي الأخلاقي، ويحول المعنى المادي الواقعي إلى معنى أخلاقي مثالي، أي يبدأ بالنفس لا بالفرد . ويصنف الناس مثاليين ونفعيين ووصوليين . والأمم تنهض بالصنف الأول وتنخزل بالصنف الثاني. وللحرية والاستقلال معناها الذاتي أيضا . اختار المحاماه وأحب الصحافة ولكنه رفض قطعًا التوظيف ، لأن المهنتين الأوليين تكفلان الحرية والاستقلال^(٥٠) . لامن حيث تأثيرهما ولكن من

(٤٩) مذكراتي . المرجع السابق ص ١٩ ، ٢١ .

(٥٠) مذكراتي . المرجع السابق ص ١٩ ، ٢١ .

حيث انفراد العامل فيها بنفسه، فهما نقيضا الانضباط والخضوع
الوظيفي ، وهذا معنى فردى قح يضع الفرد فى مواجهة المؤسسة .
وينسجم مع ميله إلى تحويل الصراع السياسى فى المجتمع إلى صراع
أخلاقي وسلوكي داخل النفس .

بهذا المزاج الذاتى ، عالج الرافعى أمور حياته العملية . برفض
التوظيف حرصا على حريته . ويصدمه قول من ينصحه بالزواج من ذات
مال فيلظ النصيحة قطعاً . ويختار صاحبه يقدر لها دائما أنها لم
ترغبه فى أن يلحق «بركب الحياة العملية كما يصفونها» . وبهذا المزاج
الأخلاقي بنى بعضا من تقييماته التاريخية ، فأهم ما يصف به محمد
فريد على عنوانه كتابه عنه أنه «رمز التضحية والإخلاص» . وكثير من
هجومه على سعد زغلول وعلى سياسة الوفد يتبنى على حكم أخلاقي
وعلى نظرة إلى السلوك . وبهذا المزاج المثالي عالج السياسة ، واتخذ
مواقفه . فالمثالية هي ما جعلته يختار جانب المعارضة فى البرلمان
١٩٢٤ كما يقول ، والوفاء لحزب زعيميه الأولين هو ما تحكم فيه دائما .
وكان من وجوه نشاطه فى البرلمان والصحافة ، العمل على إحياء ذكرى
الزعميين والمطالبة بإقامة التماثيل لهما وبناء الأضرحة ، والتذكير بهما
فى كل موقف سياسى يعرض «اعترافا بالفضل» وكان ذلك من بعض

دوافعه الأولى عندما بدا له أن يكتب التاريخ إذ حاول البداية بمصطفى كامل .

وفى هذه المثالية السياسية ، ما يفسر بقاء الرافعى (وكثير من رجال حزبه) مستمسكا متشبثا بمبادئ الحزب الوطنى الأولى كما رسمها زعيماه بوجدان يحتكم إلى الماضى فى النظر إلى مشكلات الحاضر ، ويرى فى ماضى حزبه شعاع الإلهام . واختلط الوفاء بالعقيدة السياسية . على أن المثالية السياسية تعنى هنا شيئا أهم فلم يكن الرافعى ولا الحزب الوطنى مثاليا بمعنى أنه يضع أهدافا منقطعة الصلة بالواقع والتطور الواقعى ، لم يكن يقيم فى خياله مدينة فاضلة ، وأن استهداف جلاء المحتل عن مصر ووحدة وادى النيل لم يكن يمثل شططا فى التخيل السياسى وإنما هى أهداف تقع فى المجال المنظور من حركة التاريخ المستقبلية . انما كان وجه المثالية يتعلق بتناقض هذا الهدف مع وسيلة تحقيقه كما سبقت الإشارة . ولم يكن « الجلاء والوحدة » هدفا مثاليا رغم بعده البعيد عندما كان الحزب الوطنى قبل الحرب الأولى يبدأ أولى خطواته متمسكا الطريق الصحيح للوصول إليه بالنشاط التعليمى الشعبى والنشاط الاقتصادى والسياسى ، وبالخطوات الأولى فى طريق استعمال العنف . ثم صار هذا الهدف مثاليا ، رغم اقتراب مصر تاريخيا من تحقيقه بعد ثورة ١٩١٩ عما

كانت قبلها - بسبب استبعاد الحزب نظرا وعملا لوسائله الأولى .
واقترصاره على النشاط «المشروع» الذى اتخذ شكل العمل البرلماني
وحده ، فتحول الهدف الواقعى إلى هدف مثالى ، واستحالت النزعة
السياسية العملية إلى نزعة أخلاقية تستمسك بالهدف استمساكها
بالعرض وترفص المساومة عليه استكبارا لا اقتدارا، وأنفة لا جدالا .
وأدى هذا أحيانا إلى أن يفتقد الرافعى فيما يقترحه من إجراءات
محددة ، يفتقد لغة التفاهم مع سامعيه . حدث عندما اشتدت الغارات
على الاسكندرية فى يونية ١٩٤١ أن طالب الرافعى بمجلس الشيوخ
جعل القاهرة والاسكندرية مدينتين مفتوحتين ، بما يعنيه ذلك من اجلاء
وحدات البحرية البريطانية عن مياه الاسكندرية. وذلك رغم وجود
معاهدة ١٩٣٦ ورغم الوجود العسكرى الانجليزى فى مصر كلها ورغم
حيوية هذا الوجود لبريطانيا سيما فى تلك الفترة ، مما كان يستحيل
تحقيقه بمجرد قرار تصدره الحكومة ويستطيع الانجليز إخراجها من
الحكم ، وفوجئ أعضاء مجلس الشيوخ بالاقترح^(٥١) . إذ كان
الرافعى يستهدى فيه بذاته وبعقيدته فقط لا بالواقع الحاصل.

لم تكن هذه المثالية السياسية ، فى التقييم التاريخى طويل المدى ،
لم تكن سلبا محضا ، إنما كان لها جانبها الايجابى ، كانت تمثل موقف

(٥١) أربعة عشر عاما ... ص ١٩٦ ... الخ

الرفض للتهاون والمساومة وانصاف الحلول، وتذكر دائما بالهدف البعيد
ألا ينسى ، وكانت تمثل طاقة للرفض ، إذا كانت غير فاعلة، فيكفى إنها
طاقة مخترنة مادامت لا تضلل ولا ترتد في النهاية لتبرير الواقع
وتثبيته . وكانت احتجاجا على نثریات الحياة السياسية ان لم يكن
نشيطا فهو مخترن . والتاريخ لا يصنعه فرد ولا جماعة بعينها ولا
جيل واحد ، وهو شركة ومشاع بين الجميع وعلى تعاقب الأجيال .
وعناصر أى حدث أو موقف ما ، ليس من المحتم أن تستجمع في يد
واحدة ، فردا كان أو مؤسسة . إنما تتداول بالاسهام المتبادل
والتوليد المتعاقب لتتشكل بجهد مشترك ومستمر . وليس من
المحتم في التاريخ أن يكون الرفض هو الهادم والداعى هو البانى
بنفسه . إنما الأمر يتداول ويبدأ الآخرون من حيث توقف الأول .
وهى تجارب تتالى تستفيد اللاحقة من السابقة . والموقف غير المتحقق
هو فعل في المآل على يد آخرين . وقد اختزن الحزب الوطنى من طاقة
المعارضة الوطنية ومن موقف الرفض للمساومات . وتناول هذا الموقف
منه جيل شباب الثلاثينات ليحول الخطوبه خطوة أوسع ، ثم جيل
شباب الأربعينات ليصنع المزيد على التعاقب ، وحفظ الرافعى ومن مثله
خلاصة نقية من فكرة أن الجلاء لا يتم بالمفاوضة وحدها .

روى أنه عندما غزا أبرهة الكعبة بجيشه وأفياله التى لا تقاوم ،
ذهب إليه عبد المطلب جد النبى صلى الله عليه وسلم يطلب منه رد بعير
له أخذها جنده ، وعجب أبرهة لشيخ العرب والكعبة يطلب بعيرا ولا
يطلب البيت الحرام ، فقال عبد المطلب «أنا رب الأبل ، وللكعبة رب
يحميها ،» وعند مواجهة قوة لا تقاوم يرتد المرء ويرتد ، حتى لقد يقف
عند حدود نفسه يدافع عنها ألا تتخذل أو تقتحم، يدافع عن إبله ، ولعل
الرافعى قد فعل شيئا شبيها ، عندما أحيط به وبمثاليته ، فحمل هدفه
السياسى وعقيدته، الوطنية فى نفسه ودافع عنهما ضنينا، وأخرج منهما
خمس عشرة مجلدا فى تاريخ مصر، كانت هى إبله التى حفظها .

أما مصر فلها رب يحميها : وستتجلى فى شعبها يوما .

والحمد لله ..



أحمد
حسين

من وجهة نظر التاريخ

(١)

ودع «احمد حسين» الدنيا ، ودنياه هي مصر بأعماق دالاتها
وأوسع روابطها ، مصر الوطنية والحضارة والعقيدة مصر العربية
والاسلام ، الازهر وكنيسة الاسكندرية وجامعة عين شمس كما كان
يصفها .

لقد ودع بلده لكنى لا اخال مصر ودعته وهي تشيعه لانه سيظل
حاضراً في وجدانها وعقلها لا يغيب ، ابن بار وخادم امين ، ومجاهد
لم يسكن عن الذود عنها ، سواء في عهد نشاطه السياسى قبل يوليو
١٩٥٢ عندما كان يذود عنها بيده أو بعد أن كفت حركة جسمه
فكان يذود عنها بقلمه ، واطنه في رقده بعد أن كفت حركة جسمه ،
كان يذود عنها بقلبه حتى سكن . رحم الله قلبا نبض بحب بلده
ودفق في الشرايين ماء الحماس لها ، ودفع في العضلات قوة الجهاد
من اجلها .

ولد احمد حسين فى ١٩١٠ فهو من هذا الجيل الذى تفتح
ادراكه على ثورة ١٩١٩ ، وعلى جموع المصريين تواجه رصاص
الانجليز اقوى دول الارض وهي تهتف تحيا مصر ، الاستقلال
أو الموت .

ولم تأذن سنه له ولا لجيله بالاشتراك فى احداث الثورة ولكنهم
رضعوا حليبها وجرت روحها فى نسيج اجسامهم وبقوا مهما
تقدمت بهم السن خداما لبلد احبوه كأم ومجاهدين لوطن لم يرد على
خاطرهم قط خيار بين استقلاله ونهضته وبين أى شىء آخر فى
الحياة . يذهب الرجل إلى فسيح رحمة ربه . لا أظنه خلف قرشا
ولكنه ترك آلافا من الصفحات خط نصفها بقلمه وخط باقيها
بنشاطه .

وما كادت العشرينات تنتهى حتى بدأ احمد حسين ورهط من
الشباب نشاطهم السياسى بما سمي بحركة مشروع القرش .
فى مارس ١٩٣٠ ، كانت حركة شباب مثالى ومكافح . استطاعت
ان تلفت نظر الرأى العام بشدة فى ذلك الوقت ، وفى ظروف الازمة
الاقتصادية العالمية التى دهمت المصريين فىمن دهمت وقتها . وقام
المشروع على اساس التجيش القوى للمصريين بأن يسهموا بالتبرع
فى بناء الصناعة الوطنية وكان هذا التصنيع رغم مثاليته - ارهاصا
تقدم به الشباب ، بأن الاستقلال السياسى لابد أن يقوم على قاعدة من
الاستقلال الاقتصادى والصناعة الوطنية .

وإذا كان المشروع لم يقدم أساسا لبناء الصناعة فقد اثار حماسا

ونبه إلى أمر مهم وكشفت حركة الشباب عن قصور « الاستقلال
السياسى والدستور » كهدفين يقوم عليهما وحدهما صرح الوطن
المستقر المناهض ونبعت الحركة الى أن الهيمنة الاقتصادية الاجنبية هي
فى استعمار مصر صنو لجيش الاحتلال، لا تقل اهمية .

(٢)

- كان مشروع القرش من حركة الشباب فى الثلاثينات ،
وهى من حركات الشباب التى عرفها التاريخ المصرى من قبل ومن
بعد ، وعلى العموم فان حركات الشباب تنجم عادة عن حدوث
تغيير أساسى فى الهياكل الاجتماعية يترتب عليه قيام الفجوة بين
مجموع الهياكل الفكرية والتنظيمية القائمة وبين جموع من
المتطلبات الجديدة .

أ - ومن ثم لا تصبح المؤسسات القائمة قادرة على تمثيل الحركة
الاجتماعية الجديدة وعلى استيعابها ، ولا يعنى ذلك مؤسسات الدولة
وحدها انما يعنى ايضا المؤسسات الجماهيرية ذات الصدارة
والمؤسسات والانساق الفكرية السائدة .

ب - تكون الظروف الاجتماعية قد استوجبت تصنيفا جديدا للقوى
السياسية والاجتماعية. اذ تضرر بعض هذه القوى ، او تتغير التوازنات
السياسية والاجتماعية القائمة .

ج - تكون الظروف الاجتماعية قد استوجبت ظهور تيار سياسى او اجتماعى جديد، أو استوجبت ان يحتل مكانا بين التيارات الرائدة للرأى العام .

لقد ظهرت اول تلك الحركات فى مصر وافتتحت فى فبراير ١٩٠٦ باضراب طلبة مدرسة الحقوق . ورغم نشاط مصطفى كامل وصحيفته اللواء قبل ذلك بسنين فلم يظهر «الحزب الوطنى» كتنظيم الا مواكبا لتلك الحركة وبه ظهرت قوى وطنية جديدة منظمة على مسرح الحياة السياسية لتشارك القوى القائمة وقتها وهى : الخديو ، الانجليز ، الاعيان . تشاركها فى صياغة الرأى العام، ولتقدم صيغة جديدة للنشاط السياسى أساسها المطالبة بجلاء الاحتلال اعتمادا على القوى الذاتية للجماهير المصرية . وتكونت فى الاساس من مجموعة الافندية المثقفين.

- وظهرت ثانية فى ١٩٣٠ بحركة مشروع القرش.. ومنها ظهرت جمعية مصر الفتاة كتيار سياسى يقف على يسار حزب الوفد فى مطالبه الوطنية والاجتماعية ، وظهر تيار يدعو لتعديل الهياكل السياسية القائمة ويدعو لمبدأ الاستقلال الاقتصادى. ثم حركة الشباب بعد ذلك فى ١٩٤٦ .

كان مشروع القرش اعلانا لظهور تيار جديد اتخذ شكله التنظيمي بتأسيس «مصر الفتاة» في ١٩٢٣ تنظيم يقوده احمد حسين ومن قاداته «فتحي رضوان ومصطفى الوكيل» .. تيار لا يقف عند حدود الاستقلال السياسى والدستور . ويتجاوز الصيغة السياسية لثورة ١٩١٩ من جملة نواح .

(٣)

فى الثلاثينات كانت التيارات السياسية الوطنية فى مصر استقطبت بين التيار القومى المصرى وعلى رأسه الوفد وبين التيار الإسلامى وعلى رأسه الاخوان المسلمون وجهد «مصر الفتاة» على أن يعمل بصيغة تضم الجامع الدينى مع الجامع القومى فى اطار واحد والجمع بين الدين والوطنية فى نشاط سياسى متناسق ، فالاسلام جامع سياسى والمصرية جامعة لما عرف تاريخ مصر من اديان ولا حياة للوطن بغير دين ولا للدين بغير وطن . ويؤكد على أهمية الدين فى بناء الفرد وتنظيم الجماعة وأهمية المصرية الجامعة لذوى الاديان من المصريين وينفتح على الانتماء العربى والتوجه للشعوب الاسلامية . ولا يغفل صلة الدين بين كنيسة مصر ومسيحي اثيوبيا .

كان ما يميز «مصر الفتاة» فى دعاويه التى طلع بها على الرأى العام هو صيغة الجمع بين الدين والوطنية فى اطار سياسى واحد . رفع

الدين كشعار سياسى وفى الوقت نفسه تصاعد بالمصرية الى درجة كبيرة فأكد ان كلمة المصرية هي العليا وأن مصر فوق الجميع وأن هدفه انشاء امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعّم الاسلام .

أكد على ان الدين والوطنية هما ميدانا العمل السياسى . وافرد فى برنامجيه بنذا خاصا بالجهاد الاجتماعى فى الدين والاخلاق فدعا الى احترام الاديان وقداستها والارتقاء بالاخلاق ومحاربة الدعارة والخمر والتخث . وصدر شعاره بلفظ الجلالة مقرونا بالوطن ثم بالملك .

والوطن عنده هو موئل الاديان ، اذ خرجت من مصر الديانة الموسوية واحتمت بها المسيحية ثم ارتفع فيها لواء الاسلام بانشاء الازهر . ليقاوم اوربا الصليبية ، وجهاد المجاهدين هو فى اعادة القداسة للدين وللاخلاق قوتها ، ليعود المصرى قادرا على أن يصبو الى اكتمال المثل العليا ، قادرا على أن يجاهد بالمال والروح فى سبيل الله ، والدين ايضا هو مابه ترتقى العقيدة الوطنية وتسمو الى مصاف العقيدة ، الدين بهذا المفهوم الدينى الوطنى يربى الشباب على الجهاد ويحفظ به قوام الشخصية المناضلة ، هذه هي السمة الاولى التى ظهر بها هذا التيار .

والسمة الثانية لـ «مصر الفتاة» انه بعد أن قرن الدين بالوطن قرنها بمجموعة من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية فطالب في برنامجه بالغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة وتمصير الشركات الاجنبية وجعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى الحياة التجارية ، مع القضاء على أمية الفلاح المصرى وجهله وكفالة الرخاء له، ومع الارتقاء بالثروة الزراعية واستصلاح الاراضى وتعميم النظام التعاونى لاقراض الفلاحين ومدهم بالبذور والالات وبيع محاصيلاتهم ، مع فرض الحماية الجمركية للصناعات المصرية. وتمصير التجارة الداخلية ، بعدم التعامل الا مع التجار المصريين شراء واستهلاكاً للمنتجات المصرية - وانشاء بنك مركزى للاصدار فضلا عن مجانية التعليم الابتدائى وتقليل نفقات التعليم الاعلى.

هنا نجد أن الجامع الاساسى لجميع هذه الاهداف هو التمصير تمصير كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى حياة المصريين والنهوض بمصر ووطننا للمصريين .

تلك كانت المرحلة الاولى «لمصر الفتاة» التى تصل به الى عام ١٩٣٦ تقريبا، مرحلة جرت خلالها صياغة تيار سياسى يقرن الاستقلال السياسى ويقرن الوطنية بالدين ويستشرف الى وضع مصر بين جاراتها العربية، والمرحلة تتميز ايضا بالصراع مع الوفد صراعا ادى

بمصر الفتاة الى توجيهه اعنف هجماته الى الوفد، وأدى به الى ان يتلقى من الوفد أشد الضربات وكان الوفد يضم الكتلة الاساسية التقليدية للرأى العام الوطنى الديمقراطى وقتها، وقد أدى هذا الصراع الى أن يجنح «مصر الفتاة» بعيدا عن المطالب الديمقراطية التى تمثلت وقتها فى الدفاع عن النظام النيابى ذى الاحزاب المتعددة .

المرحلة الثانية فى تاريخ مصر الفتاة تقع تقريبا بين ١٩٣٦ وبدايات الحرب العالمية الثانية وهى تتميز بصعود التوجه الاسلامى لدى الحزب الى ما يعتبر قمة ما وصل اليه مصر الفتاة فى الدعوة السياسية الدينية.

لقد عرفت مصر فى الثلاثينات نمو التيار السياسى الاسلامى، وانتعاش روح المقاومة الاسلامية كعامل سياسى وكجامعة سياسية وكان ظهور الاخوان المسلمين ونموهم السريع فى هذه الفترة شهادة واضحة على ذلك .

ويرجع ذلك الى النشاط التبشيرى الذى استفز مشاعر المسلمين فى البلاد الاسلامية عامة والى اتصال هذا النشاط بالسياسة الاستعمارية وضرباتهما القوية السريعة وخاصة فى بلاد المغرب العربى، كما يعود بطبيعة الحال الى أحداث فلسطين والسياسة

الاستعمارية الصهيونية لتوطين اليهود هناك والى اسباب اخرى
لامجال هنا لتفصيلها .

إن ما يهمنا هنا فى تطور «مصر الفتاة» فى هذه الفترة أمران :
الاول هو ما افضت اليه السياسة الاستعمارية الصهيونية فى فلسطين
منذ احداث حائط البراق ١٩٢٩ مما أدى الى استفزاز العواطف
الاسلامية لدى المصريين واستشعارهم ان الخطر الاستعماري لا يتبعث
فقط من احتلال البريطانيين لمصر، ولكنه يرد فى صورة استيلاء اليهود
على الاراضى المقدسة وطرد العرب والمسلمين منها والتهديد الدائم
لمصر من هذا الوضع لانتمائها العربى والاسلامى، مما أدى الى انعاش
المخزون القديم للجامعة الاسلامية كإنتماء مصيرى تدفع به مصر عن
نفسها الاخطار كما كانت هذه الاحداث من أسباب تصاعد الاتجاه
الاسلامى الدينى بعامه .

والأمر الثانى هو ابرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية مونترو ١٩٣٧
التي ألغت الامتيازات الاجنبية .. إذ بدأت الكتلة الاساسية من رأى
العام .. المصرى تتجه أنظارها الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية
وتميزت التيارات السياسية بما تطرحه من هذه المشكلات وما تقترحه
من حلول لها، وفقا للأوضاع الطبقيية والاجتماعية لكل من هذه التيارات
ومفكرىها .

وكانت حركة الشباب تجد انتشارها أساسا بين شباب الطلبة وحديثى التخرج وصغار الموظفين والمهنيين وتمثلت الازمة الاجتماعية الاساسية لهؤلاء وقتها فى ضيق فرص التوظيف والعمالة وماسمى وقتها بمشكلة البطالة بين المتعلمين، وفى انخفاض الرواتب والدخول وافصحت الازمة عن نفسها بمجموعة ضخمة من اضرابات طلبة الكليات والمعاهد العليا فى ١٩٣٨، طلبا لاتساع فرص التوظيف وتحسينا للرواتب .

(٤)

وكان هذا الوضع مما يؤثر على نظرة مصر الفتاة فى طرح المشكلات والبحث عن الحلول ولقد لوحظ على شعارات مصر الفتاة وقتها اهتمام واضح بالمشكلات الاجتماعية وبالفوارق الكبيرة بين الدخول والثروات وبين الاغنياء والفقراء ودعوة إلى العدالة الاجتماعية وإلى المساواة تكاد تتواكب مع دعوته إلى مكارم الاخلاق وتربط ذلك جميعه مع مبادئ العدالة الاجتماعية التى اتبعت فى الصدر الاول فى الاسلام على ايدى الخلفاء الراشدين فجاء التجيش عن العدالة الاجتماعية مقرونا بالنزعة الدينية .

ومع هذين العاملين حاول «مصر الفتاة» استيعاب حركة الاخوان أو الاندماج فيها ليقوم تنظيم واحد يستوعب التيار الاسلامى النامى، ولم

يكتب لهذه المحاولة النجاح فاعاد الحزب صياغة برنامجه تحت اسم «الحزب الوطنى الاسلامى» تضمنت اهم اهدافه تحرير مصر والسودان وتحقيق الوحدة العربية بين جميع الدول العربية بتوحيد سياساتها الخارجية ودفاعها الوطنى وثقافتها والغاء الحواجز الجمركية بينها بالتخفيض التدريجى لها ، ومكافحة الاستعمار وتحرير البلاد الاسلامية، وتحقيق الجامعة الاسلامية الروحية، واحياء مجد الاسلام ونشر رسالته فى ارجاء العالمين، وأن وسيلة الحزب هى تحقيق هذه الغايات خلال خمس سنوات من الوصول الى الحكم بالطرق المشروعة، ومن أهمها الكسب فى الانتخابات العامة، وأنه يروم نشر العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب «متخذاً لذلك الشريعة الاسلامية واحكامها السامية اساساً لهذا البناء» .

وعرض البرنامج لتعديل التشريعات والدستور بأن تستمد القوانين كل أصولها مع الشريعة «أو بما لا يتعارض مع الشريعة» ويتخذ الدستور من قواعد الاسلام «على اساس الحرية والمساواة والشورى» وأن تعاد صياغة القوانين من الشريعة أو بما لا يتعارض معها بواسطة مجمع من العلماء يمثل جميع مذاهب المسلمين والقضاء الشرعى والقضاء المدنى وفقهاء القانون الوضعى مع توحيد القضاء والقانون على

الكافة - مصريين وأجانب فيما - عدا مسائل الاحوال الشخصية لغير المسلمين .

وكانت مزية هذا البرنامج انه لم يقصر دعوته الاسلامية على اهداف عامة ومجردة تتعلق بتطبيق الشريعة بصورة عامة.. ولكنه ربط هذه الدعوة بمجمل من الاهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمس الازمات الراهنة وقتها. وهو برنامج يدور في الاطار الذي بدأت به حركة «مصر الفتاة» وهو اقتران الدين بالوطنية بالعدالة الاجتماعية . ومما يلحظ على نشاط «مصر الفتاة» في تلك المرحلة انه كانت اوضح صفاته هي كونه تيارا متمردا يجهد في طرح صياغات سياسية جديدة ويقتحم بها ما استقر من الاعراف في الحياة السياسية، ويجهد في تجريب صياغات تتسم بالنزعة التوفيقية وتكون قادرة على التعبئة والحشد والتجميع . ولكن أظهر عيوبه كان اتسامه بالجيشان اكثر مما يمتاز بالبناء الصلب. وقد فرضت عليه نزعته التجريبية قدرا من القلق السياسي اضعف ثباته الفكري. وانه كان يستند الى الزعامة الفردية كنواة جامعة يستعاض بها عن الوجود التنظيمي القوي . او على الاقل يتضاغل ازماءها هذا الوجود التنظيمي ولعل هذا ما ألجأ «مصر الفتاة» وقتها الى التركيز على التجييش العاطفي المستمر والى اثارة الرأي العام فترة من الوقت .

وقد انتهت هذه المرحلة بما عاناه الحزب من ضغوط الاحكام العرفية التي فرضت مع قيام الحرب العالمية وتعقب السلطات لأحمد حسين وقادة الحزب ورجاله باجراءات القمع والمطاردة فاعتقل الكثيرون من رجال الحزب وتخفى احمد حسين عن أعين الشرطة زمنا.. وكانت هذه التجربة هي ما أدى فيما بعد الى اهتمام احمد حسين و«مصر الفتاة» بالمطلب الديمقراطي على ما يظهر من مسلكه اسياسى خلال الاربعينيات.

(٥)

وتتمثل المرحلة الثالثة لمصر الفتاة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انها فترة تصاعد حركات التحرر الوطنى فى بلدان اسيا وافريقيا ضد الاستعمار فى ظروف دولية قامت فيها نظم اشتراكية ونمت فيها ثورات ترفع لواء الاشتراكية فى بلدان عديدة. وانتشر الفكر الاشتراكى بين حركات التحرر .

وقد أمضى احمد حسين و«مصر الفتاة» بعد الحرب فترة لتفهم الاوضاع الداخلية والخارجية التى اسفرت عنها ظروف ما بعد الحرب واصدر برنامجا جديدا عام ١٩٤٨ لمصر الفتاة ثم عاجله سنة ١٩٤٩ ببرنامج آخر تضمن ما استقر عليه من مبادئ واهداف تحت اسم

«حزب مصر الاشتراكي» وبه انطلق في نشاط سياسي عنيف خلال السنوات التالية التي انتهت بثورة ٢٣ يوليو.

واهم ما دلل به حزب مصر الاشتراكي على نفسه انه ادرك الازمة السياسية للنظام القائم وأن الظرف التاريخي يواتي بالتغيير . كان شعار «مصر الفتاة» من قبل « الله الوطن .. الملك » فعدل الحزب الاشتراكي عن هذا الشعار الى « الله الشعب » ودلل بذلك على التوجه إلى خارج الإطار العام للنظام السياسي والاجتماعي القائم . وطالب بتحديد الملكية بخمسين فدانا وتوزيع الزائد على صغار الفلاحين وتأميم مصادر الانتاج الكبرى والصناعات الرئيسية وانشاء الدولة للجديد منها حتى تكون مملوكة للمجموع وحتى يحل الانتاج الجماعي محل الانتاج الفردي .. وكل ذلك وفقا لخطط ومشروعات شاملة تضعها الدولة. مع اعادة توزيع الثروة بحيث لا يزيد دخل الفرد علي خمسة الاف سنويا ولا يقل عن ثلاثمائة.

كما أكد على تحرير وادي النيل من الاستعمار والعمل على توحيد الشعوب العربية، مع رفض اسلوب المفاوضات كوسيلة لتحقيق الاستقلال ورفض مبدأ التحالف مع الدول الاستعمارية وطالب بأوسع قدر من انطلاق الحريات، فقرر الاهداف الاجتماعية بالمطالب الوطنية

والديمقراطية بالمطالب الوطنية والديمقراطية كعملية سياسية واحدة.
مما يذكر بما عرف فيما بعد الى الادب الاشتراكي باسم الطريق غير
الرأسمالي لحركات التحرر ، حيث تقوض حركات التحرر النظام
الرأسمالي في ذات العملية التي تصفى فيها الاستعمار .
وعندما فاز ابراهيم شكري بعضوية مجلس الشعب عن الحزب
الاشتراكي في ١٩٥٠ تقدم للمجلس بمشروعات قوانين لتحديد الملكية
بخمسين فدانا . والفناء الرتب والالقباب وغير ذلك مما كان الحزب
يكافح له.

(٦)

كل ذلك معروف عن الحزب الاشتراكي في تلك الفترة على أن
مايهمنى ايضاحه هنا نقطتان اولاً انه في تبنيه للاشتراكية لم يبتعد عن
نزعته الدينية إنما قرن الاثنين كما قرن من قبل الوطنية بالدين ،
وقد ذكر ان الاشتراكية هي من صميم الاسلام ولب دعوته وأن
الدين اساسها . وأن الايمان بالله وعبادته هو اساس الاجتماع .
البشرى وأن عبادة الله تتجلى في خدمة الشعب وتحريره من الخوف
والجهل والمرض والعوز ، وحمايته من القهر والاعنات والاستغلال

وانعكس هذا الفهم فى موقفه من الحركة الاسلاميه فبقى يعتبرها حركة تقدميه تعبر عن الثوريه والكفاح ضد الاستعمار . وضد الطغيان والفساد لان الاسلام بحسبانه ديننا ودوله يتعارض مع الاستعمار والفوارق الاجتماعيه ويحقق اقصى ماتطالب به الاشتراكيه والديمقراطيه . واعتاد الحزب ان يرفع شعار أن الاسلام يحرم الربا فهو يحرم الرأسماليه .

النقطه الثانيه هى أن الحزب الاشتراكي كان من اكثر التنظيمات السياسيه استجابة لمطلب تكوين جبهه تضم التنظيمات الثوريه والوطنيه جميعا ، وجاهد فى نشاطه العملى للدعوه لها . وكما كان يطالب فى الثلاثينات بأن يصلى المسلم فى جامعته والمسيحي فى كنيسته ليتمسك كل ذى دين بدينه . صار يدعو الى ان ينضم كل مصرى الى الجماعه السياسيه الاقرب لتحقيق ما يصبو اليه سواء كانت الحزب الاشتراكي أو الاخوان المسلمين أو انصار السلام أو غيرها ، على أن تتكثل هذه الهيئات كلها لتحقيق الاهداف الوطنيه والشعبيه وكان يحرص فى مؤتمراته على دعوه من يمثلون التيارات السياسيه المختلفه وكان تبنيه لطبيعته الدعوه الاسلاميه مما يجعله همزة الوصل الاساسيه بينها وبين التيارات الوطنيه والثوريه الاخرى فى تلك الفتره .

على أن خصومة «مصر الفتاة» التقليدية للوفد منذ الثلاثينات ، هذه الخصومة لم يتمكن الحزب الاشتراكي بنزوعه الى الجبهة من أن يتخلص منها فى الفترة الأخيرة .

ومن ناحية أخرى. فان الحزب ساهم فى التجيش العنيف للجماهير تجيشا فاق كل حدود المقدرة التنظيمية والتحكم التنظيمى فى مسار هذه الحركة واتسم الحزب الاشتراكي بما اتصف به «مصر الفتاة» من قبل من الاعتماد على الزعامة الفردية مع الضعف النسبى بالتكوين التنظيمى فى سياق الحجم الكبير للتجيش والتعبئة الحاصلة. ولعل هذا ما ادى الى أنه عندما انفلتت السلطة من القابضين عليها فى فترة الغاء المعاهدة وكفاح القتال. انفلتت ايضا السيطرة على الاحداث من جانب التنظيمات السياسية المختلفة ومنها الحزب الاشتراكي فكان حريق القاهرة وكانت بعده فترة الاظلام الدامس التى ضربت فيها الحركات الشعبية وصفيت حركة المقاومة حتى قام الضباط الاحرار بحركتهم فى ٢٣ يوليو .

لم يكن كل ذلك من احمد حسين وحزبه مجرد برامج تكتب او صحافة تصدر او مؤتمرات تعقد . كان كل ذلك يجرى فى عملية صراع تستدعى الجهد والكفاح ومقاومة السلطات ومصادرة الصحف وتعقب

الرجال وكان تيارا يجتهد فى المزج بين الاصول الحضارية والوضع المحلية وبين وجوه الاصلاح للواقع المعاش . بأسلوب للتوفيق كان علامة على «مصر الفتاة» .

وإن المطالعين للتاريخ المصرى قد يلحظون صلة استمرار تاريخية بين الحزب الوطنى على عهد مصطفى كامل ومحمد فريد وبين مصر الفتاة ثم حزب مصر الفتاة وحزب مصر الاشتراكى والحزب الوطنى الجديد فى الأربعينيات الذى قاده فتحى رضوان ولعلمهم ايضا يلحظون الصلة التاريخية ورابط التأثير بين هذا التيار التاريخى وبين السياسات التى بلورتها ونادت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من بعد . وكان من رجال الثورة من سبق أن اندرج فى حركة شباب الثلاثينات من قبل وتشكلت على وفقها نظريته السياسية .

(٧)

إن أحمد حسين الذى مورست معه اجراءات القمع فى الثلاثينات وتعقبته الشرطة اثناء الحرب خاض مع غيره من التنظيمات الوطنية اعنف معركة ضد الاستعمار والنظام الملكى فى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، احمد حسين الذى قدمته حكومة الملك فى مايو ١٩٥٢ الى المحاكمة طالبة اعدامه فى قضية حريق القاهرة . استمات المحامون والرأى العام

ليفلتوا رقبتة من حبل المشنقة. حتى سقط الملك في ٢٦ يوليو ١٩٥٢
فأفرج عنه .

لقد توقف النشاط السياسى العملى لآحمد حسين مع حل الاحزاب
جميعها عام ١٩٥٣ وكانت سنه لا تجاوز ٤٢ عاما ، قضى اكثر من
نصفها يدور على مسرح السياسة بنشاط لا يكل، ثم انصرف فى
السنوات الثلاثين التالية الى الكتابة، يدون مذكراته السياسية فى شكل
كتاب ومقالات وروايات. ويكتب فى التاريخ المصرى الذى اصدر فيه -
فيما اصدر - اربعة مجلدات ويفسر القرآن الكريم. ومن ذلك ما كان
يكتبه شهريا فى متبر الاسلام .

وأصدر عشرات من الكتب، ولم يستطع الشلل شبه الكلى الذى
أصيب به من ١٩٦٩ ، أن يوقف نشاط هذا الرجل العجيب. ذى الايمان
والارادة وظل نظره يفحص وفكره يعمل ويده تدون مابقى قلبه ينبض .
وبداً يقل فى كتاباته الأخيرة.. لا لأن إرادته وهنت. ولكن لأنه لم
يعد يريد ، لعله رأى فى زماننا ما اشعره بالألم الكبير او ما تمنى أن
لم يره.

هذا رجل سلك الى مكانه بين أبناء مصر الكبار، وسيبقى معهم فى
ضمير المصريين حيا، وسيجىء أمثالهم بإذن الله .
الحمد لله ..

الفهرس

ص

- مقدمة ٣
- سعد زغلول وفكرة السياسى ٩
- مصطفى النحاس المذكرات التى أعدها وحررها عنه
- محمد كامل البنا ٨١
- عبد الرحمن الراقى ٢١١
- أحمد حسين من وجهة نظر التاريخ ٢٧٩

صَدْرُ الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنْ مُوسُوعَةٍ:

شخصيته

عبد الرحمن

تأليف: د. جمال حمدان

التمن ٣٥ جنيهاً

اطلبوا الأجزاء الأربعة من مكبات دار الهلال
مكتبة دار الهلال بالقاهرة: ١٦ ش. عز العرب / السيدة زينب
و و بالأسكندرية: ٢٥ شارع النجعة دانيال
و و بطبسطا: عمارة الأوقاف / ميدان المحطة
و و بالمنصورة: ٥ ش. يلحان البري / ميدان المحطة
واطلبوها أيضاً من المكتبات الكبرى ومكتبات الأهرام

الهلال

المجلة الثقافية الأولى في مصر والعالم العربي
ديسمبر ١٩٩٦ .. تقرأ فيها.

فكر وثقافة

- ماذا فعلنا باللغة العربية ؟ صفحة من تطور مصر د. جلال أمين
- لغة النقد (الققر على الأشواك) د. شكرى محمد عباد
- الخوف من التواصل الحضارى د. مصطفى سويف
- لماذا يستمر تدهور التعليم د. عبدالعظيم أنيس
- استمرار حرب أفغانستان وصناعة الأفيون د. سامى منصور
- كتابان عن عالم الكتب عبدالرحمن شاکر
- عندما يتحدث السفير د. أحمد السيد عوضين
- العرب بعيون صهيونية محمد طه
- حقيقة الاكتشافات الأثرية فى الميناء الشرقى بالاسكندرية د. فوزى عبدالرحمن الفخرانى
- هل حقاً وجدوا مصر كليوباترا تحت الماء ؟ محمود قاسم
- الإسكندرية مدينة التاريخ والاسرار والآثار الغارقة د. فاروق القاضى
- أطفالنا لهم قانون ؟ د. سعيد إسماعيل على
- شمس الشعر الغاربة د. الطاهر أحمد مكي
- الشعر العربى مشكل التأريخ قبل مداخل قراءة النص .. د. عبدالمنعم تليمة
- ليس حنيناً إلى الماضى ولكنه بحث عن الحلم صافى ناز كاظم
- قراءة فى رواية عطر التفاح لإرادة الجبورى حسين عبدالعليم
- الثنائى الساخر أحمد رجب ومصطفى حسين نجوى صالح

دائرة حوار

هضم المعلومات هو القضية هانى الحسينى

فنون

الشاهنامة البايسنقرية سجلت أجمل اللوحات الفنية،
..... د. إبراهيم الدسوقي شتا
هيمنة هوليوود .. توابعها الاقتباس فالافلاس مصطفى درويش

شعر وقصة

الوادي (شعر) أبو الطير سامح النجار
والموج ينكسر عند الشاطئ (قصة قصيرة) فاروق خورشيد

التكوين

اعتز بدورى فى حركة كُتَّاب آسيا وأفريقيا د. مرسى سعد الدين

الأبواب الشابة

عزيزى القارئ - أقوال معاصرة -

من الهلال إلى الهلال - أنت والهلال - الكلمة الأخيرة

رئيس التحرير

رئيس مجلس الإدارة

مصطفى نبيل

مكرم محمد أحمد

روايات الهلال تقدم

زينة الحياة

بقلم

أهداف سوييف

تصدر ١٥ ديسمبر ١٩٩٦

كتاب الهلال يقدم

خيرة عربى

وخيرة يهودى

• مصطفى الحسنى

• ايزاك دويتشر

يصدره يناير ١٩٩٧

تفخر دارالهدى أن تقدم
بناءً على رغبة آلاف القراء
من مؤلفات

د. جمال حمدان

شخصية مصر... } الطبعة الخامسة
الثلث ٥ جنيهاً

سيناء..... } الطبعة الثانية
الثلث ٤ جنيهاً

لعالم الإسلام المعاصر } الطبعة الثانية
الثلث ٤ جنيهاً

اليهود..... } الطبعة الأولى
الثلث ٥ جنيهاً

المدنية العربية } الطبعة الأولى
الثلث ٦ جنيهاً

رقم الايداع

٩٦ / ١٣١٩١

I . S . B . N

977 - 07 - 0511 - X

هذا الكتاب

كتاب «شخصيات تاريخية» ، يقدم أربع شخصيات ، سعد زغلول ومصطفى النحاس وعبد الرحمن الرافعي وأحمد حسين ، يتناولها الكاتب الكبير طارق البشري ، بنظرته التاريخية الثاقبة ، بعد أن احتل مكانة بارزة كمفكر عربي مرموق .

وأضاف إلى المكتبة العربية العديد من الكتب المهمة ، «الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢» «المسلمون والأقباط» ، «الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو» ، وغيرها .

يكتب عن مصطفى النحاس مرثية حزينة مشحونة بالشجن : «فازت ذكرى سعد زغلول بكتاب عن حياته يحرره عباس العقاد ، .. أما النحاس فلم يتوافر له من معاصريه رجال يقومون به» .. وكان النحاس خليفة سعد زغلول وأقل حظاً منه ، ولم يستطع النحاس أن يهيء من نفسه ما يقوم به بدور المجدد في ظروف ما طرحه الواقع بعد الحرب العالمية الثانية .. لقد مات سعد في ١٩٢٧ إبان مجده وفي عز حزبه ورجاله ، بينما مات النحاس في ١٩٦٥ بعد أن أقصى عن الحياة السياسية ، وصفي حزبه ، وتجاوزت الأحداث حركته . رغم أن ما عانى النحاس وضحي أكثر مما أصاب سعداً .

ونجد هذا الذي ملأ دنيا المصريين وشغل الناس ، معزولاً لا يرى إلا أفراداً قليلين يمازحهم ويلعب معهم النرد ، وقد جاوز الثمانين ، نقرأ ذلك فلا نملك منع دمعة صادقة تسيل ، نمسحها وندعو له جزاء ما نفع أمته .

حقاً .. إن ما يبقى من التاريخ حاضراً وحيًا ، هو الوعي بآثاره سلباً وإيجاباً .

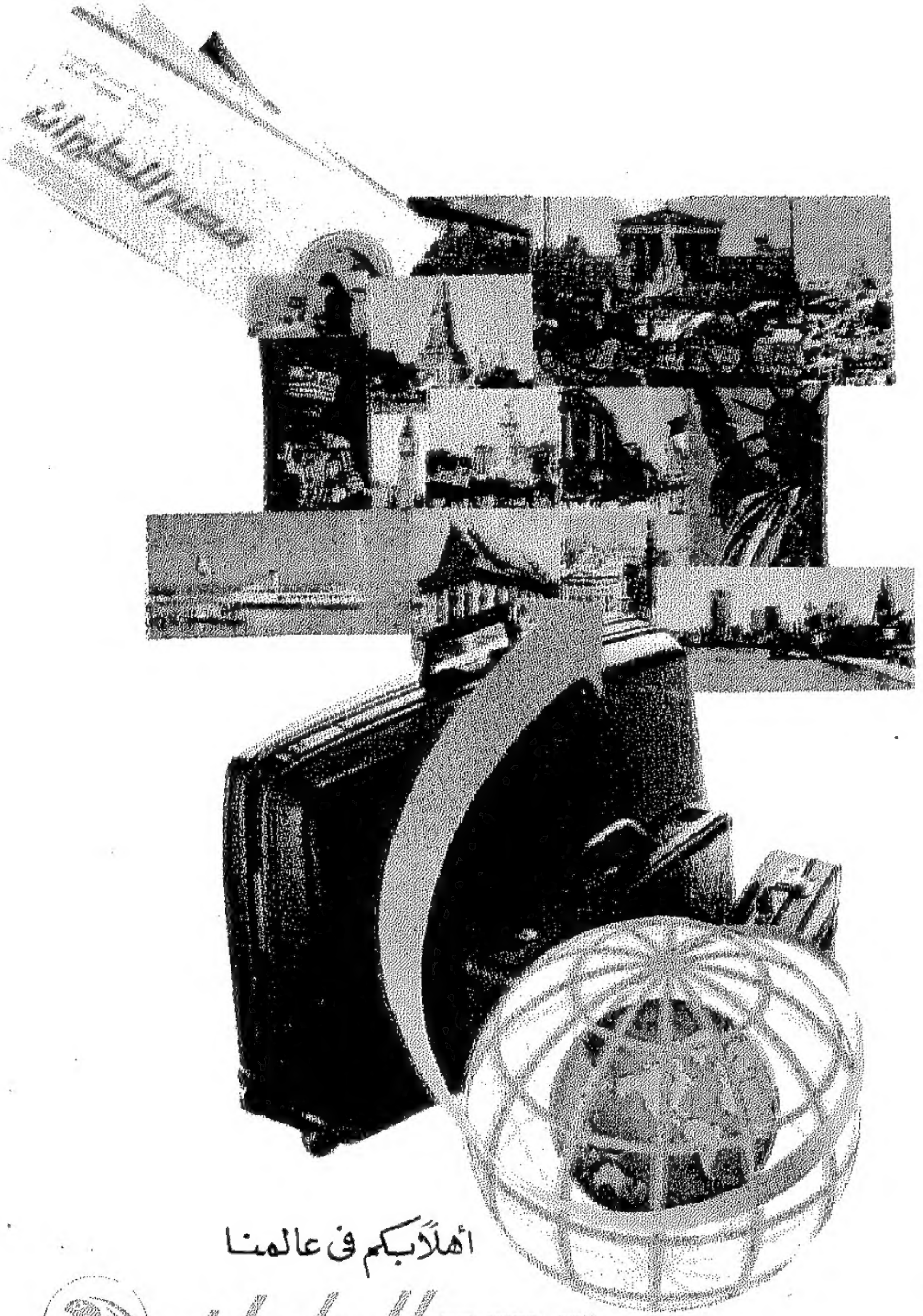
الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) ٤٥
جنيها داخل ج . م . ع تسدد مقدما نقدا
أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد
العربية ٣٠ دولارا - امريكا واوروبا واسيا
وافريقيا ٤٠ دولارا - باقى دول العالم
٥٠ دولارا .

القيمة تسدد مقدما بشيك مصرفى لأمر
مؤسسة دار الهلال ويرجى عدم ارسال
عملات نقدية بالبريد .

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت . السيد / عبدالعل بسيونى زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتكس : 92703 Hilal.V.N



أهلاً بكم في عالمنا



مركز الدراسات